وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة جامعة بغداد

تاريخ العراق المعاصر

تاليف

الدكتور فاضل حسين

الدكتور عبدالوهاب عباس القيسي　　　الدكتور عبدالامير محمد امين

مطبعة جامعة بغداد
١٩٨٠



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة جامعة بغداد

تاريخ العراق المعاصر

تأليف

الدكتور فاضل حسين

الدكتور عبد الوهاب عباس القيسي　　　　الدكتور عبد الامير محمد أمين

طبع على نفقة جامعة بغداد

مطبعة جامعة بغداد
١٩٨٠



Aliwayzi Abdulrahman
e-Book's Library

مقدمة عن احوال العراق الاجتماعيـــة

والاقتصاديـــة في نهاية الحكم العثمانـــي

بقي العراق تابعا لحكم الدولة العثمانية زهاء اربعة قرون امتدت منذ عام ١٥٣٤ حتى سقوط بغداد بأيدى القوات البريطانية سنة ١٩١٧ ٠ وقد خلت القرون الثلاثة الاولى للحكم العثماني من اى اصلاح جدى لاحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية اذ اقتصرت على تعاقب ولاة تركزت وظيفتهم على تهدئة احوال البلاد وجمع الضرائب والاشتباك بعمليات عسكرية ضد الاقطار المجاورة المناهضة للعثمانين ٠ وبعد قيام حركة الاصلاح العثمانية في اواسط القرن التاسع عشر عين في الولايات العراقية عدد من الولاة القديرين المهتمين باجـــراء الاصلاحات التي وعدت بها البيانات الاصلاحية السلطانية ٠ وعلى كل فان الاعمال الرئيسية لاولئك الولاة لم تكن تتجاوز الفعاليات العسكرية الموجهة ضد اضطرابات القبائل وحركاتها المناوئه للسلطات الحكومية ٠ وعلى الرغم من ان هؤلاء الولاة تمكنوا من السيطرة على القبائل فترة من الزمن غير انهم لم يوفقوا في ايجاد حل دائم للمشكلة القبلية في العراق ٠ وحاول بعض هؤلاء الولاة امثال رشيد باشا ونامق باشا القيام باصلاحات تستهدف تحسين اقتصاديات البلاد ٠ وقد أنشأ رشيد باشا شركة ملاحة واستورد من بلجيكا باخرتين باسم بغداد والبصرة ، ثم توسعت تلك الشركة في عهد نامق باشا واطلق عليها اسم الادارة النهرية العثمانية وبني لها معمل لتصليح البواخر فصارت تنافس شركة لنج الانكليزية ٠

لم تظهر آثار الاصلاحات العثمانية في العراق بشكل واضح الا زمن ولاية مدحت باشا ببغداد بين سنة ١٨٦٩ وسنة ١٨٧٢ ٠ تضمن المنهاج الرسمي لاعمال مدحت باشـــا في العــراق النواحـي التاليــة : –

١ – زيادة الثروة الاقتصادية عن طريق تشجيع الزراعة والتجارة حتى يستطيع النـــاس من العيش في راحــة وغنى ٠

٢ – استتباب الامـن والسـلم بواسطة تطبيق الشرع والقانون ٠

٣ – اعادة تنظيم وتحسين الجيش العثماني السادس في العراق ٠

٤ – اتباع سياسة الصداقة مع ايران وتقديم كافة التسهيلات للتجار والزوار الايرانيـين القادميـن الى العــراق ٠

وعندما اقام موظفو الحكومة واعيان البلد احتفالا للوالي الجديد خطب بهم مشيرا الى ان رغبته هي ان يرى جميع السكان يحصلون على الرخاء والسعادة في ظل حكومة عادلة رحيمة ٠ وذكر ان واجب موظفي الحكومة هو العمل على تحقيق تلك الرغبة ٠ كما اشار بان على افراد الشعب ان يتركوا الكسل وان يتبعوا اساليب الدول المتقدمة ، واكد على ان موارد العراق الطبيعية تشجع القيام بمختلف امور الاصلاح كما ان سكان البلاد كما يشهد التاريخ قادرون على التعلم والتقدم ٠

على الرغم من ان ولاية مدحت باشا على العراق لم تتجاوز الثلاث سنوات الا انها كانت مزدحمة بالاعمال الاصلاحية من ابرزها : -

١ ٠ توزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين حيث قسمت مساحات واسعة من تلك الاراضي عرضت للبيع باقساط زهيدة ، ومنع بيع اكثر من قطعة واحدة الى الشخص الواحد ٠ وقد تكللت عملية التوزيع بالنجاح وعلى الاخص في مناطق الحلة والديوانية والبصرة لذلك فقد تلاشت الاضطرابات القبلية الى حد كبير ٠ ولغرض تسجيل العقارات واصدار وثائق التملك أسس مدحت باشا عددا من دوائر التسجيل العقاري في المدن العراقية المهمة ٠

٢ ٠ انشاء عدد من المدارس الحديثة في مستوى التعليم المتوسط والثانوي ٠ وتأسيس مدرسة للصناعة ذات اقسام تشمل النجارة والخياطة والحدادة والطباعة ٠ وبالاضافة الى عناية مدحت باشا بالتعليم فانه اهتم بامور الطباعة والصحافة اذ انشئت في عهده اول مطبعة حكومية كما صدرت جريدة الزوراء وهي اول صحيفة ظهرت في العراق وكانت تطبع باللغتين العربية والتركية استمرت بالصدور حتى عام ١٩١٧ .

٣ ٠ الاهتمام بوسائل المواصلات حيث اعيد تشكيل الشركة الحكومية المسماة الادارة النهرية العثمانية وصارت تمتلك ثمانية بواخر ، اربع منها تستخدم للملاحة النهرية في دجلة وشط العرب والاربع الاخرى للسفرات الخارجية بين البصرة والقسطنطينية عبر قناة السويس ٠ الى جانب ذلك اسس مدحت باشا الترامواى وتم ربط الكاظمية ببغداد بواسطة عربات ترام استوردت من اوربا ٠

٤ ٠ اصلاح الجيش العثماني السادس المرابط في العراق عن طريق توسيعه وتبديل العناصر الاجنبية الموجودة في الجيش بافراد عراقيين ٠ كما اسست مدرستان عسكريتان في بغداد لغرض اعداد العسكريين العراقيين قبل ارسالهم الى الكلية الحربية في القسطنطينية

٥ . تطبيق قانون الولايات العثمانية لسنة ١٨٦٤ في العراق ، وبموجبه قسم العراق الى ثلاث ولايات هي بغداد والموصل والبصرة وكل ولاية تضم عددا من الالوية والاقضية والنواحي كما حددت واجبات الموظفين في النواحي الادارية والقضائية والمالية .

بعد ولاية مدحت باشا بقليل ظهرت الحركة الدستورية في القسطنطينية ونشر دستور سنة ١٨٧٦ الذي نص على تأسيس حكم برلماني في الدولة العثمانية ، ونتيجة لذلك انتخب من العراق عدد صغير من النواب لتمثيله في مجلس المبعوثان في القسطنطينية بعد فترة قصيرة وجد السلطان عبد الحميد الثاني في نشوب الحرب التركية - الروسية لسنة ١٨٧٧ سببا لحل البرلمان الذي لم ينعقد ثانية الا بعد ثورة سنة ١٩٠٨

بلغ مجموع سكان العراق في الربع الاخير من القرن التاسع عشر حوالي ١/٢ ٢ مليون نسمة ، سكن منهم في ولاية بغداد (المنطقة الوسطى) ١/٤ ١ مليون نسمة اما الباقون فكانوا موزعين في ولايتي الموصل والبصرة .ومن مجموع السكان كان ٦٠/ يؤلفون القبائل المستقرة و ٢٠ / القبائل البدوية وشبه البدوية و ٢٠ / سكان المدن . وكان حوالي ٤/٥ سكان العراق يحترفون الزراعة .

من المشاكل التي ظهرت في العهد العثماني المتأخر يمكن الاشارة الى ابرزها . ففي سنة ١٨٨٠ ثار امير المنتفك (محافظة ذي قار) منصور باشا الا ان جيش الحكومة تمكن من التغلب عليه فالغيت امارته سنة ١٨٨١ .كذلك حدثت انتفاضات وحركات تمرد عشائرية مناهضة للسلطة المركزية في منطقة الفرات الاوسط . وفي شمال العراق ظهرت في هذه الفترة ايضا حركات تمرد بين قبائل الجاف والهماوند الكردية . اما الامارات الكردية شبه الاقطاعية امثال امارة العمادية وامارة بهدينان وامارة بابان فقد اختفت من الوجود منذ أواسط القرن التاسع عشر .

وقد اجتاحت العراق في هذه الفترة مجموعة من الامراض الوافدة وحدثت في بعض مناطقه عدة مجاعات نتيجة لسوء الاحوال الصحية والاقتصادية .ففي عام ١٨٧٦ ظهر مرض الطاعون فترك الناس بيوتهم ولجأوا الى الصحراء ، وفي عام ١٨٧٩ حدثت مجاعة مرعبة انتشرت في المنطقة الكردية والموصل وبغداد ، وبسبب الفقر المدقع لجأ بعض الناس الى بيع اولادهم وبناتهم .وفي سنة ١٨٨٢ انتشر مرض الجدري في انحاء العراق بصورة واسعة . وبين فترة واخرى كان فيضان دجلة يزيد الاحوال الاقتصادية والصحية سوءا ، واشهر تلك الفيضانات ذلك الذي حدث عام ١٨٩٦ ونتج عنه عزل بغداد واحاطتها بالمياه لعدة اسابيع .

استمرت ادارة الولايات العراقيه قائمه على التنظيمات التي اسسها الوالي مدحت باشا وطرأ

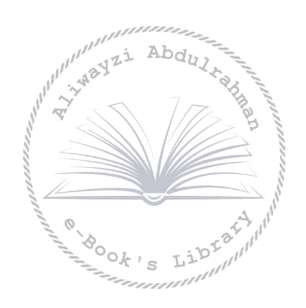
تحسن على تنظيم وتسليح الجيش العثماني المرابط في العراق اثر تطبيق اقتراحات القائد الالماني فون دير كولتز كما صار نظام التجنيد الاجباري قانونا ملزم التطبيق .وقد تم في عام ١٨٧٩ اكمال وافتتاح المستشفى الذي بدأ تشييده في عهد مدحت باشا كما افتتح مستشفى آخر عام ١٩٠٠ .وفي نفس هذه السنة الاخيرة تم تشييد وافتتاح جسر حديث في بغداد يستند على طوافات حديدية بدلا من الطوافات الجلدية .وظهر بعض الاهتمام في شؤون الري الحديث اذ انتهى العمل في سدة الهندية عام ١٨٨٩ وكان المشرف على تأسيسها مهندس فرنسي .ثم اعيد بناء السدة ثانية سنة ١٩١٣ من قبل المهندس الانكليزي وليم ولكوكس .

اما من حيث انتشار وسائل الثقافة فيلاحظ افتتاح عدد من المدارس الجديدة خارج بغداد وخصوصا في الموصل والبصرة وبعض المدن الكبيرة لكن المستوى العلمي لتلك المدارس لم يكن يتجاوز مستوى الدراسة الابتدائية .وحذت كل من الموصل والبصرة حذو بغداد في امور الطباعة والصحافة اذ تأسست في الموصل ، مطبعة حكومية في سنة ١٨٧٥ وبعد اربع سنوات من هذا التاريخ ظهرت جريدة الموصل اما في البصرة فقد أسست اول مطبعة فيها عام ١٨٨٨ وبعد حوالي الستة صدرت اول جريدة في الولاية باسم البصرة .في نفس الوقت نشطت الفعاليات الثقافية لبعض الجمعيات الاجنبية خصوصا الفرنسية منها مثل جمعية الدومنيكان في الموصل والكرمليين في بغداد والبصرة تحسن وضع التعليم نسبيا بعد سنة ١٩٠٠ بفتح عدد من المدارس المتوسطة والثانوية (الرشدية والاعدادية) ودور المعلمين في بغداد والموصل والبصرة ، كما تقرر فتح اول معهد عال في العراق باسم « مدرسة الحقوق » قبيل نشوب ثورة سنة ١٩٠٨.

اعتقد المثقفون والعناصر الوطنية في العراق ان ثورة سنة ١٩٠٨ الدستورية . التي تزعمتها جمعية الاتحاد والترقي كانت حركة اصلاحية تستهدف القائدة لجميع الولايات العثمانية لذلك سرعان ماتأسس للجمعية فرع في بغداد من قبل بعض الضباط والمدنيين لغرض نشر المفاهيم الدستورية ومبادئ الجامعة العثمانية ، وكان للفرع المذكور جريدة يوميه باسم « بغداد » تطبع باللغتين العربية والتركية . غير انه لم تمض سنتان على الحكم الدستوري حتى بدأ بعض الاتحاديين يكشفون عن سياستهم التركية المتعصبة الرامية الى محو الشعور القومي غير التركي .

ونتيجة لذلك بدأت الجماعات غير التركية وبعض العناصر الوطنية التركية المعارضة لتلك السياسة تخرج من جمعية الاتحاد والترقي ثم تمكنت في نهاية سنة ١٩١٠ من تأسيس حزب معارض باسم « الائتلاف والحرية » ومنهاجه الجامعة العثمانية والدستورية واللامركزية . ولقد انضم معظم العراقيين الموجودين في العاصمة العثمانية الى هذا الحزب .

اخذ العراقيون العائدون من القسطنطينية الى بغداد والمدن العراقية الاخرى يشكلون جمعيات وطنية ذات مناهج مشابهة لمبادئ حزب الائتلاف والحرية . وقد ظهرت هذه الجمعيات منذ أواخر سنة ١٩١١ في البصرة وبغداد والموصل وانضم الى عضويتها طائفة من الضباط والمحامين والتجار وصغار الملاكين . والى جانب ذلك تشكلت بعد سنة ١٩١٢ جمعيات عراقية سرية ، لم يمتد عمرها طويلا ، تراوحت اهدافها بين المطالبة باصلاحات تستهدف الحكم اللامركزي والدعوة الى الاستقلال التام للعراق وبقية الولايات العربية . ومن امثال هذه الجمعيات : جمعية العلم الاخضر وجمعية اليد السوداء وجمعية العهد . ويمكن القول ان نشاط الجمعيات الوطنية في العراق لم يكن بمعزل عن نشاطات الجمعيات المماثلة في الاقطار العربية الاخرى اذ انها جميعها كانت تعبر عن اليقظة القوميه وطموح الشعب العربي في الاستقلال والوحدة اذ أكدت في مناهجها على جعل العربية لغة رسمية في العراق الى جانب مطالبتها بتنفيذ الاصلاحات العامة في المجالات الثقافية والصحية والاقتصادية . وعلى كل فان التخوف من اطماع الدول الاوربية وخطر الاستعمار الغربي ، وخاصة البريطاني والفرنسي ، جعل معظم الوطنيين العراقيين يقتصرون في مطالبهم الآنية قبيل نشوب الحرب العالمية الاولى على الحكم اللامركزي والاستقلال الذاتي .


Aliwayzi Abdulrahman
e-Book's Library

الباب الأول

تأسيس الدولـــــة العراقيـــــة

١٩١٤ – ١٩٢٦




Aliwayzi Abdulrahman
e-Book's Library

الفصل الأول

الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤ – ١٩٢١

يمتد اهتمام بريطانيا الفعلي بالعراق الى اواسط القرن التاسع عشر وذلك بالنظر لموقعه الستراتيجي بالنسبة لمنطقة الخليج العربي والهند وكذلك لاهميته التجارية والاقتصادية ، لذلك ظهرت في الاوساط البريطانية آنذاك الدعوة لمشروع سكة حديد الفرات كما دشنت في الوقت نفسه شركة الملاحة الانكليزية (شركة لنج) اعمالها في شط العرب ونهر دجلة . ثم اخذت المصالح البريطانية بالتعاظم الى درجة ان القسم الجنوبي من العراق صار في نهاية العهد العثماني واقعا ضمن منطقة النفوذ البريطاني التي شملت معظم اجزاء الخليج العربي .

ولتوضيح خطورة المصلحة البريطانية في العراق خلال هذه الفترة يمكن الاشارة الى ان قسما كبيرا من مواصلات البصرة البحرية كان يدار من قبل شركات بريطانية كما ان تسعة اعشار حمولات البواخر في ميناء البصرة كانت تعود لبريطانيا . وقد سيطرت شركة لنج الانكليزية على النقل النهري في دجلة . وتأسست قبيل الحرب العالمية الاولى عدة شركات تجارية برؤوس اموال بريطانية أو بريطانية – هندية في بغداد والبصرة . ولتأكيد اهمية العراق بالنسبة لبريطانيا صرح اللورد كرزن (نائب الملك في الهند سابقا) عام ١٩١١ امام مجلس اللوردات بقوله : « ان من الخطأ ان نظن ان مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج . انها ليست منحصرة فيه ولا بين بغداد والبصرة بل انها تتعدى ذلك حتى تصل بغداد نفسها » . من جهة اخرى ارسل المقيم البريطاني في بغداد برقية في حزيران ١٩١٣ الى حكومة الهند البريطانية والى السفير البريطاني في القسطنطينية ذكر فيها : « نظرا لاحتمال تجزئة تركيا ، وما نجده في الوقت ذاته من نشأة تمهيدية لمناطق نفوذ أجنبية ، فانه على ما يظهر لا بد للحكومة البريطانية من ان تحتفظ بما احرزته حتى الآن من ارجحية في بلاد ما بين النهرين ، منطقتها الطبيعية في الدولة العثمانية » .

قبل ان تحدد الدولة العثمانية بصورة رسمية موقفها من الدول الاوربية في حالة قيام حرب بينها ، كانت بريطانيا تهيئ بواخرها وجيوشها في الهند والخليج العربي كي تحمي مصالحها في المنطقة وتترقب ايصال نفوذها الى العراق وتؤمن سلامة نفط عبادان الذي تستغله رؤوس الاموال البريطانية .

في ٥ تشرين الثاني ١٩١٤ ، اعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على الدولة العثمانية ، ووجدت بريطانيا الفرصة السانحة للبدء في تحقيق مطامعها ، فتقدمت قواتها باتجاه ميناء البصرة ، واطلقت قنابلها على منطقة الفاو ، ثم تلاها في اليوم السادس من تشرين الثاني نزول جماعة من افراد الجيش البريطاني الى تلك المنطقة ، وكان هذا بداية الاحتلال الذي كانت تعمل له السياسة البريطانية منذ عشرات السنين . وتوجهت الحملة البريطانية بعد ذلك نحو البصرة وتمكنت من احتلالها في ٢٢ تشرين الثاني بعد انسحاب الاتراك منها . وفي يوم الاحتلال اصدر بيرسي كوكس ، المقيم السياسي البريطاني في منطقة الخليج العربي والذي كان يرافق الحملة ، بيانا باسم القائد العام البريطاني الى سكان البصرة جاء فيه : « لم يبق من الادارة التركية شيء الآن في هذه المنطقة . فقد رفع في محلها العلم البريطاني الذي سوف تتمتعون في ظله بمنافع الحرية والعدالة بالنسبة لشؤونكم الدينية والدنيوية معا . واصدرت الاوامر المشددة لجنودي المظفرة بان يعاملوا السكان بوجه عام بصداقة وتقدير تامين عند قيامهم بالواجبات الملقاة على عاتقهم . وعليكم انتم ان تعاملوهم بالمعاملة نفسها » .

بعد فترة قصيرة بدأت القوات البريطانية في السير قدما نحو الشمال فاحتلت القرنة ثم اتجهت قوة برية ومائية في دجلة فتمكنت من احتلال العمارة في ٣ حزيران ١٩١٥ ثم احتلت قوة ثانية – اتجهت الى الفرات – الناصرية في ٢٥ تموز من السنة ذاتها بعد معارك دامية . وهكذا تم للبريطانيين السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية ، وهذا ما كان يسمى بولاية البصرة آنذاك . شعر فريق من ساسة بريطانيا بلزوم الاكتفاء عند هذا الحد من العراق واعتبروا ان الحملة قد حققت غايتها اذ اصبحت منطقة النفط في عبادان مأمونة ، كما تم تطويق الخليج العربي ودفع العدو عنه ، لكن هذا الموقف لم يرق لفريق آخر من الساسة والعسكريين البريطانيين الذين اصروا على اكمال احتلال العراق . وقد رجحت كفة الفريق الاخير لذلك تقرر التقدم بمحاذاة دجلة والزحف الى بغداد . وفي اطراف مدينة الكوت جرى قتال عنيف تكبد فيه الطرفان التركي والبريطاني خسائر فادحة وعلى اثره اضطر الاتراك الى اخلاء مدينة الكوت فدخلها الجيش البريطاني في ٣٠ أيلول سنة ١٩١٥ . وفي ١٧ تشرين الثاني هاجم البريطانيون الاتراك بقوة تقدر بـ (١٥٠٠٠) جندي بالقرب من المدائن (سلمان باك) محاولين الوصول الى بغداد فردهم الاتراك على اعقابهم . وبعد ان تكبد البريطانيون خسائر فادحة انسحبوا الى الكوت وتحصنوا فيها فتعقبهم الجيش التركي المتفوق ، الذي امدته الحكومة العثمانية بعدد كبير من الوحدات العسكرية . وعندئذ حلت الكارثة بالجيش البريطاني اذ اضطر في ٢٩ نيسان ١٩١٦ الى التسليم للاتراك بعدده البالغ (١٣٣٠٩) جنودا وضباطا على اثر حصار شديد دام خمسة شهور . وكان هذا الحادث

شديد الوقع على بريطانيا مما دعاها الى التفكير جديا بالامر واعداد العدة له . وقد تمكن البريطانيون فيما بعد من جلب قوات جديدة ومعدات وفيرة واخذوا يستعدون لاسترجاع الكوت . وعلى كل لم يكن بوسع الجنرال مود القائد الجديد للجيش البريطاني ان يبدأ بحركاته الا في نهاية سنة ١٩١٦ . وبعد قتال شديد استطاع الجيش البريطاني اخراج الاتراك من الكوت ثم استمر في زحفه حتى دخل بغداد في ١١ آذار من عام ١٩١٧ .

ولكي يكسب الغزاة ود العراقيين نشر قائدهم مود بيانا جاء فيه : « اننا لم ندخل بلادكم اعداء فاتحين انما دخلناها محررين . فلقد خضع مواطنوكم منذ ايام هولاكو لمظالم الغرباء فتخربت قصوركم وذوت بساتينكم ... ان امنية مليكي وامنية شعوبه بل امنية الدول العظمى المتحالفة مع جلالته ان تعودوا كما كنتم فيما مضى » و « يا اهل بغداد ان اعمالكم التجارية وادخال الطمأنينة والامن في بلادكم من غوائل الغزو والظلم من الامور التي تستوجب اهتمام الحكومة البريطانية الى الابد » ولم تكتف بريطانيا باحتلال بغداد بل انها اخذت تعد العدة لاحتلال العراق باجمعه . فعندما انهت هدنة موندروس في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩١٨ الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية كانت الجيوش البريطانية على بعد اثني عشر ميلاً من الموصل ولكنها لم توقف القتال بل استمرت في تقدمها ودخلت الموصل في اليوم السابع من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٨ . ثم اكملت القوات البريطانية احتلال الاقسام المتبقية من العراق .

كانت جيوش الاحتلال قد اصطحبت معها ضباطا سياسيين على رأسهم برسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج العربي . وكانت كلما تقدمت في احدى المناطق العراقية انيطت ادارتها الى احد هؤلاء الضباط ، وبعد احتلال بغداد عين برسي كوكس بوظيفة « المندوب المدني » باعتباره المسؤول الاول في الادارة المدنية . ولقد اتجهت نيات المحتلين الى اتخاذ اساليب الادارة الهنديه تمهيدا لضم العراق ، وعلى الاخص ولايتي البصرة وبغداد ، الى الهند البريطانية . واول مظهر لذلك كان في تكوين شرطة مدنية على نمط شرطة الهند اما المظهر الثاني فهو ادخال العملة الهندية حيث حلت محل العملة التركية . وقد حشدت السلطات البريطانية اعداد كبيرة من الضباط السياسيين والاداريين اما بطريق الاستعارة من الجيش واما من الدوائر الهندية . ولم يستخدم في الوظائف الادارية الكبيرة الا نفر قليل من العرب لم يتجاوز عددهم في أول آب ١٩٢٠ العشرين موظفا يقابلهم من البريطانيين والهنود ٥١٤ موظفا وفي الشؤون القضائية استند الحكام البريطانيون الى مجموعة من القوانين الهندية ووضعوا نظاما لدعاوي العشائر الجزائية والمدنية مستمدا من خبرتهم الاستعمارية في الهند .

ومن جملة ما يهدف اليه النظام الاخير تقوية سلطة الشيوخ وجعلهم تابعين لتوجيه الضباط السياسيين مما ادى الى تماسك النظام الاقطاعي في العراق . واصبح الشيوخ بمثابة دولة داخل دولة بالاضافة الى ان عدداً منهم صار اداة طيعة تستند اليها السلطات البريطانية . اما بالنسبة للحالة المالية في فترة الاحتلال فقد تميزت بكثرة الضرائب واجراءات الاستيلاء والمصادرة والغرامات التي فرضت على السكان . وعلى سبيل المثال كان ثلثا ما يمول به الجيش البريطاني في العراق يأتي من الضرائب التي فرضت على المواطنين . وقد ازدادت الضرائب المباشرة في المناطق التي احتلها الانكليز للسنة المالية ١٩١٨ - ١٩١٩ بـ ٦٥ر١ مرة بالنسبة لما كانت عليه في عامي ١٩١١ و ١٩١٢ ، وارتفعت الى أكثر من مرتين خلال السنوات ١٩١٩ - ١٩٢٠ .



المبحث الاول

نضال الجماهير في العراق ضد الاحتـــــــــــلال

قاومت الجماهير العراقية المحتلين البريطانيين ، بانتظار نيل الاستقلال التام وتحقيق وعود الحلفاء للعرب اثناء الحرب . وما حدث في النجف الاشرف في اواخر ١٩١٧ واوائل ١٩١٨ مثال لنضال الجماهير ضد الاجانب المحتلين .

انتفاضة النجف (١٩١٨)

كانت مدينة النجف الاشرف في مقدمة المدن العراقية وعيا سياسيا ومكافحة للحكم الاجنبي في العراق قبل الحرب العالمية واثناءها وبعدها . في بداية الحرب العالمية الاولى تطوع الكثيرون من النجفيين ومنهم بعض رجال الدين للجهاد ضد الانكليز الغزاة وحاربوهم في الشعيبة . ولما اطلعوا على فضائع الاتراك في الحلة وكربلاء ثاروا ضدهم .

بعد سقوط بغداد تألفت في النجف جمعية سرية باسم « جمعية النهضة الاسلامية » برئاسة السيد محمد علي بحر العلوم من اجل السعي لاعلاء كلمة الاسلام ومراعاة الشرع المحمدي الشريف ودرس الاحوال السياسية والعمل بما ينتفع به المسلمون ويعلو به الاسلام . انضم الى الجمعية معظم رؤساء النجف وبعض رؤساء العشائر . وقد اتصلت الجمعية سرا بالاتراك الذين كانت جيوشهم ما تزال في الرمادي .

قرر البريطانيون تعيين الكابتن (النقيب) مارشال حاكما على النجف . وصل الحاكم الجديد الى النجف في اول شباط ١٩١٨ ، واتخذ مقرا له في خان عطية . اعاد مارشال تشكيل الشرطة فجاء بأفراد من غير النجفيين .

كان الحاج نجم البقال من انشط خصوم الانكليز في النجف . وقد وضع خطة لاشعال الثورة وهي ان يهاجم هو وبعض انصاره خان عطية الذي اتخذه مارشال مقرا له ومسكنا . وفي الصباح الباكر من يوم ١٩ آذار ١٩١٨ هاجم الحاج نجم البقال وجماعته الخان ونشبت معركة حامية فقتل احد المهاجمين وجرح ثلاثة منهم ، وقتل الكابتن مارشال وجرح ضابط آخر كان معه . وفر المهاجمون .

سمع الكابتن بلفور حاكم الشامية بما حدث فأسرع الى النجف ومعه قوة كافية من الجنود . في اثناء وجوده قتل بعض النجفيين اثنين من افراد الشرطة وجرت محاولة لقتل بلفور نفسه . فذهب الى خان عطية وتحصن فيه . ثم تجمع بعض النجفيين والقوا القبض على بعض أفراد الشرطة واخذوا أسلحتهم وهجموا على السراي القديم واشعلوا فيه النار .

حاول السيد كاظم اليزدي المجتهد الشيعي الاكبر التوسط ، وطالب بتسليم اثنين من المتهمين وتعهد بالمحافظة على حياتهما ولكن طلبه رفض . انتشرت صيحة الثورة في مختلف انحاء النجف وفي ظهر ٢١ آذار ١٩١٨ اقتربت من سور النجف كتيبة من الخيالة الانكليز فطاردها النجفيون وعادت من حيث أتت وقد تشجع النجفيون بعد هذه الحادثة .

ثم جرت مفاوضات بين بعض الشخصيات النجفية والكابتن بلفور من اجل الصلح . طالب بلفور بتسليم المتهمين لينالوا جزاهم وقال ان هذه هي ارادة القائد البريطاني العام . وفي اليوم التالي قدم بلفور شروطه : (١) تسليم القتلة ومن اشترك معهم تسليما بلا قيد او شرط (٢) غرامة ألف بندقية وخمسون ألف رسية (٣) تسليم مئة شخص من المحلات الثائرة في النجف الى الحكومة لابعادهم عن النجف بصفتهم اسرى حرب . وقال بلفور عند تقديمه هذه الشروط ان النجف ستبقى تحت الحصار الشديد فيمنع عنها الطعام والماء الى ان تستجيب للشروط ، فرفض النجفيون تلك الشروط .

استمر الحصار مدة تزيد عن اربعين يوما ، اضطر الناس خلالها الى شرب مياه الآبار المالحة ، وارتفعت اسعار المواد الغذائية ارتفاعاً فاحشا ، وقد مات بعض الفقراء من المرض ، واضطر الناس الى ذبح الحمير وأكل لحومها .

بعد ذلك تراجع بعض الثوار عن مواقفهم ، وبقي ثابتا نحو مئتي رجل منهم الحاج نجم البقال .وفي ١٢ نيسان ١٩١٨ القي القبض على الحاج نجم البقال .ثم شرع الباقون بتسليم انفسهم وحينئذ بدأ الانكليز بفك الحصار عن مدينة النجف .

بلغ عدد المعتقلين في الكوفة أكثر من مئة . وقد فر احدهم من المعتقل . قرر الانكليز تسفير عدد كبير منهم الى المنفى في الهند . وتألفت في الكوفة محكمة عسكرية لمحاكمة الباقين في ٥ أيار . اصدرت المحكمة حكمها باعدام احد عشر شخصا منهم الحاج نجم البقال ، ونفذ بهم الحكم في ٣٠ أيار ، وصدر الحكم على آخرين بالسجن لمدة تتراوح بين ست سنوات والسجن المؤبد ، ونفي هؤلاء الى الهند اما الباقون فحكم عليهم بالنفي الى الهند ايضا .

المبحث لثاني

الجمعيـات لسـريـة

تعتبر الفترة الممتدة بين بداية سنة ١٩١٩ واواسط سنة ١٩٢٠ فترة تحشيد وتنظيم المقاومة الوطنية للاحتلال البريطاني والمطالبة بالاستقلال التام للقطر العراقي ، ووصلت تلك المقاومة الذروة في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ باندلاع الثورة العراقية .

من العومل التي عجلت في تعاظم المقاومة الوطنية للاحتلال سوء وتعسف الادارة العسكريـة للمحتلين وتزايد حجم الضرائب التي تجبى من السكان وتدهور الوضع الاقتصادي .هذا فضـلا عن ان الحكومة البريطانية نفسها لم تعلن عن عزمها على انهاء الاحتلال العسكري واقامة نـوع من الحكم الوطني وفاء للوعود التي قدمت للعراقيين اثناء الحرب وبعد الهدنة . وعندما تبين ان ازالة الاحتلال ونوال الاستقلال لا يتأتى بواسطة الانتظار والاستسلام بل انه يتم عن طريق تنظيم الحركة الوطنية وتحديد اهدافها ثم العمل على تحقيق تلك الاهداف . ولما كان العمل الحزبي العلني امرا مستحيلا في ظل الاحتلال البريطاني لذلك تكتلت العناصر القومية الوطنية في جمعيات سرية وبدأت تكافح في سبيل انهاء الاحتلال وتأسيس دوله عراقية مستقلـة .

من تلك الجمعيات السرية جمعية العهد العراقي ، وريثة جمعية العهد التي كان قد اسسها عدد من الضباط العرب في القسطنطينية قبيل الحرب العالمية الاولى . غير ان حكومة الاتحاديين سرعان ما اكتشفت امر الجمعية فقررت في اوائل سنة ١٩١٤ تشتيت اعضائها والتنكيل بهم وبعد قيام الثورة العربية في الحجاز اجتمع الضباط العراقيون المنضمون للثورة وقرروا اعادة تنظيم نشاطهم السياسي ضمن جمعية اطلق عليها اسم جمعية العهد العراقي . وقد جعلت مدينة دمشق مقرا لتلك الجمعية في اعقاب تأسيس الدولة العربية في الشام في اواخر ١٩١٨ . وصار ياسين الهاشمي رئيسا للجمعية ، كما كان بين صفوفها شخصيات لعبت فيما بعد دورا مهما في الحياة السياسية العراقية امثال جميل المدفعي وجعفر العسكرى ونورى السعيد ومولود مخلص .

سايرت الجمعية الوعي الوطني للشعب العربي وتضمن منهاجها الصادر في عام ١٩١٩ المواد التالية : —

١ . استقلال العراق استقلالا تاما ضمن الوحدة العربية وداخل حدوده الطبيعية .

٢ . طلب المساعدة الفنية والاقتصادية من بريطانيا على ان تكون هذه المساعدة بالثمن وان لا تمس باستقلال العراق التام .

٣ . انهاض الشعب العراقي ليبارى ارقى الامم الغربية .

٤ . السعي لخير الامه العربية .

الى جانب هذه المواد اعلنت الجمعية عن رغبتها في ان يكون نظام الحكم في العراق ملكيا دستوريا يتقلد العرش فيه احد ابناء الشريف حسين ملك الحجاز . وقد تأسس للجمعية فرعان : احدهما في الموصل برئاسة محمد رؤوف الغلامي ، والثاني في بغداد برئاسة الشيخ سعيد النقشبندى . وكان فرع الموصل على جانب كبير من النشاط وعلى اتصال دائم بمقر الجمعية العام في دمشق فضلا عن اتضالاته المستمرة بالعشائر والجهات المعنية بالحركة الوطنية .

سعى العهديون الى تحقيق مطاليبهم عن طريق المفاوضات وتنظيم الاحتجاجات والتقدم بالنداءات الى المؤتمرات الدولية وقد ادى عدم تلبية بريطانيا لمطاليب جمعية العهد الى نفاذ صبر قسم من العهديين ومحاولتهم تنفيذ برنامجهم بمساعدة اعداء بريطانيا ومنافسيها . وحاول المركز العام للجمعية الحصول على تأييد الولايات المتحدة وبعث بالتماس الى الرئيس ويلسون بهذا الصدد . كما اغتنم فرصة وجود لجنة الاستفتاء الامريكية كنك ـ كرين في الشام فاظهر لها رغبته في استقلال العراق ورفع الحواجز السياسية والاقتصادية بينه وبين سوريا . ومن الاعمال التي قامت بها جمعية العهد العراقي ارسال حملة عسكرية من سوريا الى تلعفر بقيادة جميل المدفعي نجحت في احتلال وابعاد الانكليز عنها فترة من الزمن عام ١٩٢٠ كذلك كان المركز العام للجمعية يتراسل مع شيوخ العشائر وعلماء الدين وغيرهم من الوطنين ويحثهم على الكفاح ضد الاحتلال البريطاني . وعلى كل فان اعضاء فرع بغداد للجمعية قد اختلفوا فيما بينهم فانفصلت عنه جماعة من المثقفين واسست في اواخر ١٩١٩ جمعية حرس الاستقلال السرية .

احتلت جمعية حرس الاستقلال موقعا اكثر صلابة من جمعية العهد وقامت بنشاطها الوطني التحررى وخاصة في بغداد ومنطقة العراق الاوسط . ومن اشهر قادتها علي البزركان ومحمد الصدر ويوسف السويدى ومحمد باقر الشبيبي وعارف حكمت ومحمود رامز وجعفر ابو التمن وبهجت زنيل وجلال بابان وناجي شوكت وقد نجحت الجمعية في تأسيس فروع لها في بغداد والكاظمية والشامية والنجف والحلة وبعقوبة .

احتوى منهاج الجمعية على جملة مواد منها : ـ

١ . استقلال العراق والشام .

٢ . تأليف حكومة دستورية في العراق برئاسة احد انجال الملك حسين .

٣ . بذل الجهود للانضواء الى لواء الوحدة العربية والتعاون مع الجمعيات الاخرى .

وقد اقترن نشاط جمعية حرس الاستقلال بتأسيس المدرسة الثانوية الاهلية (التي سميت بالتفيض الاهلية فيما بعد) في كانون الثاني سنة ١٩٢٠. والتي صار علي البزركان مديرا لها . اعلنت المدرسة لسلطات الاحتلال انها تستهدف نشر الثقافة والتعليم لكن اهمية المدرسة السياسية سرعان ما اصبحت اكثر من اهميتها التعليمية وصارت تعقد فيها الاجتماعات السرية لجمعية الحرس .

واعظم نجاح حققته الجمعية هو اقامة علاقات تنظيمية مع المؤسسات الدينية ورؤساء القبائل في الفرات الاوسط .وقد تكللت الجهود عام ١٩٢٠ بتأسيس هيئة تنسيق لنشاط حرس الاستقلال ورجال الدين البارزين وشيوخ القبائل دعيت بـ مكتب الثورة .وحظيت جمعية حرس الاستقلال بمساندة وتأييد الفئات المتوسطة من السكان في بغداد وبعض المدن الاخرى خاصة التجار الصغار والحرفيين ورفعت شعار الاستقلال التام للبلاده .معلنة تصميمها على النضال الحازم من اجل تحقيقه .ولم تستطع الجمعية من توحيد نشاطها مع العهديين لان الاخيرين رفضوا تغيير المادة الثانية من منهاجهم المتعلقة بـ « طلب المساعدة الفنية والاقتصادية من بريطانيا » بينما اعلنت جمعية الحرس ان بريطانيا ذات مطامع استعمارية في العراق .

ونشطت الجمعية في بغداد باقامة حفلات المولد النبوي وطبعها بالطابع الحماسي الوطني وكانت ابرز تلك الحفلات تقام في جامع الحيدر خانة والكاظمية والسيد سلطان علي والحضرة الكيلانية .وقد ظلت جمعية حرس الاستقلال مستمرة في نشاطها الوطني المناهض للاحتلال البريطاني حتى اندلعت نيران الثورة العراقية في صيف سنة ١٩٢٠ فتفرق شمل قادة الحرسيين اذ التحق قسم منهم بهما كما نفي قسم آخر منهم الى خارج البلاد ، وانحلت جمعية حرس الاستقلال في ١٣ آب سنة ١٩٢٠

المبحث الثالث

ثــــورة ١٩٢٠

اثناء الحرب العالمية الاولى وبعد انتهائها مباشرة توقع العراقيون ان ينالوا استقلالهم حين خسرت الدولة العثمانية الحرب وانتصر الحلفاء . وقد شجعهم على هذا التوقع اسهامهم في ثورة الحجاز والوعود التي قطعها الحلفاء للعرب اثناء الحرب العالمية الاولى ومنها :

١ – الوعود التي قطعوها لشريف مكة الحسين بن علي خلال الحرب اذ وعدت بريطانيا في مراسلات الحسين – ماكماهون – ١٩١٦ بالاعتراف باستقلال البلاد العربية / العـــــراق وسوريا والحجاز وشبه الجزيرة عدا عدن .

٢ – بيان الجنرال مود فاتح بغداد الى العراقيين في ١٨ آذار ١٩١٧ وفيه ذكر ان البريطانيين جاؤا محررين لا فاتحين .

٣ – بيانات لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم عن اهداف الحرب العالمية الاولى في ٥ كانون الثاني ١٩١٨ وفيما وعد بتحرير الشعوب .

٤ – بنود رئيس الولايات المتحدة الاميركية الاربعة عشر في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ التي وعدت بتحرير الشعوب ومنها الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية .

٥ – مذكرة الحكومة البريطانية الى ملك الحجاز في ٨ شباط ١٩١٨ التي اكدت علـــى وعـود الحلفاء بتحرير العرب وفيها قالت ان الحكومة البريطانية مصممة على الوقوف بجانب العرب في جهادهم حتى تبني عالما يسود فيه القانون والشرع بدل الظلم العثماني .

٦ – تصريح الحكومة البريطانية للعرب السبعة في القاهرة في ١٦ حزيران ١٩١٨ قالت فيه ان الحكومة البريطانية تعترف بالاستقلال التام والسيادة للعرب الذين يقطنون في الاراضـــي التي كانت حرة مستقلة قبل الحرب والاراضي التي حررت من السيطرة التركية بعمل العرب انفسهم في اثناء الحرب العالمية وتؤيدهم في جهادهم في سبيل الحريـــــة ، واما الاراضي التي كانت في الماضي تحت الحكم العثماني واحتلتها قوات الحلفاء اثناء الحرب فان الحكومة البريطانية تحيل العرب السبعة الى نصوص التصريحـــات الصـــادرة من القواد العامين عند الاستيلاء على بغداد او القدس واما الاراضي التي كانت ولا تزال تحت السيطرة التركية حينذاك فان من رغبة الحكومة البريطانية ان تفوز الشعوب المظلومة فيها بالحرية والاستقلال .

٧ - التصريح الانكليزى - الفرنسي في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ الذى جاء فيه : ان السبب الذى من اجله حاربت فرنسا وانكلترا في الشرق انما هو لتحرير الشعوب التي رزحت اجيالا طوالا تحت مظالم الترك تحررا تاما نهائيا واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالي الوطنيين لها اختيارا حرا . .

ولكن العراقيين شعروا بخيبة امل في سياسة بريطانيا التي حاولت ضم العراق الى الامبراطورية البريطانية بفرض حمايتها عليه ، عينت الحكومة البريطانية السرارنولد ولسن وكيلا للمندوب المدني في العراق وهذا حاول خلال ١٩١٨ - ١٩٢٠ تنفيذ السياسة البريطانية الاستعمارية في العراق فاجرى في اواخر ١٩١٨ واوائل ١٩١٩ استفتاء حول مستقبل الحكم في العراق ، وحاول ان تكون نتيجة الاستفتاء منسجمة مع اهدافه في اقامة حكم بريطاني مباشر في العراق فتدخل في عملية الاستفتاء واثار رجال السياسة العراقيين .اراد العراقيون اقامة دولة مستقلة في العراق على غرار سوريا ١٩١٨ - ١٩٢٠ . وفي مصر قامت ثورة ١٩١٩ ضد بريطانيا مطالبة بالاستقلال فتشجع العراقيون وقويت عزائمهم وانتعشت الروح الوطنية عندهم .

وفي خلال ١٩١٨ - ١٩٢٠ اشتد استياء العراقيين من الحكم البريطاني وقامت جمعية حرس الاستقلال السرية مطالبة باستقلال العراق .واستعان القادة المسلمون بنفوذ الشيخ محمد تقي الحائرى الشيرازى الديني الواسع لتحقيق اهدافهم ، وكان الحائرى يؤيد الصلات الاخوية بين المسلمين ويحث على التآلف والتآزر ليقف الجميع صفا واحدا في وجه الاجنبي ، واتصل اولئك القادة ايضا برجال الدين في كربلاء والنجف وتعاظم شأن التحركات الدينية في العتبات المقدسة ضد البريطانيين ، ووجه الزعماء الوطنيون عنايتهم الخاصة الى العشائر في الفرات وديالى بصفتها اقوى سلاح في متناول ايديهم ، واتصلوا بالزعماء العراقيين في سوريا .

في اواخر نيسان ١٩٢٠ عقد مؤتمر سان ريمو وفيه قرر الحلفاء فرض الانتداب البريطاني على العراق ، واعلنت بريطانيا ذلك في اوائل ايار فغضب العراقيون وعارضوا الانتداب وطالبوا بالاستقلال التام على غرار سوريا .وشرعوا بعقد الاجتماعات في جوامع بغداد خلال شهر رمضان الذى ابتدأ في ١٦ أيار وكانت تلقى فيها الخطب والقصائد الوطنية . وفي الاجتماع الاخير فوض الحاضرون خمسة عشر مندوبا لمقابلة ارنولد ولسن وعرض مطاليب الشعب العراقي عليه وفي الوقت نفسه استمرت الاتصالات بين زعماء الفرات والمدن المقدسة وبين قادة الحركة الوطنية في بغداد استعدادا لقيام الثورة ضد المحتلين البريطانيين .

في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ بدأت الثورة العراقية حين اعتقل حاكم الرميثة البريطاني احد زعماء قبائل بني حجيم شعلان ابو الجون وجاء انصاره واخرجوه من الاعتقال بالقوة .فكانت هذه

هي الشرارة الاولى في ثورة العشرين . ومن الرميثة انتشرت الثورة الى منطقة الفرات الاوسط .
كانت القوات البريطانية الرئيسة متمركزة في منطقة كرند على الحدود العراقية ـ الايرانية في منطقة خانقين ، وقد خشي قادة الثورة في بغداد من تحرك تلك القوات الى منطقة الثورة عن طريق منطقة ديالى فاتصلوا بشيوخ قبائل هذه المنطقة لكي يقطعوا عليها طريقها ، فقامت قبائل ديالى فعلا باحتلال المنطقة واخروا الامدادات البريطانية . وفي الوقت نفسه قتل رئيس عشيرة زوبع في منطقة الفلوجة الحاكم البريطاني ليجمن فانتشرت الثورة ايضا الى تلك المنطقة .وقد تعاون الاكـــراد والتركمان مع العرب في الثورة على البريطانيين المحتلين في مناطق قزلرباط وخانقين وكفرى واربيل .
اسهم بالثورة ضباط ومدنيون عراقيون في سوريا والعراق . ومن اشهر المدنيين المندوبون الخمسة عشر الذين قابلوا وكيل المندوب المدني في بغداد قبيل نشوب الثورة ، وقد فر بعضهـــم من بغداد والتحق بالثورة مثل يوسف السويدي وجعفر ابو التمن وعلي البازركان وكان لقيـــادة الثورة في بغداد رسلها الى كربلاء والنجف وديالى .

وكان للثورة صحافتها فأصدرت جريدة الاستقلال لصاحبها السيد محمد عبد الحسين المحامي وجريدة الفرات لصاحبها الشيخ محمد باقر الشبيبي .
دامت الثورة نحو خمسة اشهر تكبد الانكليز خلالها خسائر فادحة في الارواح والاموال وضحى العراقيون بخسائر في الارواح والاموال ايضا . اضطرت بريطانيا الى تغيير سياستها اذ انتصرت مدرسة القاهرة في السياسة البريطانية على مدرسة الهند وسحبت ارنولد ولنسن وارسلت برسي كوكس وسمحت باسهام العراقيين بالحكم .
كانت ثورة العشرين ثورة وطنية تحررية من اجل الاستقلال ، ولم تقتصر على فئة ولا طبقة معينة من السكان بل شملت اكثر سكان العراق ومناطقه .

المبحث الرابع
إقامة الحكم الملكي

بعد اتفاق سان ريمو وفرض الانتداب البريطاني على العراق ومعارضة الشعب العراقي له والاعداد لقيام ثورة العشرين اذاع ارنولد ولسن وكيل المندوب المدني البريطاني في العراق بيانا الى الشعب العراقي يوضح فيه الخطة البريطانية عن مستقبل العراق وفيه يذكر استعداد الحكومة البريطانية لاقامة حكومة مستقلة في العراق تضمن عصبة الامم ذلك الاستقلال وتنتدب بريطانيا لتنفيذ سياسة الانتداب الجديدة . جاء في البيان ان الحكومة البريطانية كلفت السر برسي كوكس بتنفيذ هذه المهمة وانه سيعود الى العراق في اوائل الخريف ليكون اول مندوب سام بريطاني في العراق . سألت الحكومة البريطانية السر ارنولد ولسن رأيه في ترشيح الامير فيصل بن الحسين الذى فقد عرش سوريا في تموز ١٩٢٠ ليكون ملك العراق المقبل فحبذ ولسن هذا الترشيح . ثم دعت الحكومة البريطانية الامير فيصلا الى انكلترا فزارها في كانون الاول ١٩٢٠ واجتمع بصورة غير رسمية بمندوب الحكومة البريطانية كورنواليس الذى عرض عليه عرش العراق فتردد فيصل لان اخاه عبد الله كان المرشح لذلك العرش ولكن بريطانيا اكدت لفيصل انها تضمن موافقة الامير عبد الله فوافق فيصل على ترشيحه لعرش العراق .

الحكومة لعراقيه الموقتة :

في ١١ تشرين الاول ١٩٢٠ وصل كوكس الى بغداد وعمل فورا على تهدئه الاوضاع في العراق . وافلح بتكوين حكومة موقتة برئاسة السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب بغداد في ٢٥ تشرين الاول . اذاع كوكيس بيانا قال فية ان اعمال الحكومة الموقتة ستكون تحت نظارته وارشاده ثم طلبت الحكومة العراقية من كوكس وضع مذكرة تثبت علاقات المستشارين البريطانيين بالوزراء العراقيين فوضعها في ١٠ تشرين الثاني وجعل السلطة الحقيقية بيد المستشار ، واكد ان قرارات مجلس الوزراء لا تنفذ الا بعد موافقة المندوب السامي .

شعرت الحكومة البريطانية ان التكاليف المالية للاحتلال البرطاني للعراق باهظة ، حتى ان بعض الاصوات ارتفعت في بريطانيا مطالبة بالجلاء عن العراق . في ١٤ شباط ١٩٢١ نقل المستر ونستن جرجل من منصب وزير الحربية الى منصب وزير المستعمرات فرأى ان تخفيض التكاليف المالية البرطانية وتحقيق المصالح البريطانية في العراق تتم باسناد العرش

العراقي الى الامير فيصل • عقد جرجل مؤتمرا في القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١ عالج مشاكل الشرق الاوسط ومنها عرش العراق • وقد حضر الى هذا المؤتمر كوكس وقائد القوات البريطانية في العراق والسكرتيرة الشرقية لدار المندوب السامي المس بيل ووزير الدفاع ووزير المالية العراقيان في الحكومة المؤقتة • قرر المؤتمر ترشيح الامير فيصل لعرش العراق • ولما عاد كوكس الى الى العراق ابعد في ١٦ نيسان ١٩٢١ السيد طالب النقيب وزير الداخلية في الحكومة عن العراق وكان المنافس الاقوى لفيصل على عرش العراق •

مبايعة فيصل وتتويجه ملكا على العراق :

قدم الامير فيصل الى العراق فوصل بغداد في ٢٩ حزيران ١٩٢١ ، واستقبلته الحكومة المؤقتة والسلطات البرطانية والشعب العراقي بالترحاب . وفي ١١ تموز قرر مجلس الوزراء باتفاق الاراء على اقتراح رئيس الوزراء المناداة بالامير فيصل ملكا على العراق ويشترط ان تكون حكومته دستورية نيابية دمقراطية مقيدة بالقانون • ولكن كوكس اراد ان يطلع على رأى الشعب العراقي في هذا الامر فطلب من مجلس الوزراء وضع الترتيبات الضرورية لاجراء استفتاء عام لهذا الغرض . لذلك طلب مجلس الوزراء من وزارة الداخلية اجراء استفتاء الشعب العراقي • اسفرت نتيجة الاستفتاء عن موافقة اكثرية ٩٧٪ من مجموع المصوتين على المناداة بالامير فيصل ملكا على العراق • وقد جرى تتوج الملك فيصل يوم ٢٣ آب ١٩٢١ • القى الملك فيصل خطابا شكر فيه الشعب العراقي على مبايعته اياه ، وشكر الشعب العراقي لولائه للاسرة الهاشمية ، ونوه بفضل والده الملك حسين في النهضة العربية ، وحيا ارواح شهداء النهضة العربية ، وشكر بريطانيا لمناصرتها العرب ، وشكر الحكومة العراقية المؤقتة والمندوب السامي والحكومة البريطانية لاعترافها به ملكا للدولة العراقية المستقلة بارادة الشعب العراقي • وعد بتحقيق اماني الشعب العراقي بالاستعانة ببريطانيا ، ودعا الى التضامن والتعاضد والعمل بجد ونشاط ووعد بالاستعانة برجال الامه على اختلاف مذاهبهم وتباين طبقاتهم وتفاوت معتقداتهم وتعمد بان اول عمل سيقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي الذي سيضع دستور استقلال البلاد على قواعد الديمقراطية ويعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ويصادق نهائيا على المعاهدة التي تنظم العلاقات بين العراق وبريطانيا •

المبحث الخامس

قيام الاحزاب السياسية

ارادت الحكومة العراقية ان تضع حدا للاجتماعات السياسية التي كانت تعقد في بيوت المشتغلين بالسياسة وأرتات تشريع قانون للجمعيات نشر في ٢ تموز ١٩٢٢ ٠ بموجب هذا القانون منع عقد اى اجتماع الا باجازة رسمية ، وقد اعتبر ذلك قيدا لحرية الاجتماع وضربة للحركة الوطنية في العراق ٠ في فترة الانتداب تألفت عدة احزاب وجمعيات اهمها :

١ – الحزب الوطني العراقي :

في ٢ آب ١٩٢٢ وافقت وزارة الداخلية على تأليف الحزب الوطني العراقي كانت لجنته التنفيذية مؤلفة من جعفر ابي التمن (رئيس الحزب) وبهجت زينل ومهدى البصير ومولود مخلص وحمدى الباجه جي وعبد الغفور البدرى واحمد الشيخ داود ٠ يعتبر هذا الحزب امتدادا لجمعية حرس الاستقلال . كانت غاية الحزب السياسية هي المحافظة على استقلال العراق التام بحدوده الطبيعية ومؤازرة حكومته الملكية الدستورية النيابية والدفاع عن كيان الامة العراقية والنهوض بها الى مصاف الامم الراقية ماديا وأدبيا وتحسين العلاقات بين الامة العراقية والامم الراقية للسعي وراء المشاريع المفيدة وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية واتخاذ الوسائل المشروعة لردع من يتصدى لنشر واذاعة مايوقع الشقاق والتفريق باسم الدين والجنس بين العراقيين ٠ وغاية الحزب الادارية هي السعي لكل مايوجب رفاه الامة العراقية وسعادتها ورقي البلاد وعمرانها ومنها تسهيل اعطاء الامتيازات المختصة بعمران البلاد واستثمار منابع الثروة الى الوطنيين ورفع الحواجز القانونية المختصة بالمشاريع النافعة . وغاية الحزب الاقتصادية هي السعي لكل ما يزيد في ثروة البلاد كتوسيع نطاق الزراعة بفتح الانهار وتطهير الجداول وتأسيس المصارف والتشويق على استعمال طرق الزراعة الحديثة ومساعدة الزراع ماديا وادبيا وتسهيل الوسائل اللازمة لتكثير الصادرات وتوسيع الصناعة وحمايتها وترويج التجارة وتسهيلها واصلاح طرق جباية كافة الرسوم . وغاية الحزب العلمية هي توسيع نطاق المعارف ونشر وتعميم العلوم في جميع انحاء العراق واصلاح مناهج التدريس وتشكيل لجان رسمية لتأليف الكتب الدراسية وتعريبها وتأسيس المدارس العالية والكليات ودور الصناعة واكثار المدارس الابتدائية وجعل التدريس الابتدائي فيها اجباريا ومجانا وانتقاء المعلمين الاكفاء وجلبهم من

البلاد الاخرى الراقية عند الحاجة وارسال البعثات العلمية من متخرجي المدارس الى البلدان الراقية لاكمال تحصيلهم والتشويق لفتح مدارس اهلية وجعل واحدة منها على الاقل في كل لواء تحت ادارة الحزب واصدار جرائد ومجلات لنشر مبدأ الحزب وخدمة مقصده ٠

٢ – حزب النهضة العراقية :

في ١٩ آب ١٩٢٢ وافقت وزارة الداخلية على تأليف حزب النهضة العراقية ٠ كانت لجنته التنفيذية مؤلفة من امين الجرجفجي (رئيس الحزب) والشيخ احمد الظاهر وآصف وفائي وعبد الرزاق الازرى ومهدى البير وعبد الرسول كبه ومحمد حسن كبة ٠ كانت اهداف الحزب توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي وتحقيق رغائبه بحكومة عربية ملكية دستورية دمقراطية والدفاع عن كيان الامة العراقية وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية على اختلاف اجناس العراقيين الذين تضمهم حدود العراق الطبيعية واتخاذ التدابير لتعميم معارف العراق وتوسيع نطاق تجارته وزراعته وانماء ثروته وكل ما يصلحه ماديا وأدبيا وتحسين الصلات بين الامة العراقية وبين الامم والحكومات الاجنبية فيما يعود نفعه على العراق ولا يمس شرف استقلاله التام ٠

توحيد مساعي الحزب الوطني وحزب النهضة :

بمناسبة الذكرى الاولى لتتويج الملك فيصل الاول في ٢٣ آب ١٩٢٢ ، قررالحزب الوطني وحزب النهضة توحيد مساعيهما للمطالبة بحقوق البلاد واقامة مظاهرة ورفعا الى الملك عريضة قالا فيها ان مبايعته كانت على اساس ان تكون حكومته حكومة دستورية نيابية دمقراطية مقيدة بالقانون وان الشعب العراقي كان ينتظر انتخاب المجلس التأسيسي وتأليف المجلس التشريعي لتكون الوزارة مسؤولة امامه ، ولكن ذلك لم يتحقق فسبب ذلك استياء الشعب ، وطالبا بالكف عن التدخل البريطاني في الامو ر الادارية وتاليف وزارة من الاكفاء المخلصين وبان لا تعقد اية معاهدة ولا تجري مفاوضة بها قبل تأليف المجلس التأسيسي الذي يجب ان ينتخب اعضاؤه بحرية كاملة .

في اثناء وجود مندوبي الحزبين في البلاط حضر المندوب السامي كوكس ليقدم الى الملك التهاني فسمع من ينادي بسقوط الانتداب وسقوط انكلترا ، فغضب وطالب

بمعاقبة المسئولين عن هذه الحادثة وبعزل فهمي المدرس رئيس امناء البلاط الملكي ، وقد استجاب الملك الملك فيصل لطلب المندوب السامي ٠

وفي يوم ذكرى التتويج اصيب الملك فيصل بمرض التهاب الزائدة الدودية واجريت له عملية وتولى كوكس ادارة البلاد فامر باقفال الحزبين وابعاد قادتهما الى جزيرة هنجام في الخليج العربي وبالطلب الى السيد محمد الصدر والشيخ محمد الخالصي بمغادرة العراق الى ايران وبفصل بعض كبار الموظفين ٠

٣ – الحزب الحر العراقي :

الف هذا الحزب في ٣ أيلول ١٩٢٢ وكان بزعامة محمود النقيب بن عبد الرحمن النقيب رئيس الوزراء ، وقد انحصر نشاط الحزب في تأييد وزارة النقيب وعقد معاهدة التحالف الاولى بين العراق وبريطانيا ، اصدر الحزب جريدة العاصمة لسان حاله ٠

٤ – حزب الامة :

الف هذا الحزب في ١٩ آب ١٩٢٤ ، وأبرز قادته ناجي السويدي . طالب بالاسراع في وضع الدستور واجراء الانتخابات النيابية ، ولكنه لم يلعب دورا رئيسا في حياة العراق السياسية ٠

٥ – حزب الاستقلال الوطني :

الف في مدينة الموصل في أول ايلول ١٩٢٤ . سعى هذا الحزب الى تحقيق الاستقلال التام للعراق ، ووضع اعتماده في سياسته الخارجية على عطف الشعب البريطاني وسعى الى تقوية العلاقات الودية بين الحكومتين العراقية والبريطانية ، وناضل من اجل ضم ولاية الموصل الى العراق ، ولعب دورا رئيسا اثناء وصول لجنة التحقيق الاممية التي ارسلتها عصبة الامم لغرض الاطلاع على آراء سكان ولاية الموصل بشأن مستقبل ولاية الموصل ٠ أصدر هذا الحزب جريدة العهد لسان حاله ثم جريدة فتى العراق ٠

٦ – جمعية الدفاع الوطني عن ولاية الموصل :

اجيزت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥ في الموصل لتأييدومساندة حزب الاستقلال في الموصل ٠

٧ – **الحزب الوطني العراقي (في الموصل) :**

الف في الموصل في اوائل عام ١٩٢٥ ، دعا الى الوحدة العراقية وسعى من اجل تحقيق استقلال العراق ·

الف هذه الاحزاب الثلاثة بعض الشخصيات الموصلية واستمرت بالعمل الى ان حلت مشكلة الموصل ·

٨ – **حزب التقدم :**

أسس هذا الحزب في تشرين الاول ١٩٢٥ ، ومن ابرز قادته عبد المحسن السعدون (زعيمه) · يعتبر اول حزب نيابي حكومي قام في العراق لتأييد وزارات عبد المحسن السعدون وجعفر العسكرى وتوفيق السويدى . كانت اهدافه السعي الى تطبيق المعاهدة العراقية – البريطانية واجراء بعض التعديلات عليها والسعي لادخال العراق في عصبة الامم ، والاهتمام بالتعليم وجعل التعليم الابتدائي اجباريا والعمل على ترقية الزراعة . كانت غالبية الصحف تؤيد سياسته وأهمها جريدة العالم العربي . وأصدر الحزب جريدة اللواء ثم جريدة التقدم ·

٩ – **حزب الشعب :**

أسس هذا الحزب في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ ، ومن ابرز قادته ياسين الهاشمي (رئيسه) · يعتبر ثاني حزب برلماني يؤسس في العراق اخذ ينازع حزب التقدم على السلطة والبرلمان . غاية الحزب هي السعي لاسعاد الشعب العراقي وتأمين الاستقلال التام للعراق والعمل على تنمية القوى الوطنية وتثقيفها في فروع الادارة والاقتصاد والمعارف والزراعة ، والسعي

لادخال العراق في عصبة الامم . أصدر جريدة نداء الشعب لسان حاله ·

١٠ – **حزب العهد العراقي :**

الف هذا الحزب في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٠ ، ومن ابرز قادته نورى السعيد (زعيمه) كانت غايته السعي لتحقيق استقلال العراق التام واسعاده بانماء القوى الوطنية ا وتنظيم امور الادارة والاقتصاد والمعارف والصحة والزراعة والجيش · كان هذا الحزب حكوميا مؤيدا لسياسة التعاون والتفاهم مع الانكليز · وفي عهد هذا الحزب تم أبرام المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠ · أصدر الحزب جريدة صدى العهد لسان حاله ·

١١ – **حزب الاخاء الوطني :**

وافقت وزارة الداخلية على تأليف هذا الحزب في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ ، ومن ابرز قادته ياسين الهاشمي (زعيمه) ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان كانت اهداف الحزب

بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقي الى الاخطار المهلكة المحدقة به من الوجهة السياسية والادارية والادارية والاقتصادية ، والعمل على تكوين رأى عراقي عام لمكافحة كل ما من شأنه ان يشوب استقلال البلاد بأية شائبة او يخل بالوحدة الوطنية او ينافي احكام القوانين ، والسعي لتحقيق سيادة حقوق العراق في مرافقه الاقتصادية وحماية وترويج مصنوعات البلاد واستثمار مواردها لخير ابنائها ٠

في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٠ كون قادة حزب الاخاء الوطني مع الحزب الوطني العراقي كتلة لمعارضة وزارة نورى السعيد والمعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ ، عرفت تلك الكتلة بكتلة التآخي وعرفت الوثيقة بوثيقة التآخي جاء فيها ان المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تبديلها وان مجلس النواب القائم يجب ان يحل لانه لا يمثل البلاد وان الوزارة التي تؤلف يجب ان تعمل على الاساسين المذكورين ٠

اما صحافة الحزب فقد كانت جريدة البلاد لسان حاله . كما ان جرائد الجهاد والعراق والشعب والاخبار ونداء الشعب والزمان كانت تتعاطف وتنطق بلسان الحزب ٠ وفي آب ١٩٣١ أصدر الحزب جريدة الاخاء الوطني ٠


Aliwayzi Abdulrahman
e-Book's Library

الفصل الثانـــــي

الانتداب والمعاهدة العراقية - البريطانية الاولـــــى

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى حاولت دول الحلفاء المنتصرة بريطانيا وفرنسا وايطاليـــا واليابان الاستيلاء على ممتلكات الامبراطورية العثمانية والمانيا المندحرتين وضمها كمستعمرات الى ممتلكات الدول المنتصرة . كانت هذه المحاولة مناقضة لوعود الحلفاء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لشعوب المستعمرات والشعوب الاوربية بالتحرر وتقرير المصير .عارض ودرولســــن رئيس الولايات المتحدة محاولات بريطانيا وفرنسا بصفة خاصة لضم البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية والمستعمرات الالمانية في افريقيا الى ممتلكاتهما .

الانتداب :

اقترح الجنرال جان سمطس من اتحاد جنوب افريقيا احد دومنيونات الامبراطوريـــة البريطانية ايجاد نظام جديد للمستعمرات السابقة يرضي جميع الاطراف المعنية بعض الارضاء وهو نظام الانتداب Mandate وافق الحلفاء المنتصرون على الفكرة وضمنوها في المادة الثانيـــة والعشرين من ميثاق عصبة الامم الذي نشر في ٢٨ حزيران ١٩١٩ جاء فيها :

١ - في المستعمرات والاراضي التي لم تعد بعد الحرب تابعة لسيادة الحكومات التي كانت خاضعة لها سابقا ، والتي يعجز سكانها عن القيام بالحكم الذاتي في بلادهم ، تحت الظروف الصعبة في العالم الحديث ، يجب ان يطبق المبدأ القائل بان رفاهية هذه الشعوب وارتقاءهـــا وديعة مقدسة من ودائع المدنية ، وان يتضمن هذا الميثاق الضمانات اللازمة للقيام بهذه الامانة .

٢ - ان الطريقة المثلى لتحقيق هـــــذه المبادئ عمليا هي تسليم وصايــــــة هذه الشعوب الى الامم الراقية ، التي تستطيع ، بفضل ثروتها او خبرتها او موقعها الجغرافـــي ، ،ان تتحمل هذه المسئولية ، والتي ترغب في قبولها . وهذه تقوم بوصايتها باسم عصبة الامم وبصفتها منتدبة عنها .

٣ - ان نوع الانتداب يجب ان يختلف بحسب درجة رقي الشعب ومركزه الجغرافي وحالته الاقتصادية الى غير ذلك من الاحـوال .

٤ - ان بعض البلاد كانت في القديم تابعة للامبراطورية العثمانية وقد بلغت درجة راقية يمكن معها الاعتراف مبدئيا بكيانها كأمم على ان تستمد الارشـاد والمساعدة من دولة

اخرى حتى يأتي الزمن الذى تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردهـا . ان اعتبار رغبات هذه البلاد يجب ان يكون في المقام الاول من انتقاء الدولة المنتدبة ٠

٧ – يجب على الدولة المنتدبة ان تقدم تقريرا سنويا الى مجلس عصبة الامم عن البلاد التي انتدبت عليها ٠

٩ – يجب ان تتكون لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية المقدمة من حكومة الانتداب وفحصها ولترشد مجلس العصبة بكل مايخص المسائل التي تتعلق بتنفيذ الانتداب ٠

في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ عقد مجلس الحلفاء الاعلى مؤتمر سان ريمو في ايطاليا ٠ وفي اليوم التالي اتفق الحلفاء على توزيع الانتدابات دون اخذ موافقة الشعوب المعنية فكان نصيب بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين ونصيب فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان ٠

لم يذع ارنولد ولسن وكيل المندوب المدني في العراق خبر الانتداب هذا الا في ٣ أيار ٠ اعلن الشعب العراقي معارضته واستنكاره ورفضه لكل أنتداب او وصاية او حماية ، واعتبروا الانتداب أستعمارا في صيغة جديدة ٠ وباشر قادة العراق السياسيون يعدون العدة للقيام بثورة ضد الاحتلال البريطاني من اجل نيل الاستقلال التام فادى ذلك الى حدوث ثورة العشرين ٠

في ١٠ آب ١٩٢٠ تم توقيع معاهدة سيفر بين الحلفاء والدولة العثمانية وفيها اعترفت الدولة العثمانية بانفصال العراق عنها ووضعه تحت الانتداب البريطاني . ثم تقدمت بريطانيا الى عصبة الامم بلائحة الانتداب البريطاني على العراق ووافقت العصبة عليها ٠

أهم موادها :

١ – تضع الدولة المنتدبة قانونا اساسيا للعراق يعرض على مجلس عصبة الامم للمصادقة عليه

٢ – يحق للمنتدب ان يحفظ قوة عسكرية في البلاد الواقعة ضمن هذا الانتداب لاجل الدفاع عنها

٣ – يفوض المنتدب بادارة علائق العراق الخارجية ٠

٤ – على المنتدب تبعة الاحتفاظ بالاراضي العراقية فلا يتنازل عنها ٠

٥ – تلغى الامتيازات الاجنبية في العراق ٠

٦ – على المنتدب تبعة تأسيس نظام عدلي في العراق يضمن مصالح الاجانب والقانون والاختصاص الشرعي في العراق ٠

٧ – على المنتدب ان يمنع في العراق التمييز بين رعايا اعضاء عصبة الامم ٠

٨ – لا شئ مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة اداريا في المقاطعات الكردية كما يلوح له ٠

المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى :

عملت بريطانيا على اقامة نظام حكم ملكي يسهم فيه الشعب العراقي بعض الاسهام .
كان الملك فيصل الاول يعلم مسئوليات الحكومة البريطانية ازاء العصبة بصفتها دولة منتدبة ، وكان مستعدا لعقد معاهدة لم يكن قصد الحكومة البريطانية من عقدها ان تحل محل الانتداب بل ان يحدد الانتداب وينفذ بشكل معاهدة صارت بريطانيا فيها دولة حليفة بالنسبة للعراق ودولة منتدبة بالنسبة لعصبة الامم ، وقد وافقت عصبة الامم على هذا التدبير .

في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ وقع العراق وبريطانيا المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى على ان يبرمها المجلس التأسيسي . وبالرغم من ان المعاهدة المذكورة لم تشر الى الانتداب فانها عمليا صك الانتداب في ثوب جديد . وقد ثبتت المعاهدة ضمنا بريطانيا كدولة منتدبة عن عصبة الأمم في العراق . وفيما يلي مقدمة المعاهدة مع اهم موادها :

بما ان ملك بريطانيا قد اعترف بفيصل بن الحسين ملكا دستوريا على العراق ، وبما ان ملك العراق يرى من مصلحة العراق ، ومما يؤول الى تأمين سرعة تقدمه ان يعقد مع ملك بريطانيا معاهدة على اسس التحالف .

وبما ان ملك بريطانيا قد اقتنع بان العلاقات بينه وبين ملك العراق يمكن تحديدها الان باحسن وجه وهو عقد معاهدة تحالفية كهذه تفضيلا لها على اية وسيلة اخرى

فبناء على ذلك قد عينا وكيلين لهما مفوضين لاجل القيام بهذا الغرض :

١ – بناء على طلب ملك العراق يتعهد ملك بريطانيا بان يقدم ، في اثناء مدة هذه المعاهدة ، مع التزام نصوصها ، ما يقضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون ان يمس ذلك بسيادتها الوطنية .

٢ – يتعهد ملك العراق بان لايعين ، مدة هذه المعاهدة ، موظفا في العراق من تابعية غير عراقية . في الوظائف التي تقتضي ارادة ملكية ، بدون موافقة ملك بريطانيا . وستعقد اتفاقية منفرده لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية .

٣ – يوافق ملك العراق على ان ينظم قانونا اساسياً ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ هذا القانون الذى يجب ان لا يحتوى على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة ، وكذلك يكفل ان لايكون ادنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية او دين اولغة . ويجب ان يعين هذا القانون الاساسي الاصول الدستورية تشريعية كانت او تنفيذية .

٦ – يتعهد ملك بريطانيا بان يسعى بادخال العراق في عضوية عصبة الامم في اقرب مايمكن .

٧ – يتعهد ملك بريطانيا بان يقدم من الامداد والمساعدات لقوات ملك العراق المسلحة ، وتعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الامداد وهذه المساعدة وشروطها ٠

٨ – لا يتنازل عن اية اراض في العراق ولا يؤجر الى اية دولة اجنبية ولا توضع تحت سلطتها باية طريقة كانت ٠

٩ – يتعهد ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها ملك بريطانيا ويكفل تنفيذها في امور العدلية وضمان مصالح الاجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الاجنبية او العرف ، ويجب ان توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة ٠

١١ – يجب ان لا يكون اية ميزة في العراق للرعايا البريطانيين او لغيرهم من رعايا الدول الاجنبية الاخرى على رعايا اية دولة عضو في عصبة الامم ٠

١٥ – تعقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين ٠

١٧ – اذا وجد ان هناك تناقضا في المعاهدة بين النص الانكليزى والنص العربي يعتبر النص الانكليزي المعول عليه .

١٨ – تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق من الفريقين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي ، وتظل معمولا بها لمدة عشرين سنة .

وقع المعاهدة عن العراق عبد الرحمن النقيب رئيس الوزراء وعن بريطانيا برسي كوكس المندوب السامي في العراق ٠

بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ :

اتفق العراق وبريطانيا على تقصير مدة المعاهدة فوقعا بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ الملحق بمعاهدة التحالف الاولى جاء فيه انه رغما عن نصوص المادة ١٨ يجب ان تنتهي المعاهدة الحالية عند صيرورة العراق عضوا في عصبة الامم ، وعلى كل حال يجب ان لا يتاخر انتهاؤها عن اربع سنوات من تاريخ ابرام الصلح مع تركيا (٦ آب ١٩٢٤) ٠ كان شأن هذا الملحق كشأن المعاهدة في انه عرضة للتصديق من قبل المجلس التأسيسي . وقع البروتوكول عن العراق رئيس الوزراء وعن بريطانيا برسي كوكس المندوب السامي في العراق ٠

الاتفاقيات الاربع المتفرعة عن المعاهدة :

وقع هذه الاتفاقيات في ٢٥ آذار ١٩٢٤ عن العـراق جعفر العسـكرى رئيس الـوزراء وعـــــن بريطانيا هنري دوبس المنــــدوب السامـــــي فـــي العراق . عرضت على المجلس التأسيســـــي مع المعاهـــــدة :

١ – الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين المعقودة طبقا للمـادة (٢) من المعاهدة العراقيـة – البريطانيـة الاولـى ٠

٢ – الاتفاقية العسـكرية المعقودة طبقا للمادة (٧) من المعاهـدة ٠

٣ – الاتفاقية العدلية المعقودة طبقا للمـادة (٩) من المعاهـدة ٠

٤ – الاتفاقيـة المالية المعقودة طبقا للمادة (١٥) من المعاهـدة ٠



المبحث الاول

المجلس التأسيسي العراقي

بعد وصول الامير فيصل الى العراق كمرشح لتولي عرش العراق جرى حديث حول كيفية انتخاب الملك وهل يجرى من قبل مجلس تأسيسي او تشريعي . ففي ٨ تموز ١٩٢١ كتب رئيس الوزراء الى المندوب السامي يسأل فيه عن السبب الذى ادى الى تأخير اكمال النظام الموقت لانتخاب اعضاء المجلس التشريعي . وفي اليوم نفسه اجاب المندوب بقوله « لاشك انه لابد من انعقاد المجلس التأسيسي قريبا لسن قانون اساسي للبلاد » . وقد اهملت فكرة دعوة مجلس تأسيسي او تشريعي لانتخاب فيصل واستبدلت بفكرة الاستفتاء .

وفي خطاب التتويج قال الملك فيصل الاول ان اول عمل يقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي ، وان هذا المجلس هو الذى سيضع دستور استقلال البلاد على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية ويعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ، ويبرم المعاهدة بين العراق وبريطانيا .

وجاء في المادة الاولى من لائحة الانتداب البريطاني على العراق ان المنتدب يضع في اقرب وقت لا يتجاوز ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب قانونا اساسيا للعراق يعرض على مجلس عصبة الامم للمصادقة عليه فينشره سريعا . وهذا القانون يسن بمثورة الحكومة الوطنية ويبين حقوق الاهالي الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم ورغائبهم ، ويحتوى على مواد تسهل تدرج العراق وترقيته كدولة مستقلة .

وجاء في المادة الثالثة من المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى التي كان القصد من عقدها ان يحدد الانتداب وينفذ بشكل معاهدة انه يوافق ملك العراق على ان ينظم قانونا اساسيا ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ ذلك القانون الذى يجب ان لا يحتوى على ما يخالف نصوصي تلك المعاهدة ، وان يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع حرية الضمير التامة وحرية ممارسة جميع اشكال العبادة بشرط ان لا تكون مخلة بالاداب والنظام العموميين وكذلك يكفل ان لا يكون هناك ادنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية او دين او لغة ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران او مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم اعضائها بلغتها الخاصة على ان يكون ذلك موافقا لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق ، ويجب ان يعين هذا القانون الاساسي الاصول الدستورية تشريعية كانت او تنفيذية التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية ..

بعد التوقيع على المعاهدة العراقية - البريطانية في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ رأى الملك فيصل والحكومة العراقية ان الوقت قد حان لجمع المجلس التأسيسي . ففي ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢ صدرت الارادة الملكية بتأليف المجلس التأسيسي ليقرر المواد

الثلاث على الترتيب الاتي : -

١ - دستور المملكة العراقية ٠

٢ - قانون انتخاب مجلس النواب ٠

٣ - المعاهدة العراقية - البرطانية ٠

والشروع بانتخاب المجلس التأسيسي ابتدأ من ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٢ ٠

ولكن بسبب معارضة الشعب للمعاهدة ووجود بعض الظروف الشاذة انتشرت الدعوة لمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي ، وصدرت بعض فتاوى رجال الدين لتحريم الاشتراك فيها مالم تستجب الحكومة لطلب الغاء الادارة العرفية (اى سياسة الارهاب البريطانية في العراق) واطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات وسحب المفتشين البريطانيين من الالوية واعادة المنفيين الى وطنهم والسماح بتأليف الجمعيات ، ولذلك اجلت الانتخابات . اقترح وزير الداخلية عبد المحسن السعدون اتباع سياسة الحزم والشدة ولكن مجلس الوزراء رفض الاقتراح فاستقال الوزير ثم استقالت وزارة النقيب الثالثة ٠ الف عبد المحسن السعدون وزارته الاولى فقررت الاستجابة لمطاليب الشعب قبل اجراء الانتخابات فجعلت مقر المفتشين الاداريين في بغداد ، واصدر المندوب السامي امره بارجاع المنفيين الى هنجام واعلن ان الاحكام العرفية كانت قد الغيت منذ زمن بعيد ٠ وقررت الحكومة نفي الشيخ مهدى الخالصي وبعض اتباعه الى خارج العراق ، وغادر العراق ايضا بعض علماء الدين في كربلاء والنجف ٠ وقررت الوزارة اجراء الانتخابات ابتداء من ١٢ تموز ١٩٢٣ وقد تم فعلا انتخاب المنتخبين الثانويين ٠

استقالت وزارة عبد المحسن السعدون وتلتها وزارة جعفر العسكرى الاولى التي قررت اجراء انتخاب نواب المجلس التأسيسي في ٢٥ شباط ١٩٢٤ ٠ افتتح المجلس في ٢٧ آذار ١٩٢٤ وكان عدد اعضائه مئة . القى الملك خطاب العرش ، ثم انتخب المجلس عبد المحسن السعدون رئيساً له . جاء في خطاب العرش دعوة المجلس للنظر في امور جوهرية هي الاسس المتينة التي يشاد عليها بنيان نظامها واستقلالها وذكرها على الترتيب الاتي :

١ – البت في المعاهدة العراقية – البريطانية ٠

٢ – سن الدستور العراقي ٠

٣ – سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي ٠

وكان تقديم البت في المعاهدة بطلب من المندوب السامي البريطاني مؤكداً على ان لا يحتوى الدستور من المواد والمبادئ مايتعارض مع مواد المعاهدة ٠

ابرام المعاهدة :

في ٢ نيسان ١٩٢٤ قدم ، بكتاب رسمي ، جعفر العسكرى رئيس الوزراء الى عبد المحسن السعدون رئيس المجلس التأسيسي المعاهدة والبروتوكول الملحق بها والاتفاقيات الاربع المتفرعة عنها راجيا عرضها على المجلس للنظر فيها وابرامها في اقرب وقت ممكن مبررا ذلك بان فيها تأمين أستقلال العراق وتمكين بريطانيا من ادخاله في عصبة الامم وحسم مشكلة الموصل بمعاونة بريطانيا وعصبة الامم .

عند مناقشة المعاهدة اقترح انتخاب مندوب واحد عن كل لواء (محافظة) كلجنة لتدقيق المعاهدة . قررت هذه اللجنة ان تدرس الوثائق التي تبودلت بين الحكومتين العراقية والبريطانية وسماع آراء اعضاء الوزارة ، وسماع آراء المندوبين ثم وضعت تقريرا ٠

جابهت المعاهدة معارضة شديدة من الشعب ولجأت الحكومة الى الارهاب ٠ ورفض المندوب السامي كما رفضت الحكومة البريطانية طلب اجراء بعض التعديلات على المعاهدة قبل ابرامها ولكنها وعدت بانها ستكون بعد الابرام مستعدة لان تبحث بروح الاعتدال في كل ما يرغب فيه من التعديلات في الاتفاقية المالية ٠ ولكن الشعب استمر بالمعارضة وقامت مظاهرة حول بناية المجلس التأسيسي في الكرخ وحدث تصادم بين الاهلين وقوات الشرطة والجيش . ثم حضر المندوب السامي هنرى دوبس الى بناية المجلس ووعد النواب تحريريا بان الحكومة البريطانية مستعدة للنظر في تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية بما يتفق والسخاء المعروف عن الشعب الانكليزى ٠ وفي الوقت نفسه هدد المندوب السامي العراق وذلك بارساله نسخة من كتاب وزارة الخارجية البريطانية الى مجلس عصبة الامم الذى قالت فيه انه في حالة رفض العراق للمعاهدة ستحصل من مجلس العصبة على تفويض لاجل اتخاذ ترتيب اخر بدلا من المعاهدة ٠ وحدد المندوب السامي يوم ١٠ حزيران كآخر موعد لقبول المعاهدة اورفضها ٠

في ٩ حزيران ١٩٢٤ أجتمع الملك فيصل مع مندوبي المجلس التأسيسي وطلب اليهم ان لا يتركوا فيصلا معلقا بين السماء والارض ٠ وفي ١٠ حزيران أجل المجلس اجتماعه الى اليوم التالي فهدد المندوب السامي باصدار تشريع يحل المجلس التأسيسي واحتلال

بناية المجلس ٠ ولذلك اجتمع (٦٩) مندوبا في ليلة العاشر من حزيران ٠ تلى تقرير المعارضين وفيه طلب قبول التعديلات والتحفظات الواردة في تقرير لجنة المعاهدة ولا سيما مايخص تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية وطالبوا بتقديم التعديلات بشكل ملحق ، واخذ ضمان عن الدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل جميعها ٠ وتلى تقرير الموالين وفيه ان المجلس التأسيسي رأى كثيرا من المواد في المعاهدة والاتفاقيات ثقيلة لا تمكن العراق من القيام بمسؤليات التحالف و لكنه يعتمد و يثق بشرف حكومة بريطانيا و نبالة الشعب البريطاني وان العراق يقبل بتصريحات الحكومة البريطانية بانها بعد ابرام المعاهدة ستعدل بالسرعة الممكنة الاتفاقية المالية بروح السخاء والعطف المعروفين عن الشعب البريطاني ، ولذلك يوصي المجلس ملك العراق بالدخول فورا بمفاوضة الحكومة البريطانية لاجل الحصول على التعديلات التي اقترحتها لجنة المعاهدة في المجلس ، وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لاحكم لها اذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل جميعها ٠

وقد قبل لمعاهدة (٣٧) مندوبا وخالفها (٢٤) وامتنع عن التصويت (٨) مندوبين

القانون الاساسي العراقي :

في ٣ نيسان ١٩٢٤ قدم رئيس الوزراء لائحة القانون الاساسي الى رئيس المجلس التأسيسي لعرضه على المجلس ، وفي ٧ نيسان قرر المجلس تأليف لجنة من اعضائه تمثل الالوية لتدقيق اللائحة . تم احالتها على المجلس فأقرها بعد تعديلات طفيفة في ١٠ تموز ١٩٢٤ ، وقد جاء مطابقا لاغراض الانتداب ، ولم يتضمن ما يناقض اغراض المعاهدة العراقية - البريطانية . تضمن القانون الاساسي مقدمة وعشرة ابواب . تضمن الباب الاول (حقوق الشعب) بعض المبادئ اهمها : لا فرق بين العراقيين في الحقوق امام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة ، وان الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق ، وان المساكن مصونة من التعرض ، وان حقوق التملك مصونة وان السخرة المجانية والمصادرة العامة للاموال المنقولة وغير المنقولة ممنوعة بتاتا ولا ينزع ملك احد الا لاجل النفع العام وبشرط التعويض عنه تعويضا عادلا ، وان للعراقيين حرية أبداء الرأى والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات ، وان الاسلام دين الدولة الرسمي ، وان العربية هي اللغة الرسمية ٠

قانون انتخاب النواب :

عرضت لائحة قانون انتخاب النواب على المجلس التأسيسي في ٢١ تمـوز ١٩٢٤ وشرع المجلس بالنظر فيها ومناقشتها في ٢٦ تموز ووافق عليها في ٢ آب . تضمن قانون انتخاب النواب مبدأ الانتخاب على درجتين اى الانتخاب غير المباشر ٠ ينتخب النائب بحيث يمثل ٢٠ ألف من السكان ويجب ان يكون قد بلغ الثلاثين مـن عمره وان يكون من دافعي الضرائب .

يجب ان يكون المنتخب الاول من الذكور الذين بلغوا الحادية والعشرين من العمر ، ومن دافعي الضرائب ، وينتخب كل ٢٥٠ منتخبا اولا منتخبا ثانيا . ويجب ان يكون المنتخب الثاني قد بلغ الخامسة والعشرين ومن دافعي الضرائب ٠

يجب ان ينتخب نواب اضافيون يمثلون الطائفتين المسيحية واليهودية في الوية بغداد والموصل والبصرة ٠

يقسم العراق الى ثلاث مناطق انتخابية ، وكل لواء يعتبر دائرة انتخابية ٠ يجرى الانتخاب بالتصويت السرى . تعتبر صفة المنتخبين الثانين دائمة مدة دورة مجلس النواب ٠

المبحث الثاني

مشكلة الموصل

نشأت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الاولى كنتيجة لاندحار وانحلال الامبراطورية العثمانية ونشوء مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا • فعندما انتهت الحرب بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية بامضاء هدنة موندروس في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ املى الحلفاء شروطهم : فتح الدردنيل والبسفور واحتلال حصونهما ونزع سلاح الجيش العثماني وتسليم البوارج الحربية العثمانية ، وحق الحلفاء في احتلال اية نقطة ستراتيجية واستعمال البواخر الحليفة للموانئ التركية واشراف ضباط الحلفاء على جميع السكك الحديد واستسلام جميع الحاميات في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق ، واستسلام الموانئ التركية في شمال افريقيا ، و حلفاء في احتلال اى قسم من الولايات الارمنية الست اذا حدث اضطراب فيها

ظهور تركيا الكمالية :

في ١٥ أيار ١٩١٩ نزلت القوات اليونانية في ازمير تؤيدها البواخر الحربية البريطانية والفرنسية والاميركية . وفي الوقت نفسه نزلت قوات ايطالية في اداليا وقوات فرنسية في كليكيا وسوريا . وفي ليلة ١٥ – ١٦ آذار ١٩٢٠ قرر البريطانيون اعتقال عدد من الوطنيين الاتراك ونفيهم الى مالطا . وقد هرب كثيرون منهم الى الاناضول • وفي اليوم نفسه احتل البريطانيون استانبول باسم الحلفاء . واعتبرت الحكومة العثمانية الوطنيين الاتراك متمردين وحلت مجلس النواب في ١٢ نيسان ١٩٢٠ •

في اواخر ربيع ١٩١٩ كانت الحكومة العثمانية قد ارسلت مصطفى كمال باشا (كمال اتاتورك) الى الاناضول كمفتش عام للقوات المرابطة في ارضروم وسيواس لحفظ النظام ولكن الحكومة العثمانية اعتبرته بعد ذلك خارجا على القانون بسبب معارضته للحلفاء • وقد التف الوطنيون الاتراك حوله وعقدوا مؤتمر ارضروم ثم مؤتمر سيواس في ٣ أيلول ١٩١٩ الذى وافق على « ميثاق وطني » ابرق مصطفى كمال نصه الى حكومة استانبول ، وقد وافق عليه مجلس النواب الجديد في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ • وفي انقرا عقد المجلس الوطني الكبير الذى يضم انصار مصطفى كمال اول اجتماعاته في ٢٣ نيسان ١٩٢٠ لتنفيذ الميثاق الوطني الذى يمثل في نظر الوطنيين اقصى التضحيات التي تستطيع تركيا تحملها لتحقيق سلام عادل ودائم . طالبت الفقرة الثانية من المادة الاولى من هذا الميثاق باعادة ولاية الموصل الى تركيا ، وكانت الولاية مؤلفة من ألوية (محافظات) الموصل واربيل وكركوك والسليمانية •

معاهدة سيفر :

في ١٠ آب ١٩٢٠ وقعت معاهدة سيفر بين الحلفاء والدولة العثمانية وقد املاها الحلفاء على حكومة السلطان العثمانية ، وسعت هذه المعاهدة الهوة التي تفصل بين الحكومة العثمانية والمجلس الوطني الكبير في انقرا وشددت من عزيمة الوطنيين على مكافحتها ٠ نصت المعاهدة على تدويل الاراضي المجاورة للعاصمة استانبول ، وعلى اعلان كردستان دولة ذات استقلال داخلي او مستقلة اذا قرر ذلك باستفتاء ، وادارة اليونان لازمير لمدة خمس سنوات يجري في نهايتها استفتاء لتقرير مستقبلها ، وتنازل تركيا عن بعض الاراضي والجزر لليونان وايطاليا ، وعلى اعلان ارمينيا دولة مستقلة ، وعلى اعتراف تركيا بالانتدابات في سوريا والعراق وفلسطين ، وليبيا ، وحماية الاقليات ، وعلى تأليف لجنة مالية لمعالجة امور تعويض الاضرار والدين العام ، واعادة نظام الامتيازات الاجنبية واعادة الصفة الشرعية للمعاهدات والامتيازات والشركات لصالح الحلفاء ٠ لم تبرم تركيا ولا الحلفاء معاهدة سيفر ٠

وافق الحلفاء على اعمال عسكرية تقوم بها اليونان في الاناضول . وفي الوقت نفسه عقد الاتحاد السوفيتي معاهدة صلح منفردة مع الكماليين وتخلت ايطاليا عن اداليا لقاء وعد ببعض الامتيازات ، ووقعت فرنسا في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ في انقرا اتفاقية مع الوطنيين الاتراك وأخلت كليكيا . ثم تخلى الحلفاء عن اليونان وانتصر الاتراك عليهم في ١٩٢٢ ٠

في اول تشرين الثاني ١٩٢٢ شرع المجلس الوطني الكبير قانونا اعتبر فيه نفسه صاحب السلطة العليا في تركيا جميعها والغى السلطنة ٠ وقد وافق الحلفاء على ذلك ٠

مؤتمر لوزان :

في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٢ أرسلت بريطانيا وفرنسا وايطاليا دعوة من اجل عقد مؤتمر في لوزان (في سويسرا) الى حكومات الولايات المتحدة واليابان واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا وحكومة استانبول العثمانية وحكومة المجلس الوطني الكبير في انقرا كلتيهما ٠ وفي خلال فترة اصدار الدعوة لحضور المؤتمر واجتماع المؤتمرين زالت حكومة استانبول من الوجود وبقيت حكومة انقرا الحكومة الوحيدة الممثلة ٠

عقد المؤتمر من اجل بحث المشاكل اليونانية – التركية وعقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا الكمالية لتحل محل معاهدة سيفر . وكان من بين مواد جداول اعمال المؤتمر حل مشكلة الموصل .

افتتح المؤتمر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ . وقد رأس الوفد البريطاني اللورد كرزن وزير الخارجية ورأس الوفد التركي عصمت باشا (عصمت اينونو) وزير الخارجية تبادل كرزن وعصمت وجهات نظرهما حول مشكلة الموصل في مذكرات مكتوبة وزعت على وفود الحلفاء ، وهذه المذكرات احتوت على حجج الطرفين عن وجوب احتفاظ العراق بها او اعطائها الى تركيا لاسباب عنصرية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية . ولما فشل كرزن في تسوية مشكلة الموصل بينه وبين عصمت عرضها على اللجنة المختصة بالمشاكل الاقليمية ، وفي اللجنة اقترح كرزن ان يعهد الى عصبة الامم بدراسة المشكلة ووافق مندوبو الحلفاء على هذا الاقتراح ثم وافق عصمت عليه ، ولكنه اعلن رفض الحكومة التركية لمشروع معاهدة الصلح ، وغادر الوفد التركي الى انقرا في ٧ شباط ١٩٢٣ .

ثم عاد مؤتمر لوزان الى الانعقاد ، واتفق الحلفاء وتركيا على معاهدة لوزان وتم توقيعها في ٢٤ تموز ١٩٢٣ . نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة على ان يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر ، واذا لم يتوصلا الى اتفاق بينهما خلال المدة المذكورة يرفع النزاع على مجلس عصبة الامم ، والى حين التوصل الى قرار بشأن النزاع تتعهد الحكومتان بان لا تحدث اية حركة عسكرية او غير عسكرية قد تغير بطريقة ما الحالة الراهنة في الاراضي التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار. وقد ابرمت معاهدة لوزان وصارت نافذة المفعول في ٦ آب ١٩٢٤ .

مشكلة الموصل في عصبة الامم :

في خلال فترة تسعة الاشهر عقد مؤتمر القسطنطينية (استانبول) بين تركيا وبريطانيا لحل مشكلة الموصل فلم تفلحا في ذلك . وفي ٦ آب ١٩٢٤ طلبت الحكومة البريطانية من سكرتير عام عصبة الامم ان توضع قضية الحدود العراقية – التركية في جدول اعمال اعمال مجلس العصبة المقبل . وفي ايلول ١٩٢٤ اقترح مندوب بريطانيا في مجلس عصبة الامم ان يعين المجلس لجنة من اشخاص محايدين ونزيهين لتسوية المشكلة بعد دراسة الوثائق التي

قدمت واى دليل آخر يقدم ويعتبر ضروريا ٠ وأعلن مندوب بريطانيا ان حكومته تعتبر المجلس كمحكم يجب قبول حكمه مقدما من الطرفين وتعتبر بريطانيا نفسها ملزمة بقرار المجلس ٠
وفي ٣١ تشرين الاول ١٩٢٤ ألفت لجنة التحقيق الاممية من الكونت بول تلكي الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقا و أى . اف . فرسن وزير السويد المفوض في بخارست وأ . بولس عقيد متقاعد من الجيش البلجيكي ٠

خط بروكسل :

عندما تكررت الحوادث على الحدود العراقية - التركية وتردى الوضع واصبح اشد خطورة عقد اجتماع طارئ لمجلس عصبة الامم في بروكسل عاصمة بلجيكا . اقر مجلس العصبة خطا يمثل الحد الاقصى لكل طرف يسمح باحتلاله ، وعلى الطرفين احترامه عسكريا واداريا قبل صدور قرار المجلس النهائي ، وصار هذا الخط يعرف بخط بروكسل ٠

لجنة التحقيق الاممية وتقريرها :

في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ أجتمع اعضاء لجنة التحقيق الاممية في جنيف وانتخبوا أي . اف . فرسن الوزير السويدي المفوض في بخارست رئيسا . خصصت اللجنة بضعة ايام للتعرف على الوثائق التي اعدتها سكرتارية عصبة الامم التي تخص خط الحدود بين تركيا والعراق ، فدرست محاضر جلسات مؤتمر لوزان ومجلس العصبة ومذكرات الحكومتين البريطانية والتركية ٠ ورأت اللجنة أنه من الضروري أن تذهب الى المنطقة نفسها لانجاز تحقيقها وجمع المعلومات التي تحتاجها محليا ، وأدركت ضرورة حصولها على معلومات مستمدة من الوثائق تطلبها من الحكومتين البريطانية والتركية فارسلت قائمة أسئلة من جنيف الى كلتا الحكومتين ٠ وذهبت الى لندن وانقرا للتعرف على بعض رجال الحكومتين قبل سفرها الى منطقة ولاية الموصل ٠ عينت الحكومة البريطانية أر. أيف . جاردن مساعدا يرافق اللجنة ويساعدها في عملها في المنطقة ، وقد رافقه صبيح نشأت الوزير العراقي السابق للمواصلات والاشغال كممثل للحكومة العراقية ٠ وعينت الحكومة التركية الجنرال جواد باشا مفتش عام الجيش في منطقة ديار بكر كمساعد ، وقد رافقه كامل بك وناظم بك وفتاح بك (والاخيران عراقيان من ولاية الموصل)كخبراء ٠

وصلت لجنة التحقيق الاممية الى بغداد يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥ ، ودرست العلاقات الاقتصادية بين ولايتي بغداد والموصل واساليب الادارة العراقية وقابل الاعضاء المندوب السامي البريطاني السر هنرى دوبس وزاروا الملك فيصل وزارت اللجنة عددا من الوزارات والكلية العسكرية والمستشفيات ومعاهد التعليم ، وقابلت الشخصيات الشخصيات البارزة في بغداد وممثلي جميع الطبقات والطوائف وزارت الاسواق ومخازن الحبوب والاخشاب ، ودرست احصائيات الكمارك وتقارير القناصل فيما قبل الحرب .

وصلت اللجنة الى مدينة الموصل يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ ، وفي اليوم التالي زارها عبد العزيز القصاب متصرف الموصل . تمكن اعضاء اللجنة وهم متنكرون ان يكونوا فكرة عامة عن آراء الناس ثم اتفقوا على تفاصيل طوافهم في ولاية الموصل وعلى اساليب التحقيق ، زاروا بعض الاشخاص من ذوى الخبرة والمعرفة في مدينة الموصل لتكوين فكرة عامة عن الوضع . تم تحقيق اللجنة في مدينة الموصل بصورة مشتركة من الاعضاء الثلاثة فقابلوا واستوضحوا السلطات المحلية واللجان السياسية والجمعيات المهنية وجميع طبقات الناس . وطلبت اللجنة الى المساعدين ان يقدما قوائم باسماء الشهود الذين يرغبان ان تفحص اللجنة شهاداتهم . اكدت اللجنة ان التحقيق تم بطريقه محايدة ، وقد استقبلت الشخصيات المهمة في اجتماع كامل للجنة بينما قابلت الاخرين على حدة من قبل احد الاعضاء . وفي مدينة الموصل استطاعت اللجنة ان تحصل على اكبر تعبير ممكن عن وجهات نظر السكان . ثم قررت اللجنة بعدئذ ان تجرى تحقيقاتها في الاقسام البعيدة عن ولاية الموصل في آن واحد من قبل لجان فرعية . لم تقصر اللجنة تحقيقاتها على النواحي السياسية بل درست نفسية الشعب ومشاكلهم الاقتصادية والتجارية ودرست القضايا العنصرية والجيولوجية وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية .

في اوائل نيسان ١٩٢٥ أتمت اللجنة تحقيقاتها وسافرت الى جنيف . ثم اجتمعت في جنيف يوم ٢٠ نيسان وبدأت كتابة تقريرها وانتهت منه في ١٦ تموز ١٩٢٥ :

خلاصة الحجج الجغرافية :

قالت اللجنة : لم يكن النزاع حول تعيين خط حدود بل لتقرير مصير منطقة واسعة وعدد كبير من السكان . ان خط بروكسل مناسب لتحديد الحدود ، اما الخط الذى طالبت به الحكومة التركية (جنوبي ولاية الموصل) فهو جيد في قسمه الغربي ولكنه غير جيد في القسم الشرقي . وفي داخل الولاية يمكن استعمال دجلة والزاب الكبير والزاب الصغير وديالى كحدود جغرافية ، ولكن افضل خط لتقسيم الولاية هو الزاب الصغير .

خلاصة الحجج العنصرية :

قالت اللجنة : يسكن ولاية الموصل اكراد وعرب ومسيحيون واتراك ويزيديون ويهود مرتبين حسب اهميتهم العددية . يؤلف الاكراد اكثرية السكان وهم ليسوا تركا ولا عربا ويتكلمون لغة آرية . اتراك ولاية الموصل من نفس جنس اتراك تركيا . ان الجماعات الوحيدة المتماسكة التي تسكن مناطق واسعة هم الاكراد والعرب . قالت اللجنة انه اذا اعتبرت الحجج العنصرية عاملا حاسما فيجب ايجاد دولة كردية مستقلة ٠

خلاصة الحجج التاريخية :

قالت اللجنة : لعب الاتراك دورا راجحا . وبالرغم من ان العرب او الايرانيين والاتراك والمغول لم يكونوا اسياد الموصل بصورة مستمرة ولكن الموصل كانت تحت سيادة السلاطين العثمانيين خلال اربعةالقرون الماضية ، ولكن هذه السيادة لم تكن دوما فعالة ولا شاملة لكل الولاية ٠ ان اى خط حدود يكسر السلسلة التاريخية ٠

خلاصة الحجج الاقتصادية :

قالت اللجنة : انه من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة فان افضل تسوية لولاية الموصل هي الحاقها بالعراق . ومن الخطأ فصل الموصل عن الاراضي المرتبطة بها اقتصاديا ، ولكن اذا اقتضت الضرورة فلا مانع من فصل اقضية زاخو والعمادية وربما دهوك ٠ ومن الصعب جدا فصل كركوك وكفرى والسليمانية من بغداد ، واذا فصلت فمن الضرورى جدا عقد اتفاقية اقتصادية مع بغداد ٠ ان القسم الشمالي من لواء اربيل يعاني من صعوبات اقل من بقية اللواء اذا فصل عن بغداد ، لان من الممكن استمرار تجارته مع الموصل .

اذا كان من المرغوب فيه تقسيم ولاية الموصل لاسباب اخرى غير اقتصادية فان التسوية المقبولة اقتصادياً هي ان يرسم خط الحدود شمالي الزاب الصغير .

خلاصة الحجج العسكرية :

قالت اللجنة : ان خط بروكسل خط عسكرى جيد ، وان الخط الذى اقترحته الحكومة التركية ينقسم الى قسمين : الاول يمتد في الصحراء غربي نهر دجلة والثاني يمتد بين نهر دجلة والحدود الايرانية ٠ تؤلف الصحراء حدا عسكريا ممتازا ولكن قيمة القسم الثاني ضعيفة ٠

خلاصة الحجج السياسية :

قالت اللجنة ان تركيا ظلت تحتفظ بسيادتها على ولاية الموصل ما دامت لم تتنازل عن حقوقها ٠ ولكن يحق للعراق أدبيا ان تكون له حدود تسمح له بالبقاء السياسي والاقتصادى ولا سيما لان تركيا اعلنت مرارا انها ترغب في ترك العرب يقررون مصيرهم السياسي ٠

احرز العراق مقدارا عظيما من التقدم في سياسته الداخلية وفي الامن والخدمات الصحية والتربية ، ولكن ذلك التقدم في الغالب يعزى الى الجهود البريطانية ٠ زعمت اللجنة ان وضع العراق الداخلي غير مستقر لانه تعوزه الخبرة السياسية ولوجود الفروق بين السنة والشيعة وبسبب العلاقات بين الاكراد والعرب ولضرورة السيطرة على القبائل ، ويمكن ان تكون هذه الصعوبات مهلكة لكيان الدولة العراقية اذا تركت من دون مساعدة او ارشاد ، ولذلك أرتات اللجنة وجوب استمرار الانتداب بشكل المعاهدة العراقية - البريطانية لمدة خمس وعشرين سنة ، واذا لم يمدد الانتداب بعد أنتهاء معاهدة ١٩٢٢ فانه من الافضل ان تعطى ولاية الموصل الى تركيا وهي اكثر استقرارا من العراق بدون انتداب بكثير ٠

وصرحت اللجنة انه ربما كانت عواطف سكان الموصل لحد ما الى جانب العراق ولكن البيانات التي قدمها الاهلون متباينة ومشروطة بشروط فلا يمكن اتخاذها كقاعدة للتسوية ، واكثر الذين فضلوا العراق فضلوه لاسباب اقتصادية وللاحتفاظ بالمساعدة الاجنبية عن طريق الانتداب لا بسبب تفضيل العراق تفضيلا مطلقا وزعمت اللجنة انه اذاااقتضت الضرورة تقسيم الولاية فلن تنتج من ذلك اية صعوبة سياسية ٠

نتائج اللجنة النهائية :

قالت اللجنة : انه اذا اخذت مصالح الاهلين بنظر الاعتبار فاللجنة تعتقد انه من المفيد لحد ما ان تقسم ولاية الموصل ٠ وبعدما اعطت كل حقيقة قيمتها النسبية أرتاتان الحجج المهمة ولا سيما الاقتصادية والجغرافية وعواطف اكثرية السكان تميل لتأييد ضم جميع الاراضي الواقعة جنوبي خط بروكسل الى العراق بشرطين : الاول ان تبقى هذه الاراضي تحت الانتداب الفعال لمدة خمس وعشرين سنة ، والثاني ان تؤخذ بنظر الاعتبار رغبات الاكراد بتعيين موظفين اكراد في المحاكم والمدارس وبأن تكون اللغة الكردية اللغة الرسميه فيهما ٠

واعربت اللجنة عن اقتناعها بانه لو انهى انتداب العصبة مع انتهاء المعاهدة العراقية - البريطانية واذا لم يعط الاكراد بعض ضمانات ادارية محلية فان اكثريتهم يفضلون الحكم التركي على الحكم العربي ٠ وقالت اذا لم يحتفظ بالانتداب فستظهر صعوبات سياسية خطيرة ، وفي تلك الحالة توصي اللجنة باعطاء الولاية الى تركيا التي تتمتع باحوال داخلية ووضع سياسي اكثر استقرارا من العراق بكثير . وقالت اللجنة اذا قرر مجلس عصبة الامم تقسيم الاراضي المتنازعة فانها تعتقد ان افضل خط هو الذى يمتد مع الزاب الصغير تقريبا . واضافت اللجنة توصيات خاصة قالت فيها يجب ان تهتم الدولة التي ستسود على الولاية بتهدئة السكان عن طريق تسامح موظفيها وان تصفح صفحا تاما عن جميع الاعمال الماضية ، ويجب ان يحمى المسيحيون واليهود واليزيديون وان يمنح الاثوريون الامتيازات القديمة التي كانت لهم قبل الحرب العالمية الاولى ، واذا ارجعت الولاية الى تركيا فيجب عقد اتفاقيات اقتصادية بين العراق وتركيا ، واذا اعطيت الولاية الى العراق فيجب اعطاء سكانها حرية تامة بالاتجار مع تركيا وسوريا ، ويجب عقد اتفاقيات مماثلة اذا قسمت الولاية بين العراق وتركيا ٠

قرار مجلس عصبة الامم عن الموصل :

في ٣ أيلول ١٩٢٥ أجتمع مجلس العصبة لدراسة تقرير لجنة التحقيق ٠ علق مندوب بريطانيا على التقرير فاشار الى اهتمام التقرير برغبات الاكراد وقال ان حكومته تؤكد ان النظام الحاضر الذى يحقق توصيات اللجنة الى حد كبير سيستمر ويزداد أثره ، وعارض اقتراح اللجنة بتقسيم الاراضي المتنازعة ٠ وقال مندوب تركيا انه اذا وضعت ولاية الموصل تحت الحكم البريطاني تصبح سلامة تركيا مهددة وتضطر تركيا على استعمال مقدار كبير من مصادر ثروتها لحماية نفسها ، وزعم ان الاكراد موجودون في تركيا وايران فقط ولا يوجد أحد في العراق ، واشار الى قول اللجنة في نتائجها ان تركيا اكثر تقدما واستقرارا من العراق

ولكن تركيـــــا لم تطالب بولاية الموصل على اساس تقدمها بل على اساس ان الولاية جزء من بلادها وان سكانها يرغبون بالعودة الى تركيا . ثم عاد المندوبان الى استعراض حجمها وما ورد في تقرير اللجنـــة حولهـــــــا .

ثم قرر مجلس عصبة الامم أن يسأل محكمة العدل الدولية الدائمة رأيها الاستشاري في نقطتين : الاولى ماهي صفة القرار الذي يصدره المجلس بموجب الفقرة الثانية من المـادة الثالثة من معاهدة لوزان ، هل هو قرار تحكيمي ام توصية او توسط بسيـــــــــــط

والنقطة الثانية أيجب ان يكون القرار اجماعيا ام يجوز ان يؤخـذ بالاكثريـة وهل يجوز لممثلي الطرفين المتنازعين ان يشتركا بالتصويت ٠ اجابت المحكمة المذكوره بقولها ان القـرار الذى يصدره مجلس عصبة الامـم بموجـب الفقـرة الثانيـة من المادة الثالثة من معاهـدة لوزان ملزم للطرفين المعنيين ويكـون تحديدا باتـا لخط الحدود بين تركيا والعراق ، وأكدت على وجـوب اخذ القرار بتصويت اجماعــــــــــي ويشترك الطرفـــــــــان المتنازعـــــــان بالتصويت ولكن صوتيهمـــــــا لا يحسبــــــان لغـــــــرض الاجمـــــــــــاع

اجتمع مجلس العصبة وناقش رأى محكمـة العـدل الدولية الدائمـة الاستشارى .

وفى ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ عـاد المجلس الى الاجتماع ووافـق على القـرار الاتـي بالاجمـــاع :

١ – اتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين تركيا والعراق ٠

٢ – دعوة الحكومة البريطانية لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع العـراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة كما هو محـدد بمعاهدة التحالف المعقودة بين بريطانيا والعـراق ٠

٣ – دعوة الحكومة البريطانية لان تقدم الى المجلس التدابيـــــــــر الاداريـــــــــة لتأميـن الضمانات للاكـراد ٠

٤ – دعـوة الحكومـة البريطانيـة لان تطبـق توصيات اللجنـة الخاصـــة ٠

التسوية النهائية لمشكلة الموصل :

تنفيـذا لقـرار مجلـس عصبة الامـم عقدت المعاهدة العراقية – البريطانيـة لسنة ١٩٢٦ ٠ نصت المادة الاولى على ان معاهدة التحالف لسنة ١٩٢٢ تبقى نافذة لمدة خمـس وعشرين سنة

ابتداء من ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ما لم يصبح العراق قبل انتهاء هذه المدة عضـــــــوا في عصبة الامم وتبقى الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٢٢ نافذة للمدة نفسها . ونصت المادة الثانية على ان الطرفين المتعاقدين يدرسان تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية . ونصت المادة الثالثة على انه عند انتهاء المعاهدة العراقيه – البريطانيــة لسنة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ (أى في ٥ آب ١٩٢٨) وفي فترات أربع السنوات التالية حتى تنتهي مدة الخمس والعشرين سنة او حتى دخول العراق في عصبة الامم ستأخذ الحكومة البريطانيــة بنظر الاعتبار مسألتين :

(١) ما اذا كان من من الممكن لبريطانيا ان تلح في قبول العراق في عصبة الامم .
(٢) واذا كان ذلك غير ممكن ما اذا كان من الواجب تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية بسبب تقدم العراق او لاى سبب آخر .

وارسلت الحكومة البريطانيــة الى سكرتير عام عصبة الامم رسالة ارفقت بها مذكرة تناولت ادارة المناطق الكرديــة في العــراق جاء فيها ان نسبة عاليــة من الاكــراد مستخدمون في وزارات العــراق المالية والداخلية والعدلية في المناطق الكرديــة وغير الكرديــة ونسبة عالية مماثلة من الاكراد مستخدمون في المصالح المختلفة ، وللاكراد نصيب كامل في الحكومة المركزية ، وتوجد نسبة عالية من الاكــراد في الشــرطة والجيشــ ، ويوجــد خمــس وعشرون مدرسة في المناطق الكردية تستعمل اللغة الكردية في ست عشرة مدرسة منها ، والاكثرية الساحقة من المعلمين اكراد ويوجد عدد كبير من المعلمين الاكراد في المدارس غير الكردية . واوجبت الحكومة العراقية ان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية للاكراد .

ثم جرت مفاوضات مباشرة بين بريطانيا وتركيا حيث لم تستطع تركيا تحدي عصبة الامم وبريطانيا الى ما لا نهاية ، ولذلك دارت مفاوضات بين مندوب بريطانيا في انقرة ووزير الخارجية التركية ونجحت ، وبموجبها وافقت تركيا على الاعتراف بضم ولاية الموصل الى العراق مقابل تعديل بسيط في خط الحدود وحصة من نفط الموصل . ثم وقعت معاهدة عراقية ـ بريطانية ـ تركية في ٥ حزيران ١٩٢٦ . جاء في المادة الاولى منها ان خط الحدود بين تركيا والعراق قد عين بصورة نهائية بالخط الذى وافق عليه مجلس عصبة الامم (خط بروكسل) . ونصت المادة الرابعة على ان جنسية سكان الاراضي الثي اعطيت للعراق تنظم بالمواد ٣٠ ـ ٣٦ من معاهدة لوزان . ونصت المادة الرابعة عشرة على ان تدفع الحكومة العراقية الـــــى الحكومة التركيــــة لمدة خمس وعشرين سنة ابتدأ من تنفيذ هذه المعاهدة عشرة بالمئة من كل عائداتها من نفط الموصل . ونصت المادة السادسة عشرة على تعهد الحكومة العراقية بمنح العفو للاشخاص الذين

قاموا بنشاط سياسي في مصلحة تركيا حتى التوقيع على هذه المعاهدة . وقد أبرمت هذه المعاهدة في ١٨ حزيران ١٩٢٦ .

النفط العامل الحاسم في مشكلة الموصل :

كان النفط اهم عامل اثر في تطورات مشكلة الموصل . وقد كانت ولاية الموصل للعراق قضية حياة او موت ، ولكن النفط في التحليل الاخير عين مواقف تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا من المشكلة . ان بريطانيا لم تقاتل تركيا من اجل ولاية الموصل لان التسوية السليمة اقل نفقة ، ولانها ارادت ان تجعل من مشكلة الموصل تهديدا متواصلا للعراق لكي تضطره على تسليم النفط اليها ومن جهة ثانية حاولت بريطانيا مصالحة تركيا لكي تبعدها عن الاتحاد السوفيتي وقد رفضت بريطانيا عرض تركيا باعطائها امتياز النفط لان العراق كان تحت انتدابها فكان اسهل عليها ان تتعامل معه . وقد ظهر في التسوية النهائية ان العراق الخاسر الوحيه بين جمع الفرقـــاء

في ١٤ آذار ١٩٢٥ وقعت الحكومة العراقية مع شركة النفط التركية امتياز النفط . وتضم شركة النفط التركية المصالح الانكليزية والهولندية والفرنسية والاميركية .

المبحث الثالث : امتياز النفط لسنة ١٩٢٥

يعود اهتمام الاوربيين الجدي بالثروة النفطية في العراق الى عام ١٩١١ حين تأسست شركة تضم اصحاب المصالح البريطانية والالمانية عرفت فيما بعد باسم شركة النفط التركية المحدودة وكان اهم اغراضها القيام باعمال التحري والتنقيب عن النفط في جميع المناطق الخاضعة لنفوذ الحكومة العثمانية . وفي عام ١٩١٤ ارتأت حكومتا بريطانيا والمانيا ان تبذلا جهودا مشتركة للضغط على الحكومة العثمانية كي تمنح شركة النفط التركية امتيازاً لاستثمار النفط في ولايتي الموصل وبغداد وقد تكللت جهود الحكومتين المذكورتين بالنجاح بعد تسلم السفيرين البريطاني والالماني في القسطنطينية مذكرة مورخة في ٢٨ حزيران ١٩١٤ صادرة عن الصدر الاعظم سعيد حليم باشا جاء فيها ان الحكومة العثمانية "أخذت بنظر الاعتبار موضوع النفط الذى اكتشف او سيكتشف في ولايتي الموصل وبغداد وهي توافق على منح العقد الخاص بهذا المشروع الى شركة النفط التركية". لكن نشوب الحرب العالمية الاولى ووقوف الدولة العثمانية الى جانب المانيا ضد الحلفاء ، حال بطبيعة الحال دون الاستمرار في ذلك المشروع وان بقيت بريطانيا متمسكة بالوعد العثماني .

اما فرنسا ، حليفة بريطانيا ، فلم تكن في اول الامر من المساهمين في شركة النفط التركية وفي اثناء الحرب العالمية الاولى عقدت بصورة سرية اتفاقية سايكس - بيكو لاقتسام تركة الدولة العثمانية وكانت ولاية الموصل وما فيها من مستودعات النفط حصة فرنسا . ورغم ان الاتفاقية لم تنص على منح فرنسا اية حصة في نفط الموصل الا ان جعل الولاية منطقة نفوذ فرنسية اثار مخاوف المساهمين في شركة النفط التركية من ان تحاول فرنسا استغلال نفوذها للاستحواذ على نفط الموصل . ولكن الحكومة البريطانية تمكنت من ان تحصل على وعد من رئيس وزراء فرنسا بالتنازل عن الموصل وضمها الى منطقة النفوذ البريطاني لقاء الحصول على حصتها من نفط الموصل ثم جاءت معاهدة سان ريمو لسنه ١٩٢٠ مؤيدة لذلك وسوّيت العلاقات البريطانية الفرنسية في هذا الشأن واعترفت بريطانيا لفرنسا بـ ٢٥ / من نفط المنطقة (وهي الحصة التي كانت للشركات الالمانية من قبل) .

هذا من جهة ومن جهة اخرى كان الامريكان يراقبون بغضب تطور المحادثات البريطانية الفرنسية لاقتسام نفط العراق الذى لم تخف اهميته عن انظار شركات النفط الامريكية . وتبادلت حكومتا واشنطن ولندن رسائل عنيفة تتعلق بنفط منطقة الشرق الادنى وقد ادعت الحكومة الامريكية ان الحرب كسبتها الدول المتحالفة والمؤتلفة التي حاربت جنباً الى جنب . ولذلك يجب ان يكون لرعايا جميع هذه الدول حق المشاركة باية منفعة سواء كانت تتعلق بالنفط

او ، بغيره والا ينحصر هذا الحق برعايا دولة معينة .وبينت الحكومة الامريكية بالاضافة الى ذلك ان معاهدة سان ريمو فرطت في حقوق الرعايا الامريكيين وانه من الضروري اتباع سياسة الباب المفتوح بالنسبة للنفط العراقي دون التقيد بوعود سابقة غير مبرمة . وعلى اى حال تمكنت الجهات البريطانية من اسكات المعارضة الامريكية عن طريق تخصيص نصف اسهم شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية الى مجموعة من الشركات الامريكية بموجب اتفاقية تم التوصل اليها مبدئيا في سنة ١٩٢٣ غير انها لم تبرم الا في سنة ١٩٢٨ . وعليه صارت اسهم شركة النفط التركية موزعة كما ياتي : —

٥٪ من الاسهم ـ الحصة الدائمة للسيد كولبنكيان .

٩٥٪ المتبقية من الاسهم موزعة بالتساوى بين مجموعة شيل (شركة النفط الانكلو سكسونية) وشركة النفط الانكليزية ـ الفارسية ، والشركة الفرنسية للنفط (المكفولة من قبل الحكومة الفرنسية) والشركات الامريكية المجتمعة فيما يعرف باسم شركة تنمية الشرق الادنى .

ولم يطرأ تغيير على هذا التوزيع لاسهم الشركة خلال الثلاثين سنة التالية باستثناء ما حدث للمجموعة الامريكية اذ تقلص عدد شركاتها من ست الى اثنين هما ستاندرد اويل (نيوجرسي) وسوكوني .

في عام ١٩٢٤ قدمت شركة النفط التركية طلبا الى الحكومة العراقية تدعي فيه بان الحكومة العثمانية كانت قد منحها امتيازا لا ستثمار النفط في العراق وطلبت من الحكومة العراقية منحها امتيازا جديدا استنادا الى الحقوق السابقة المكتسبة منذ عهد الحكومة العثمانية . وقد طلبت الحكومة العراقية من اصحاب العلاقة في الشركة ان يبرزوا ما لديهم من مستندات تؤيد دعواهم وانذرتهم انه في حالة التخلف عن ابراز تلك المستندات يعتبر الامتياز الذى اعطته الحكومة العثمانية من قبل ساقطا . وفي هذه الاثناء هب المندوب السامي البريطاني لنصرة الشركة ، خاصة وانُ البحرية البريطانيةُ قد اصبحت ذات علاقة مباشرة في شؤون النفط بعد ان حل النفط محل الفحم في تسيير السفن البحرية والاساطيل البحرية . وبهذا الصدد يمكن الاشارة الى ما كان قد صرح به المستر تشرشل (وزير البحرية) سنة ١٩١٣ في البرلمان البريطاني اذ قال : ان سياسة الحكومة البريطانية قائمة على اساس ان تصبح مالكة او على الاقل مسيطرة ، على الينابيع لبعض ما يحتاجه الاسطول البريطاني من نفط ولهذا فلم تعد مساندة المندوب السامي البريطاني في العراق للشركة المطالبة بامتياز النفط والحالة هذه مساندة لشركة تجارية كان اكثر المساهمين فيها من البريطانين فحسب ، بل انه كان في الوقت نفسه سيرا وراء سبباسة دولته ذات العلاقة المباشرة في شؤون النفط

لقد فتحت شركة النفط التركية باب المفاوضات مع الحكومة العراقية في هذه الفترة لتستفيد

من الارتباك الذى حل بالحكومة العراقية بسبب الخلاف حول ولاية الموصل والتهديد بضمها الى تركيا . وفي ٣ آب سنة ١٩٢٤ اتخذ مجلس الوزراء العراقي قرارا احتوى على شقين ، انكر الشق الاول وجود اى سابقة لاستثمار النفط بالمعنى الدقيق لدى شركة النفط التركية ، وخول الشق الثاني وزير المالية العراقي بالمفاوضة مع الشركات المتقدمة لطلب امتياز حول النفط العراقي . وفي هذه الفترة بدأت لجنة التحقيق في النزاع العراقي البريطاني التركي حول الحدود وولاية الموصل وصار يتراى بان مستقبل الولاية منوط الى حد بعيد بموقف الحكومة من الشركة الاجنبية المطالبة بامتياز النفط .

لذلك قام مجلس الوزراء بتبليغ المندوب السامي البريطاني من جديد بأن الحكومة العراقية بينما لا تعترف بان شركة النفط التركية قد منحت اى امتياز من قبل الحكومة العثمانية من قبل ، ولكنها مع ذلك مستعدة للوفاء بوعد رئيس الوزراء العثماني حينذاك ، بشرط ان توافق الشركة على الشروط التي تعدها الحكومة العراقية مرضية .

وبعد سلسلة من الاجتماعات تم الاتفاق بين ممثل الشركة وبين الحكومة العراقية في ١٤ آذار ١٩٢٥ على منح الامتياز . وقد طالبت بعض الصحف العراقية يومئذ بانتظار انعقاد المجلس النيابي لتعرض الاتفاقية عليه قبل ان يبت فيها نهائيا غير ان الوزارة العراقية (وكانت برئاسة السيد ياسين الهاشمي) لم تلتفت الى ذلك فانهت الامر مع الشركة قبل ان يقرر مصير الموصل على اساس ان منحها الامتياز يؤيد موقف العراق امام الاتراك في المطالبة بهذه الولاية . وقد اعترض وزيرا العدلية والمعارف (السيد رشيد عالي الكيلاني والشيخ محمد رضا الشبيبي) على تسرع الوزارة في مصادقة هذه الاتفاقية التي حرمت العراق حتى الحقوق الممنوحة له بموجب معاهدة سان ريمو التي وافقت فيها فرنسا وبريطانيا على ان يكون للحكومة العراقية والعراقيين ، اذا تولت استخراج النفط جهة ثالثة ، حق شراء عشرين بالمائة من الاسهم ، واستقال الوزيران على اثر ذلك

منحت شركة النفط التركية بموجب اتفاقية سنة ١٩٢٥ حقا محصورا بها دون غيرها في البحث والتحرى عن النفط والغازات الطبيعية والحفر تطلبا لهذه المواد وكذلك حق استخراجها واعدادها للتجارة وأخذها من أماكنها وبيعها هي وما يستخرج منها من المنتوجات على ان تراعي في احكام المادة السادسة التي نصت بأن تقوم الحكومة في ظرف اربع سنوات على الاكثر من تاريخ هذه الاتفاقية ثم سنويا بعد ذلك بانتقاء ما لا يقل عن ٢٤ بقعة مستطيلة مساحة كل منها منها ٨ أميال مربعة (غير تلك المنتقاة بموجب المادة الخامسة من هذه الاتفاقية) وتعرض الحكومة هذه البقع للمزايدة السرية على جميع الشركات والمحلات التجارية .

اما المادة الخامسة فقد اشترطت ان تنتقي الشركة خلال اثنين وثلاثين شهرا من تاريخ هذه الاتفاقية ٢٤ بقعة مستطيلة من الارض مساحة كل منها (٨) أميال مربعة وان تشرع في اعمال الحفر في هذه البقع في ظرف ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاقية . وفي حالة عدم الامتثال لهذا الشرط تصبح هذه الاتفاقية ملغاة وباطلة تماما . وجعلت مدة الاتفاقية (٧٥) سنة ابتداء من تاريخ عقدها على ان يصبح جميع ما للشركة في العراق من الاراضي والابنية والابار والارصفة والطرق وخطوط الانابيب والسكك الحديدية والمكائن والادوات وغير ذلك من وسائل العمل الثابتة على اختلاف انواعها المستعملة في اعمال الشركة المنصوص عليها في الاتفاقية ملكا للحكومة بدون مقابل وسمح للشركة بالقيام باعمال الحفر في جميع اراضي العراق عدا الاراضي المحولة (أى الاراضي الواقعة قرب مندلي والتي حولت من ايران الى العراق في سنة ١٩١٤) والجهة المعروفة سابقا بولاية البصرة والمقابر والاماكن المستعملة للعبادة الدينية واماكن الاثار القديمة على ان تعين منطقة الشركة بالضبط بعد انتهاء مشكلة الموصل وتعيين حدود العراق.

وعينت حصة الحكومة العراقية لقاء هذه الحقوق الممنوحة للشركة في كل طن على الوجه الاتي : -

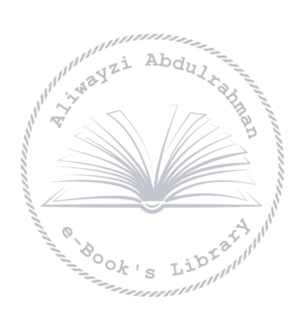
١ - الى حين مرور ٢٠ سنة على انجاز مد انابيب الى احد الموانيء لاجل التصدير الى الخارج بحرا يكون مقدار الحصة اربعة شلنات (ذهب) عن كل طن .

٢ - عن كل عشر سنوات تعقب المدة المذكورة اعلاه يزداد مقدار الحصة البالغ اربعة شلنات (ذهب) او يخفض - حسبما تكون الحال - بمقدار الزيادة او النقصان بالمئة في الارباح او الخسائر في خلال مدة الخمس سنوات السابقة .

ونصت المادة التاسعة والعشرون بان يكون مستخدمو الشركة في العراق من رعايا الحكومة ما عدا المديرين والمهندسين والكيمياويين والحفارين وملاحظي العمال والميكانيكيين وغيرهم من العمال الفتيين والكتبة الذين يحوز استخدامهم من خارج العراق اذا لم يمكن ايجاد الاشخاص الاكفاء في العراق . ونصت المادة الثانية والثلاثون من هذه الاتفاقية بان تكون الشركة شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا وان تبقي كذلك وان يكون مركز اعمالها الرئيسي ضمن ممالك بريطانيا وان يكون مجلس ادارتها دائما من الرعايا البريطانيين ، ونصت المادة الخامسة والثلاثون على ان يكون للحكومة حق تعيين مدير واحد في مجلس مديرى الشركة يتمتع بنفس ما يتمتع به المديرون الاخرون من الحقوق والامتيازات ويتقاضي عين الراتب والمخصصات من الشركة .

بدأت الشركة اعمالها الجيولوجية قبل نهاية سنة ١٩٢٥ وقد ركزت تنقيباتها في بداية الامر على المناطق الجنوبية من ولاية الموصل ورافق تلك الاعمال القيام بشق الطرق ونصب انابيب

المياه وانابيب النفط وتشييد المباني واستخدم لانجاز هذه الاعمال مـــــــــــــــــا يقـــــر ب من ٥٠ بريطانيا و ٢٥٠٠ عراقي ثم جرى اختيار مواقع الحفر في جبل حمرين - قرب طوزخرماتو في منطقة كركوك ، وقرب القيارة وجنوب الشرقاط على الساحل الايمن لنهر دجلة . اما عمليات الحفر فقد بدأت في اوائل سنة ١٩٢٧ ، وفي ١٣ تشرين الاول من تلك السنة انفجر بئر في بابا كركر ، قرب مدينة كوكوك ، عن كميات هائلة من النفط بقي يتدفق بقوة زهاء عشرة ايام . وابتداء من ٨ حزيران ١٩٢٩ غيرت شركة النفط التركية اسمها الىُ شركة نفط العراق المحدودةُ وبلغ انتاجها من النفط سنة ١٩٣٤ (وهي اول سنة صدر فيها النفط العراقي الى الخارج عن طريق البحر الابيض المتوسط) حوالي ثلثي المليون طن فقط .



المبحث الرابع : علاقات العراق مع الاقطار العربية

واجه العراق اثناء فترة الانتداب مشاكل متعددة مع الاقطار العربية المجاورة وكان قسم من تلك المشاكل ذات جذور تمتد الى العهد العثماني واخرى برزت في اعقاب الحرب العالمية الاولى بعد ان جزأت معاهدة سايكس بيكو العراق وبلاد الشام الى مناطق خاضعة للنفوذين البريطاني والفرنسي . وابرز تلك المشاكل تعلقت بقضايا تخطيط الحدود ، ومنع الغزو العشائري في المناطق الحدودية ، وتحديد تبعية القبائل الصحراوية ، بالاضافة الى تسهيل امور المواصلات وتنظيم العلاقات التجارية . وعلى الرغم من انشغال العراق في كفاحه ضد الانتداب البريطاني في هذه الفترة غير انه لم ينسى دوره القومي لذلك ساند الرأى العام في العراق مواقف وفعاليات الشعب العربي في سوريا وفلسطين المناهضة للصهيونية والاستعمار ين الفرنسي والبريطاني . كما صارت بغداد ملجأ لكثير من الزعماء العرب المطاردين .

لما كان الملك فيصل الاول قد حكم فترة من الزمن في سوريا قبل مجيئه الى العراق لـــذا تكونت له صلات وثيقة مع عدد من الوطنيين السورين الذين استعان بهم بعد قدومه الى العراق في اشغال بعض الوظائف في البلاط الملكي . ومن جهة ثانية فتح مجال العمل في العراق ، اثناء فترة الانتداب ، امام الاطباء والمدرسين السوريين الذين بذلوا جهودا في سد احتياجات العـــراق في المجالين التعليمي والطبي .

بالنسبة للعلاقات بين الحكومتين العراقية والسورية فقد عقدت سلسلة من المؤتمرات بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٤ لغرض تأمين النقل البرى بين القطرين سواء عن طريق الفرات و المؤدى الى دير الزور ام عن طريق الجزيرة الذى يربط بين الموصل وسوريا . ونجحت هذه المؤتمرات في اعادة فتح الطرق البرية وضمان سلامة المواصلات بين القطرين كما نجحت كذلك في تسوية النزاعات القديمة فيما بين قبائل العمارات والعقيدات والدليم . وتعاونت السلطات في كلا القطرين على حماية طريق شركة نيزن للسيارات الذي يربط بين بغداد ودمشق عبر الرمادي والرطبــة ومما هو جدير بالذكــر ان الشركـــة المذكـــورة كـــان قـــد اسسها شقيقان نيوزيلاند يان وبدأت اعمالها في ميـــدان المواصـــلات الحديثة في خريف عام ١٩٢٣ . وعقدت بين العراق وسوريا اتفاقية لتجارة المرور سنة ١٩٢٥ كما بدأت الجهود التعاونية بين البلدين لغرض مكافحة الجراد منذ سنة ١٩٢٦ ، وعلى كل فان اضعف ناحية من العلاقات العراقية السورية في هذه الفترة عدم وجود حدود متفق عليها بين البلدين

اذ ان الحدود التي رسمت عام ١٩٢٠ تجاهلها الطرفان . ومن جهة اخرى فان الاضطرابات والنزاعات القبلية في أوساط قبائل شمر وطي واليزيدية والدليم والعقيدات في مناطق الحدود العراقية السورية استمرت قائمة في هذه الفترة .

لقد ناهض الشعب العراقي الانتداب الفرنسي على سوريا وتعاطف مع جميع الوطنيين السوريين كما ايد الثورة السورية ضد السلطات الفرنسية عام ١٩٢٥ . وتشكلت في تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ لجنة لجمع التبرعات باسمُ لجنة اسعاف منكوبي سورياُ وأسست لها فروع في سائر انحاء العراق . واخذت الصحف الوطنية تطالب الحكومة والشعب بارسال المساعدات للشعب السوري كما طالبت افراد الشعب بالتطوع لنجدة اخوانهم السوريين . كذلك احتج البرلمان العراقي على الاعمال الوحشية التي اقترفها المحتلون الفرنسيون بحق الشعب العربي في سوريا .

اما القضية الفلسطينية فكانت محط انظار الرأي العام العراقي اذ كتبت الصحف المحلية المقالات الضافية في شجب الحركة الصهيونية واستنكار وعد بلفور . وقد ترك الصراع بين العرب والصهاينة في فلسطين صداه العميق في العراق لذلك سارع الجمهور في مناسبات مختلفة من اعوام ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ الى عقد الاجتماعات الاحتجاجية وجمع الاعانات المالية لمساعدة فلسطين العربية .

وفي اوائل عام ١٩٢٨ تناقلت وكالات الانباء العالمية ان السير الفرد موند وهو احد اقطاب الحركة الصهيونية ومن كبار رجال المال البريطانيين سيقوم بجولة في اقطار الشرق الاوسط يزور اثناءها العراق لاغراض اقتصادية منها ما يتعلق بدراسة مشروع مد انابيب النفط من العراق الى البحر الابيض المتوسط . وانتهزت العناصر الوطنية هذه الفرصة للتعبير عن شعورها القومي واستنكارها للسياسة البريطانية المتبعة في فلسطين واعلان سخطها الشديد على الحركة الصهيونية في شخص هذا الزائر . وعندما سرت في في بغداد اشاعة مفادها مفادها ان السير (الفرد موند) سيصل العاصمة في ٨ شباط تحفز طلاب الحقوق ودار المعلمين والثانوية المركزية وتداولو في الامر مع بعضهم فأسفر رأيهم على القيام بمظاهرات تعبر عن سخطهم على الحركة الصهيونية وتفصح عن مشاعرهم القومية . وفي ظهر يوم ٨ شباط اجتاحت شارع الرشيد مظاهرة طلابية ترفع لافتات كتب على بعضها (تحيا فلسطين العربية) و(ليسقط وعد بلفور) و (تحيا الامة العربية) كما ردد المتضاهرون هتافات منها : ليسقط بلفور ووعده وبيت المقدس عربية وقد انضم الى المظاهرة جموع شتى من افراد الشعب بحيث بلغت حوالي عشرين الف شخص . وقد حاول

رجال الشرطة تشيت المتظاهرين ومنعهم من مواصلة سيرهم فامتنع المتظاهرون واشتبكو مع الشرطة في معركة عنيفة استعان فيها الطلبة بالحجارة والعصي والقناني واستخدم فيها الشرطة هراواتهم وخيولهم معا مما ادى الى جرح عدد كبير من الطرفين . في اعقاب تلك المظاهرة بادرت السلطة الواقعة تحت تأثير المندوب السامي البريطاني الى اتخاذ اجرائات انتقامية ضد الطلبة يقضي بغضها بالطرد المؤبد وبعضها بالطرد المؤقت كما هددت بانها سوف ترمي المتظاهرين من الطلاب بالرصاص .كذلك احالت السلطة عددا من الشباب الى محاكم الجزاء بتهمة القيام بمظاهرات مخالفة لا حكام القانون . اما الصحافة المحلية فرغم ما كانت تعانيه من اضطهاد لم تكتم عطفها على المتظاهرين وانبرت تهاجم الحكومة على الاجراءات التي اتخذتها بحق الطلبة . وشجب عدد من اعضاء مجلس النواب العراقي موقف الحكومة من الشعور القومي المناهض للصهيونية ، كما انتقد بشدة الاجراءات التي اتخذت ضد المتظاهرين . وقد صرح احد النواب قائلا : "أن الطلاب قالوا لتحيا الوحدة العربية ولتسقط الصهيونية واني بصفتي نائبا اشترك معهم واقول كلمتهم".

وبالنسبة لعلاقات العراق مع نجد فلم تكن حسنة في البداية بسبب سوء الروابط بين الهاشمين الحاكمين في العراق وبين السعوديين الوهابيين حكام نجد الذين ناهضوا وجود الملك حسين في الحجاز وشنوا حربا عليه مستهدفين انهاء الوجود الهاشمي في الجزيرة العربية . وبعد تنصيب فيصل الاول الهاشمي ملكا على العراق سنة ١٩٢١ تزايدات غارات السعوديين الوهابيين (الذين اطلقوا على انفسهم اسم الاخوان) على منطقة الحدود النجدية ـ العراقية وترتب على تلك الغارات خسائر كبيرة في صفوف افراد العشائر العراقية تمثلت بمقتل مئات الانفس ونهب وتدمير الالوف من رؤوس الماشية .

ومن الاسباب الرئيسية لاستمرار تدني الحالة في منطقة الحدود بين العراق ونجد : —

اولا — لجوء عشائر نجدية (شمر) معارضة للسعوديين الى العراق وقيامها بغزو متكرر للسعوديين وللعشائر النجدية الاخرى . وقد ادى هذا الى انتهاج السعوديين (الاخوان) اسلوبا يعتمد على الرد بعنف وقسوة على غارات شمر ومن يساندها .

ثانيا ـ ادعاء قادة الاخوان بان البادية من املاك آل سعود لذا فهم احرار في التصرف فيها فبدأ وكلاء ابن سعود بأخذ الضرائب من الرعاة العراقيين كخطوة اولى نحو اعلان سيادة نجد على البادية بأسرها .

ثالثا ـ عدم وجود حدود رسمية بين العراق ونجد مقبولة من كلا الطرفين .

وفي آذار سنة ١٩٢٢ قامت قوة كبيرة من الاخوان يترأسها فيصل الدويش بهجوم مفاجىء على محطة ابو الغار في الحدود الجنوبية الغربية كبد العشائر العراقية حوالي ٧٠٠ قتيل كما نهب منها عدة الاف من رؤوس الغنم والخيول والجمال . وبعد ثلاثة ايام من ذلك الهجوم قامت القوة الجوية البريطانية في العراق تهدئه لمشاعر السلطات العراقية ، برد سريع على المهاجمين واخذت طائراتها تصلي بنيران رشاساتها وقنابلها الاخوان حتى شتت شملهم . وقد ابدى ابن سعود أسفه للغزو واكد أنه وقع دون رغبته ودون علمه واشار في كتاب ارسله الى الحكومة العراقية الى اخلاصه ووده للشعب العراقي وعطفه على القضية العربية العامة . وعلى اى حال ادى هجوم الاخوان الاخير الى زيادة شعور القلق في العراق فسعت الحكومة ، بوساطة المندوب السامي البريطاني في العراق الى الاتصال بالسلطات النجدية لغرض انهاء الغزوات البدوية وتثبيت الحدود بين البلدين . ونجحت الجهود في عقد مؤتمر (المحمرة) بين ممثلي العراق ونجد تمخص عن عقد معاهدة وقعها ممثلو الطرفين في ٥ أيار ١٩٢٢ . وضعت بنود المعاهدة أسس التبعية القبلية واعتبرت عشائر المنتفك والظفير والعمارات عشائر عراقية . وحددت المعاهدة استخدام الابار من قبل العشائر واكدت على اتخاذ السبل الكفيلة لمنع الغزو وتأمين سلامة طريق الحج . اما تعيين الحدود بصورة ثابتة فقد اوكل الى لجنة مشتركة . حظيت المعاهدة بمصادقة الحكومة العراقية لها اما ابن سعـــود فقد رفض تصديقها بحجة ان مندوبه وقعها بدون استشارته متجاوزاً الصلاحيات المخولة لــــه وحلا لهذه المشكلة اتفق العراق ونجد على عقد مؤتمر جديد لمناقشة المسائل التي بحثت في مؤتمر المحمرة والمشاكل التي لم يجر بحثها من قبل . وهكذا تم عقد مؤتمر العقير (ميناً قرب القطيف) في اواخر عام ١٩٢٢ تمخض عنه مصادقه الطرفين على معاهدة المحمرة وعلى بروتوكول (ملحق) العقير . وقد ترتب على ذلك لاول مرة وضع حدود عراقية ـ نجدية ثابتة تحتوي على منطقة حياد يستخدمها رعايا البلدين لغرض الرعي .

ظل الوضع على الحدود العراقية ـ النجدية هادئا منذ مؤتمر العقير حتى ربيع سنة ١٩٢٣ حين عادت الى البادية مجاميع من عشيرة شمر (النجدية) اللاجئة الى العراق للرعي والغزو في آن واحد ومما شجعها على ذلك ضعف السلطات العراقية في البادية وعدم تشددها في مراقبة شمر وتحركاتها . وبسبب استمرار غزو شمر لعشائر نجد تكررت احتجاجات ابن سعود على غزوات شمر وطلباته برد ما نهب من عشائره . وتكرر في الوقت نفسه الاعتذار العراقي والتعهد برد ما نهب واعقب ذلك اجتماع ممثلين عراقيين ونجديين في الكويت ، برئاسة دبلوسي بريطاني . فـــي كانون الاول ١٩٢٣ . لكن ذلك الاجتماع لم يؤد الى اتخاذ اى قرار وكانت نتيجته الفشل بسبب غزوة كبيرة قام بها الاخوان برئاسة فيصل الدويش على العشائر العراقية في آذار سنة ١٩٢٤ .

واسفرت تلك الغزوة عن مقتل ما يقرب من ٢٠٠ شخص من افراد العشائر العراقية ونهب حوالي ٣ الف حيوان . وقد تجددت امثال تلك الغزوة على المناطق العراقية عدة مرات اثناء الاشهر التالية . وفي نفس الوقت تعاظم نفوذ ابن سعود بسبب الانتصارات التي كسبها في الحجاز والتي أدت فيما بعد الى استئصال مملكة الحسين الهاشمية والى هيمنة السعوديين على المدينتين المقدستين مكة والمدينة .

ولاجل تقوية السيطرة العراقية على الحدود مع نجد قامت الحكومة بوضع حامية عسكرية مجهزة بالسيارات المسلحة واللاسلكي في محطة (ابو الغار) الصحراوية ووفرت للحامية مساعدات جوية اذا اقتضى الامر . وفي شهر آيار ١٩٢٥ نقلت العشائر النجدية اللاجئة في العراق من منطقة الحدود الى داخل الاراضي العراقية كما تقرر منع تسلل قبائل نجدية اخرى الى داخل العراق . وفي شهر حزيران من نفس السنة قام الاخوان بغارة على قبيلة الظفير العراقية دون علم ابن سعود الذي كان انذاك منشغلا في انهاء حكم الهاشميين في الحجاز . وعلى اثر ذلك اكدت سلطات الانتداب البريطاني في العراق على ضرورة التفاوض بين العراق ونجد لحل المشاكل القائمة بينهما . وبعد اتصالات بين الطرفين العراقي والنجدي استقر الرأي على ان يكون مكان التفاوض قرب قرية (بحرة) الواقعة بين مكة وجدة .

تضمنت اتفاقية (بحرة) الموقعة من قبل الطرفين العراقي والنجدي في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ على عدة مواد منها : —

١ — اعتراف كل من دولتي العراق ونجد على ان الغزو من قبل العشائر القاطنة في اراضيها على اراضي الدولة الاخرى . اعتداء يستلزم عقاب مرتكبيه عقابا صارما من قبل الحكومة التابعة لها ، وان رئيس العشيرة المعتدية يعد مسؤولا عما تقترفه عشيرته .

٢ — تأليف محكمة للنظر في منهوبات الطرفين والاعتداءات التي تحصل من احد الطرفين على الاخر وتحديد هوية المعتدين والاضرار التي تكبدها المعتدى عليهم .

٣ — اباحة انتقال العشائر من العراق الى نجد وبالعكس لعرض الرعي عملا بمبدأ حرية الرعي على ان لا تتجاوز اية عشيرة حدودها الى حدود الدولة الاخرى الا بعد موافقة تلك الحكومة والحصول على رخصة منها .

٤ — وقوف الطرفين للحيلولة دون هجرة العشائر من احد الطرفين الى الطرفين الاخر اللهم الا اذا تم هذا بموافقة حكومتهم ورضاها .

٥ - منع اجتياز قوات العراق او نجد لحدود بعضها البعض الاخر بقصد تعقيب المجرمين الا اذا كان ذلك برضى الحكومتين وموافقتهما .

كان لاتفاقية (بحرة) تأثير كبير على العلاقات العراقية ـ النجدية ولو تم تنفيذ بنودها بتعقل وحسن نية لكان بالمستطاع حل مشاكل الغزو المتبادل والتعويضات والهجرات العشائرية وتبادل المعلومات والاتصلات الرسمية بين الطرفين وتسليم المجرمين . ورغم ان الاتفاقية لم تقض بصورة نهائية على جميع الغزوات العشائرية غير انه صار بامكان القوافل ان تتنقل بحرية بين الواحات النجدية وجنوب غربي العراق كما نشأت علاقات ودية بين سلطات الحدود لكلا البلدين .

ثم رأت الحكومة العراقية ، لتأمين القيام بالمسؤوليات المترتبة عليها في اتفاقية بحرة ، ان تبني مخافر للشرطة على الحدود التي بينها وبين نجد ، لتحول دون قيام القبائل القاطنة في اراضيها بأية غارة على القبائل القاطنة في الاراضي النجدية غير ان ابن سعود اعتبر بناء تلك المخافر اخلالا بمواد بروتوكول العقير . وفي تشرين الثاني من عام ١٩٢٧ هاجمت جماعة من قبيلة المطير برئاسة فيصل الدويش ، احد هذه المخافر ونتج عن الهجوم مقتل عدد من العمال وافراد الشرطة العراقين مما ادى الى تعكير صفو العلاقات العراقية - النجدية وفي ١٩٢٨ عقد مؤتمر جدة لمعالجة الموقف ولكن لم يتوصل الطرفان الى اتفاق وفي اواخر عام ١٩٢٩ اختل الامن في نجد وأخذ رئيس قبائل المطير فيصل الدويش بشن الغارات على القبائل في داخل نجد نفسها مما اغضب ابن سعود فجرد قوة لا رجاعه الى حظيرة الطاعة . وقد اغلقت الحكومة العراقية حدودها في وجه الدويش وطردت اتباعه الى بطن نجد فأدى هذا الموقف المؤيد لابن سعود الى تحسن العلاقات بين البلدين . وفي اعقاب ذلك توسطت الحكومة البريطانية في عقد مؤتمر بين الملك ابن سعود والملك فيصل الاول على ظهر الدارعة البريطانية لوبين Lupin الموجودة في مياه الخليج وذلك في ٢٢ شباط من عام ١٩٣٠ .

كان لعقد هذا الموتمر احسن الاثر في تحسين العلاقات بين العراق ونجد وازالة معظم اسباب الخلاف بين البلدين الامر الذى ادى الى عقد المعاهدات التالية بين الحكومتين العراقية والنجدية ودلك في مكة المكرمة في اليوم السابع من شهر نيسان سنة ١٩٣١ : -

١ . معاهدة صداقة وحسن جوار .

٢ . بروتوكول تحكيم (ويخص تعيين المحكمين الذى يتولون حل الخلافات الناشئة عن احكام المعاهدات المبرمة بين البلدين) .

٣ . معاهدة تبادل المجرمين .

قد قضت هذه المعاهدات على كل اثر للغزو وأدت الى تبادل السفراء بين البلدين ووضعت العلاقات بينهما على اسس ثابتة ومتينة .

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ظهرت مشكلة تعيين الحدود بين العراق والكويت . وفي اعقاب انعقاد مؤتمر العقير (المتعلق بتخطيط الحدود بين العراق ونجد والكويت) لعام ١٩٢٢ اقرت الحدود بين العراق والكويت .

كانت المشاكل الحدودية بين العراق والكويت تنحصر في مكافحة التهريب والامور المتعلقة بالكويتيين في العراق ومصالح العراقين المقيمين في الكويت . وعلى اى حال فان الحدود العراقية الكويتية التي خططت بعد الحرب العالمية الاولى ووفقاً لمشيئة السلطات البريطانية لم تستطع الحد في هذه الفترة من تنقلات الكويتيين والعراقيين ولم تؤثر على صلات رعايا البلدين . ولقد اعتاد اهالي البصرة والكويت - الذين تربط بينهم اواصر القربى والمصلحة - ان يتبادلوا الزيارات دون انقطاع وكثيرا ما كانوا يتنقلون عبر الحدود دون اذن سفر .

الى جانب مشكلة الحدود تأثرت العلاقات العراقية الكويتية بقضية املاك شيوخ الكويت في البصرة . ففي العهد العثماني انتقلت ملكية بساتين كثيرة للنخيل في البصرة - هبة او شراء - الى شيوخ الكويت من آل صباح . وصارت تلك البساتين تشكل لهم موردا اقتصاديا هاما وذلك قبل ظهور النفط . وقد تدخلت سلطات الانتداب البريطاني في العراق في قضية امـــــلاك الشيوخ الكويتيين وحثت الحكومة العراقية على ضرورة تسجيل تلك الاملاك في دوائر الطابو (التسجيل العقارى) العراقية واعفاء بساتين النخيل الموجودة فيها من الضرائب تحقيقا لالتزامات قدمتها بريطانيا لشيوخ الكويت اثناء الحرب العالمية الاولى .

وفي سنوات العشرينات تم تعاون عراقي - كويتي للقضاء على حوادث الصحراء واستطاع الجانبان ان يحبطا غزوة قامت بها الضفير العراقية على العشائر الكويتية في الجهرة ولكن يبدو ان هذا التعاون كان قصير الامد . اذ ظهرت مشكلة معقدة اقلقت الجانبين فترة طويلة تتمثل في تهريب البضائع من الكويت الى العراق الا انها تركت اثارا سياسية انعكست على علاقات البلدين . وكان مبعث المشكلة انخفاض الضريبة الكمركية في الكويت وارتفاعها في العراق . .

وبالنظر لخلو الكويت من الانهار ووجود نسبة عالية من الاملاح في المياه الجوفية الكويتية لذلك اتجهت الانظار الى شط العرب القريب من الكويت لنقل المياه منه واصبح نقل الماء العراقي الى الكويت مهنة مارسها الكثير من الكويتيين وبنوا السفن الصغيرة والكبيرة من اجلها . وقدرت كميات ماة الشرب التي تحملها السفن (اكثر من خمسين سفينة) من العراق الى الكويت بـ ٨٠ - ٩٠ ألف غالون يوميا وكانت توزع على الاهالي بثمن بخس . واستمرت الكويت تستخدم مياه شط العرب حتى الثلاثينات دون ان تواجه اى صعوبة تذكر .


Aliwayzi Abdulrahman
e-Book's Library

البَابُ الثّاني

تحرر العراق من نير الانتداب ١٩٢٦ - ١٩٣٢





الفصل الاول

النضال الوطني ضد الانتداب

المبحث الاول : مشروع معاهدة ١٩٢٧

وضعت المعاهدتان السابقتان (معاهدة سنة ١٩٢٢ ومعاهدة سنة ١٩٢٦ المعدلة لها) عبئا ثقيلا على كاهل العراق في قيودها وشروطها ومسؤولياتها المالية والعسكرية واوجدتا حكما مزدوجا تمتع فيه البريطانيون بمشاركة العراقيين في ادارة البلاد وكان لهم في ذلك حصة الاسد . وقد ظلت العناصر الوطنية تنظر الى هاتين المعاهدتين على انهما رداء مبطن بالانتداب مهما تغيرت الالفاظ . وصار الهدف الثابت للكفاح الوطني نيل الاستقلال التام والانتماء الى عصبة الامم على هذا الاساس وجعل العلاقات العراقية ـ البريطانية مبنية على اساس التعادل والتكافؤ .

وعندما تألفت وزارة جعفر العسكري الثانية في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ قررت اجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية لتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية .وشكلت لجنة وزارية لدراسة الاوراق المتعلقة بالمفاوضات التي جرت قبلا وقد اجتمعت اكثر من مرة وقامت بدراسة المراسلات التي جرت سابقا بين الحكومتين العراقية والبريطانية فاعربت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة سنة ١٩٢٢ والمعدلة بمعاهدة سنة ١٩٢٦ على ان يتناول التعديل فيها ما يضمن تقدم العراق نحو الاستقلال . وارتأت اللجنة توصلا الى هذا الهدف ان تبدأ بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية تعديلا أساسيا .اما موقف المندوب السامي هنري دوبس ، الذى كان يمثل الجانب البريطاني ، فقد كان معاكسا للسياسة التي احتطتها الحكومة العراقية اذ كان حريصا على استمرار عهد الانتداب طيلة المدة المقررة له وهي خمس وعشرون سنة بحجة ان من مصلحة العراق ان لا يجرى اى تعديل في العلاقات العراقية ـ البريطانية القائمة على اساس المعاهدتين الاولى والثانية لان ذلك يثير الظنون لا في نفوس الاتراك فحسب بل في نفوس اعضاء عصبة الامم ايضا . ونظرا لتصلب موقف المندوب السامي تقرر نقل المفاوضات من بغداد الى لندن وقد وافق مجلس الوزراء على ان يترأس رئيس الوزراء جعفر العسكرى الجانب العراقي وان يسافر الملك فيصل الى اوربا للاشراف بنفسه على سير المفاوضات .

بدأت المفاوضات في لندن في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧ فكانت قاعدتها الاساسية مبنية على ركنين اساسيين : دخول العراق في عصبة الامم في عام ١٩٢٨ وتعديل الاتفاقيتيين العسكرية والمالية المتفرعتين من المعاهده العراقية - البريطانية الاولى تعديلا يتفق والاماني العراقية في طلب السيادة والاستقلال . وبعد سلسلة من المناقشات والاجتماعات تخللها تصادم في الاراء وتوقف في المفاوضات انتهى الامر بالتوقيع في لندن بتاريخ ١٤ كانونسنة ١٩٢٧ على معاهدة عراقية - بريطانية جديدة تحل محل المعاهدتين القديمتين لسنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٦ .

ان الشيء الجديد الذي جاءت به المعاهدة قد توضح في المادتين الاولى والثامنة . فقد جاء في المادة الاولى اعتراف بريطانيا بالعراق كدولة مستقلة ذات سيادة ولم توافق على ادخال كلمة (التام) بعد الاستقلال - التي كان الجانب العراقي يعمل من اجل ادخالها - بحجة الموقف البريطاني من عصبة الامم . اما المادة الثامنة فقد تضمنت تأييد بريطانيا دخول العراق عصبة الامم سنة ١٩٣٢ بشرط الاحتفاظ بمعدل التقدم الحاضر في العراق وسير الامور سيرا حسنا خلال هذه الفترة . اما المواد الاخرى فكلها عبارة عن ترديد لما جاء في مواد المعاهدة الاصلية لسنة ١٩٢٢ وهي التعهدات التي تمنحها الحكومة العراقية لبريطانية ضمن تعهدات بريطانيا لعصبة الامم . وفي ١٨ كانون الاول سنة ١٩٢٧ نظر مجلس الوزراء العراقي في المعاهدة وبعد مناقشتها طويلا قررما ياتي :

١ . لما كان رئيس الوزراء لم يعد الى بغداد ليقدم التفاصيل الكافية عن سير المفاوضات وعن المراسلات التي تبودلت بين المفاوضين ، لم يتمكن مجلس الوزراء من فهم الاسباب التي حالت دون الحصول على جميع التعديلات المقترح تثبيتها في المعاهدة الجديدة .

٢ . لم توضح المعاهدة السياسة الدفاعية وكذلك القضايا المالية التي بقيت معلقة وذلك لعدم بحث الاتفاقيتيين المالية والعسكرية .

٣ . لم تحدد المعاهدة علاقات المندوب السامي بشؤون الدولة الداخلية وتأثير ذلك على الاعمال التشريعية والادارية .

وعلى كل اعتبر مجلس الوزراء المعاهدة الجديدة خطوة ممهة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي فقرر الموافقة عليها (وعلى نشرها في ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٢٧) مع الاشارة الى التحفظ الذي أبداه الوفد العراقي بشأن عهد عصبة الامم ، المبحوث عنه في المادة السادسة من هذه المعاهدة بما يستضحى : ان الحكومة العراقية لم تعترف بالمادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الامم عن الانتداب ولا بأية صلة بينها وبين الحكومة البريطانية سوى صلة الصداقة المعبر

عنها في المعاهدة الجديدة ، ومع الاشارة الى تصريح الوفد البريطاني بقبول هذا الاساس .
وارادت الحكومة العراقية ان تنشر بلاغا رسميا تذكر فيه ان اعتراف العراق وتعهده في المادة السادسة من المعاهدة الجديدة بتنفيذ عهد عصبة الامم لاينطويان على قبول الانتداب ، فلما بلغ ذلـــك مسامع المندوب السامي هنرى دويس احتج عليه بشده واعترض على ما جاء في التحفظ الاخير من القرار الوزارى حول عدم اعتراف العراق بالصلات الانتدابية التي اقرتها عصبة الامم . ونتيجة لموقف المندوب السامي البريطاني ولاحتواء المعاهدة على نواقص عديدة لاتأتلف مع مفهوم الاستقلال التام للعراق قدم وزير المالية ياسين الهاشمي ووزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني الاستقالة من منصبيهما وكانت هذه الاستقالة من اقوى وزيرين في الوزارة سببا في ارباكها ، أضـــافة الـــى الموقف العام المعادى للمعاهدة لذلك اضطر رئيس الوزراء جعفر العسكرى الى الاستقالة في السابع من كانون الثاني سنة ١٩٢٨ . وعندئذ قام عبد المحسن السعدون في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ بتأليف وزارته الثالثة مشترطا لذلك حل المجلس النيابي من جهة وواعدا من الجهة الاخرى ، بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية على شكل يأتلف والمطاليب الوطنية .

بعد ان حل السعدون المجلس النيابي واجرى الانتخابات التي تدخلت حكومته في شؤونها وافتتح المجلس النيابي في ١٩ مايس ١٩٢٨ تقرر تأليف لجنة وزارية لمفاوضة المندوب السامي بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية وتقدم المندوب السامي بمسودتين لاتفاقيتيـــــن جديدتين تحلان محل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢ . غير ان اللجنة الوزارية لم تجد فيها ما يحقق الاهداف الوطنية . فارسل رئيس الوزراء مذكرة للمندوب السامي يشرح فيها جميع النقاط التي يروم تعديلها ومن جملتها تولي العراق مسؤولية الدفاع عن الامن الداخلي والخارجي والغاء السيطرة البريطانية على الجيش وتحديد سلطات قائد القوات الجوية البريطانية وتحديد عدد الضباط البريطانيين المستخدمين في الجيش العراقي وتخليص العراق من نفقات دائرة المندوب السامي وتملك العراق للسكك الحديدية وتحديد مدة الاتفاقية العسكرية والمالية باربع سنوات . وكان جواب المندوب السامي على المذكرة لا يدعو الى الاطمئنان . وعلى اثر ذلك استدعى رئيس الوزراء عددا من رجال السياسة وزعماء المعارضة واطلعهم على حقيقة المفاوضات فاكبروا موقفه واشاروا عليه بوجوب ترك المسؤولية واكدوا له عدم قبولهم تولي الحكم من بعده . وعلى اثر ذلك قدم السعدون استقالة الى الملك في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ فقبلها ولكنه طلب ان تستمر الوزارة في ادارة شؤون الحكم لحين تأليف وزارة جديدة .

بقيت البلاد فترة تربو على ثلاثة اشهر دون وزارة فقد كانت معارضة الحركة الوطنية على درجة من الشدة بحيث لم يكن من الممكن اقناع اى شخص بتولي مسؤولية الوزارة . وفي خلال

هذه الفترة انتهت خدمة المندوب السامي هنري دوبس ووصل العراق خلفه كلبرت كلايتون الخبير بالشؤون العربية والذي كانت له صلات واسعة مع بعض الشخصيات العراقية منذ الحرب العالمية الاولى . وجد كلايتون ان العراق يمر في ازمة وزارية حادة تكاد تضيع معها المسؤولية وان المشكلات القائمة في وجه العلاقات بين العراق وبريطانيا كثيرة وفي مقدمتها مماطلة بريطانيا في دخول العـــــراق عصبـــــة الامـــم وانهـــــاء دور الانتـــــداب ومعاهداتـــــــــــــه مما اثار ريب العراقيين وشكهم في الوعد البريطاني المتعلق بهذا الدخول . لهذا اراد المندوب السامي الجديد ان يبعث في نفوس العراقيين الثقة بالسياسة البريطانية فأعلن : ان السياسة البريطانية قداتجهت اتجاها جديدا وان بريطانيا عازمة على ما اكيدا على انتدابها على العراق و تحديد علاقاتها معه بمعاهدة تحالفية تخرج الى حيز التنفيذ بعد تحرر العراق من الانتداب و دخوله عضوا في عصبة الامم . بعد هذا الاعلان بدأ الملك فيصل يفكر في ضرورة حل الازمة وتأليف وزارة جديدة فاختير توفيق السويدي لتأليف الوزارة فالفها في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ ، وكانت فـــــــــي الحقيقة وزارة انتقالية مهدت لعودة السعدون الى الحكم من جديد .

ونتيجة لتفهم المندوب السامي كلايتون المطاليب الحقة للوطنيين العراقيين وتأييد حكومة حزب العمال البريطانية الجديدة لوجهات نظر كلايتون ورد بغداد تصريح بسياسة بريطانية جديدة تجاه العراق . ونظراً لوفاة كلبرت كلايتون المفاجئ تولى وكيله قائد الطيران روبرت بروك بوبهام ابلاغ الحكومة العراقية بهذا التصريح في ١٤ ايلول ١٩٢٩ ولقد ضمن التصريح النقاط التاليـــــة : —

١ . ان الحكومة البريطانية مستعدة لتأييد ترشيح العراق للقبول في عضوية عصبة الامم سنة ١٩٣٢ . .

٢ . ان الحكومة البريطانية ستبلغ مجلس العصبة في اجتماعه القادم بالتخلي عن مشروع معاهدة ١٩٢٧ . .

٣ . ان الحكومة البريطانية ستوصي مجلس العصبة في الوقت نفسه بادخال العراق في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ .

ثم اعرب وكيل المندوب السامي عن رغبة حكومته في عقد معاهدة جديدة استعدادا لتنظيم العلاقة بين الطرفين عندما يصبح العراق عضوا في عصبة الامم .

وبعد فترة قصيرة استقال توفيق السويدي من رئاسة الوزارة مفسحا المجال لعبد المحسن السعدون بان يتولى الوزارة بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٢٩ لسدأ بالتفاوض مـــــــن اجـــــل المعاهدة الجديدة نظرا لما يتمتع به من قوة الشخصية والنفوذ الداخلي .

الفصل الثاني

معاهدة ۱۹۳۰

بعد ان شكل عبد المحسن السعدون وزارته الرابعة في النصف الثاني من شهر ايلـــول ۱۹۲۹ صرح متفائلا ، ان الحكومة البريطانية قد اجابت بعض مطاليب العراق المهمة اذ انها اعربت عن استعدادها لتأييد دخول العراق عصبة الامم سنة ۱۹۳۲ من دون قيد او شرط ، ولعقد معاهدة لتنظيم العلاقات بين البلدين على اساس الاقتراحات الجديدة للاتفاق الانكليزى ـ المصرى . وفي اعقاب ذلك وضعت وزارة السعدون منهجا لها كان بعض ما تضمنه : –

١ . العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة مع بريطانية من تاريخ توقيعها اى قبل دخول العراق في عصبة الامم او تسريع الدخول في العصبة قبل سنة ۱۹۳۲ .

٢ . العمل على رفع كل صيغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة وكل ما ينافي استقلال العراق .

٣ . الاخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قصية الدفاع عن العراق والتدرج حالا بالاعمال وفق التصريح البريطاني الجديد .

وبعد ايام قليلة قررت وزارة السعدون الدخول في مفاوضات مع المندوب السامي وكالة الميجر هيوبرت يونك لعقد المعاهدة الجديدة فشكلت لجنة من وزير المالية ياسين الهاشمي ووزير الداخلية ناجي السويدى ووزير الدفاع نورى السعيد . وعندما بدأت اللجنة عملها ارتأت اولا وقبل كل شيء ان الشرط الذى اشترطته الحكومة البريطانية لجعل اسس المعاهده العراقية ـ البريطانية الرابعة مشابهة للاسس المقترحة للمعاهدة البريطانية ـ المصرية لا يتلاءم مع اوضاع العراق ، ففي الوقت الذى كانت فيه مصر تحت الاحتلال العسكرى فان العراق مرتبط بمعاهدة تحالفية مع بريطانيا . كما ان مصر التي قضى وضعها الجغرافي ان تكون قناة السويس فيها صلة الوصل بين البحر الاحمر والبحر المتوسط مما جعل بريطانيا تهيمن عليها لحماية مواصلاتها ، تختلف عن العراق الذى ليس لبريطانيا فيه غير الممر الضيق في المواصلات البريطانية الى الهند وهو الخليج العربي ، وان وجود هذا الممر لا يستدعي مثل تلك الحماية لهذا لم توشك المفاوضات ان تسير بعض الخطى حتى تلبد الجو بغيوم من التشاؤم وتلاشت الامال التي كان يعلقها العراقيون

على التصريح البريطاني الجديد . ومالبث المتفاوضون ان علموا ان قلب المسألة لم يتغير تغيرا يذكر فقد كانت الحكومة البريطانية تظن ان وعدها المطلق بالتوسط لدخول العراق في عصبة الامم يحمل العراقيين على قبول المعاهدة الجديدة وان كانت بمضمونها لا تختلف كثيرا عن المعاهدات السابقة .

تلبد جو المفاوضات بسبب اصرار بريطانيا على ابقاء مضمون المعاهدة كما كان في السابق وزاد موقف الحكومة حراجه عندما هاجمتها الحركة الوطنية واتهمتها بالتراجع عن مطاليب الشعب وطالبتها بالغاء الانتداب وانجاز الاستقلال التام غير المشروط . وفي اثناء مناقشة خطاب العرش في جلسة مجلس النواب في اليوم الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٢٩ شنت المعارضة حملة شديدة على السعدون وانتقدت وزارته كما تناولت فيها الوعد البريطاني بادخال العراق عصبة الامم بالتشكيك هذا بالاضافة الى مواقف كثيرة من د اخل المجلد وخارجه وصلت الى حد اتهام السعدون بعدم الاخلاص للقضية العراقية الامر الذى حدا به الى توضيح سياسة والعقبات التى تعترض سير المفاوضات قائلا : ان نيل الاستقلال تابع الى جرأة الامة ، فالامة التي تريد الاستقلال يجب ان تتهأ له ولا يكون ذلك بالكلام والافعال الفارغة فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية ونتيجة لهـــذا الوضع المتوتر بلغ اليأس من نفس رئيس الوزراء حدا كبيرا وبقيت تتنازعه عوامل شتى منها اخلاصه لبلاده وحبه لها وشعوره بضعفها وقوة المحتل وحراجة الموقف فهو متهم من الوطنيين بممالاة الانكليز وصدور الانكليز موغرة عليه لما تفوه به في مجلس النواب اخيرا . وبسبب تلك الظروف السياسية ، اضافة الى عدم ارتياحه من وضعه الصحي والعائلي ، أقدم عبد المحسن السعـــدون على الانتحار في مساء يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ تاركا وصية جاء فيها : الامة تنتظر الخدمة والانكليز لا يوافقون ، ليس لي ظهر . العراقيون طلاب الاستقلال ضعفاء . يظنون اني خائـــن للوطن وعبد للانكليز ماأعظم هذه المصيبة ، انا الفدائي الاشد اخلاصا لوطنــــي .

علـــى اثــــر مصرع السعـــدون استدعـــي الملـــك ناجي السويدي وزيـــز الداخلية فـــي الوزارة السابقة فألف فـــي ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ الوزارة الجديدة . وبقي نفس الوزراء مع تبديل في بعض المراكز الوزارية كما انها اتخذت المنهج الوزارى السابق منهاجالها في عملها مصممة على المضي في تطبيقه .

أصدرت الوزارة الجديدة خمسة انظمة لخمس وزارات عن كيفية ادارة اشغالها تسير شئونها جعلت فيها وظيفة المستشار (البريطاني) استشارية لا تنفيذية وله ان يبدى آراءه في الشؤون التي يحيلها عليه الوزير . كما اقرت الوزارة ضمن ميزانية الدولة انهاء خدمات بعض الموظفين البريطانيين ممن يمكن الاستغناء عن خدماتهم ، اما لعدم بقاء حاجة اليهم ، واما لوجود عراقيين يستطيعون ان يحلوا محلهم . غير ان هذا الاجراء سرعان ما ادى الى احتجاج المندوب السامي الجديد

فرنسيس همفريز ، وعبثا حاول رئيس الوزراء اقناعه بضرورة هذا القرار من وجهة مالية مع مراعاته التامة لقانون استخدام الاجانب واستعداد الحكومة العراقية لدفع ما يستحقه هؤلاء الموظفون حسب عقودهم من تعويض . وقد طلب المندوب السامي من الملك توقيف مصادقته على تخمينات الميزانية واستجاب الملك لذلك . وليس من شك في ان خطة الوزارة هذه قد رفعت من مكانتها الشعبية في الوقت الذى اضعفت موقفها امام المندوب السامي ، اضافة الى الموقف السلبي الذى كان يقف الملك فيصل منها حيث كان يرغب في استقالتها وتهيئة الجولمجيء نورى السعيد ليتحمل مسؤولية المعاهدة الجديدة .

وبعد مفاوضات عقيمة قدمت الوزارة استقالتها في التاسع من آذار ١٩٣٠ بعد أن أصدرت بيانا للشعب شرحت فيه اسباب الاستقالة وظروفها . فزاد ذلك في هياج الشعب فقام بمظاهرة صاخبة كبيرة ايد فيها الحكومة المستقيلة واحتج على تدخل المندوب السامي .وارسل المتظاهرون احتجاجا الى الملك فيصل والمندوب السامي وعصبة الامم ورئيس وزراء بريطانيا جاء فيه : ان العراق بأسره ساخط وناقم على سياسة الكتمان والتمويه التي درج عليها الانكليز في حكمهم العراق . فقد عانى العراق في عشر سنوات شر ما تعانيه الشعوب المستعبدة ونال من الادارة البريطانية ما لم تنله الشعوب الرازحة تحت عبء الاستعمار الممقوت . فالشعب العراقي الذى خسر في صداقته لبريطانيا الشيء الكثير من حقوقه ومصالحه وامانيه القومية يحتج على هذه السياسة الفاشلة اشد الاحتجاج . وهكذا . تأزمت العلاقات العراقية البريطانية من جديد . .

وزارة نورى السعيد والمعاهدة الجديدة :

وفي يوم ٢٣ من آذار عام ١٩٣٠ كلف الملك نورى السعيد بتأليف الوزارة بعد ان قبل استقالة ناجي السويدي . وقد جاء في كتاب رئيس الوزارة الجديد الى الملك : ان أهم مسألة سنضعها انا وزملائي نصب اعيننا ونبذل كل ما في وسعنا لانجازها هي وضع المعاهدة الجديدة بيننا وبين بريطانيا على اساس الاستقلال التام وخاصة بعد ان وعدت الحكومة البريطانية بادخال العراق عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط . كما سنلاحظ ما ينبغي وضعه من المواد لتوطيد صلات الصداقة بين البلدين على اساس المنافع المتبادلة .

بدأت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني في بغداد في ٢ نيسان ١٩٣٠ لغرض وضع اسس المعاهدة الجديدة وكانت ترتكز على مبدأين اساسيين هما : -

١ . الاعتراف بحفظ وحماية المواصلات الجوية البريطانية بصورة دائمة وفي جميع الاحوال .

٢ . دخول العراق عضوا في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ .

وقد كان الجانب العراقي المفاوض برئاسة الملك فيصل وعضوية رئيس الوزراء نورى السعيد ومستشار وزارة الداخلية كورنواليس . ثم اضيف بعد ذلك وزير الدفاع جعفر العسكرى في حين كان رستم حيدر يقوم باعمال السكرتارية عن الجانب العراقي . اما الجانب البريطاني فترأسه المندوب السامي فرنسيس همفريز يساعده ينك ويقوم باعمال السكرتارية ستورجيز وفي بداية الاجتماعات اشار المندوب السامي الى ان المعاهدة الجديدة ستتخذ من مشروع المعاهدة الانكليزية المصرية أساسا لها كما اكد على تصريح ايلول ١٩٢٩ والتزام بريطانيا به . اما الملك فيصل فقد وضح ان الشعب العراقي يرغب في التحالف واذا لم يمنح هذا فانه يطلب معاهدة صداقة تضمن له الاستقلال التام ، ثم تسأل فيصل عما اذا كانت المعاهدة ستصبح نافذة المفعول بعد دخول العراق عصبة الامم سنة ١٩٣٢ وما الذى سيحدث في حالة عدم استطاعة بريطانيا انجاز ذلك ؟ وقد وضح المندوب السامي ان المعاهدة لا تأخذ صفتها الرسمية الا بعد دخول العراق عصبة الامم وقبل ذلك فان بريطانيا ستحتفظ بصفتها الانتدابية باعتبارها مسؤولة امام عصبة الامم . وبالنظر لا نتقاد الصحف العراقية سير المفاوضات بصورة سرية وتوقعها فشل تلك المفاوضات اصدر الوفدان بيانا الى الصحف يتضمن النقاط الرئيسية التي ستتناولها المفاوضات وهي : —

١ . ان المعاهدة التي يجرى التفاوض عليها سوف تصبح نافذة المفعول بعد دخول العراق عصبة الامم . .

٢ . ان وضع العراق بالنسبة الى هذه المعاهدة سيكون دولة حرة مستقلة . .

٣ . عندما تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول فان المعاهدات والاتفاقيات الحالية بين العراق وبريطانيا سوف تنتهي بصورة طبيعية كما ينتهي الانتداب البريطاني ايضا .

وبعد اربعة عشر اجتماعا انتهت المفاوضات في الثلاثين من حزيران ١٩٣٠ ووقع على المعاهدة كل من نورى السعيد وفرنسيس همفريز بالحروف الاولى . وتقرر ان تعلن مواد المعاهدة في بغداد ولندن في يوم ١٨ تموز سنة ١٩٣٠ . هذا وقد ارتأى نوري السعيد ان اسس المعاهدة الجديدة تجعل البلاد في موقف سياسي جديد يستدعي استفتاء الامة في المعاهدة وافساح المجال لابداء رأيها على لسان نواب تنتخبهم لهذا الغرض ، فاستصدر ارادة ملكية في اول تموز سنة ١٩٣٠ بحل المجلس النيابي القائم والشروع في انتخاب مجلس جديد . وتمت الانتخابات حسب الطريقة الاعتيادية وجمعت الحكومة كثيرا من الانصار عن طريق التزوير والقوة وتعطيل الصحف المعارضة . وفي الجلسة المنعقدة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠ طلب نوري السعيد من مجلس النواب النظر في لائحة المعاهدة بصورة مستعجلة قائلا : لما كانت

نصوص المعاهدة العراقية البريطانية الموقعة . في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ قد نشرت للرأى العام منذ مدة طويلة وكانت انتخابات مجلس النواب قد جرت على اساس استفتاء الشعب فيها اقترح على المجلس ان يوافـق على المذاكرة فيها على صــــورة مستعجلـــــة .وقــد وضـــــع طلب رئيس الوزراء فــــــــــــــــي التصويت فقبلته الاكثريـــــــــــــة مــــــــــــــن انصاره فكانت جلسة صاخبة حيث توالــــت الاراء علــــــــــى المعاهدة . وقد طالب الجانب المعارض برفضها الا انها مرت خلال اربع ساعات من المناقشة بعد ان وضعت بالتصويت رغم الاحتجاج الشديد من المعارضة الوطنية . وقد صادق . عليها ٦٩ نائب ، وهم الاكثرية الحكومية من النواب ، وخالفها ١٣ نائبا ، وهم الذين يكونون كتلة المعارضة ، وتغيب ، عن الجلسة خمسة نواب . ثم عرضت المعاهدة على مجلس الاعيان فوافق عليها احد عشر عضوا وخالفها خمسة اعضاء .

احكام المعاهدة وملاحقها :

تتكون معاهدة سنة ١٩٣٠ من احدى عشرة مادة مع ملحق للشؤون العسكرية مكون من سبع فقرات وملحق مالي مكون من خمس فقرات وعدد من الرسائل الموضحة التي تبادلها الطرفان المتفاوضان . كما الحق بالمعاهدة اتفاقية قضائية مكونة من خمس مواد وقع عليها في في آذار سنة ١٩٣١ حلت محل سابقتها التي كانت ملحقة بمعاهدة سنة ١٩٢٢

نصت المادة الاولى من المعاهدة على ان يسود سلم وصداقة دائما بين العراق وبريطانية ويؤسس تحالف وثيق وتجرى بين الطرفين مشاورة تامة في جميع الشؤون الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة . وتعهد كل من الفريقيين بان لا يتبني في البلاد الاجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف اوقد يخلق مصاعب للفريق الاخر . اما المادة الثانية فقد نصت على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين . وبموجب الرسائل المتبادلة تقرر ان يستبدل بالمندوب السامي سفير يتمتع بمركز الاقدمية الدائم بين الممثلين الدبلوماسيين الاجانب . اما الممثل العراقي فيكون بدرجة وزير مفوض (ثم اصبح بدرجة سفير سنة ١٩٤٦)

وجاء في المادة الثالثة انه في حالة وقوع نزاع بين العراق ودولة ثالثة يوحد المتعاقدان مساعيهما لحسم ذلك الخلاف بالوسائل السلمية اما المادة الرابعة فاوجبت على كل من المتعاقدين المبادرة الى معاونة حليفه في حالة وقوع حرب وتكون معونة العراق لبريطانيا في حالة حرب او خطر حرب في تقديم التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والموانىء والمطارات ووسائل المواصلات

وقد نصت المادة الخامسة على ان مسوؤلية حفظ الامن الداخلي في العراق وكذلك مسوؤلية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي ، تنحصران في حكومة العراق نفسها .ومع ذلك يعترف العراق بان حفظ وحماية المواصلات البريطانية الاساسية هي من صالح الفريقيين المتعاقدين المشترك . من اجل ذلك تتعهد العراق بمنح بريطانيا طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين احداهما في البصرة او في جوارها والاخرى في غرب نهر الفرات . كذلك يوافق العراق على ان تقيم بريطانيا قوات في المطارات على ان لا يعتبر هذا احتلالا او ان يمس على الاطلاق حقوق وسيادة العراق .

واكدت المادة السادسة على ان المعاهدة جزء لا يتجزأ منها . اما المادة السابعة فقد نصت على الغاء المعاهدة الاولى المعقودة سنة ١٩٢٢ والمعدلة سنة ١٩٢٦ مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بها . ونصت المادة الثامنة على ان تنفذ المعاهدة سينهي جميع المسوؤليات المترتبة على بريطانيا في العراق وان الفريقين المتعاقدين سيتخذان الوسائل المقتضية لنقل هذه المسؤوليات من بريطانيا الى العراق .

وجاء في المادة التاسعة ان المعاهدة لا ترمي بوجه من الوجوه الى الاخلال بالحقوق والتعهدات المترتبة لاحد الفريقيين المتعاقدين او عليه وفقا لميثاق عصبة الامم او معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس سنة ١٩٢٨ ، ونصت المادة العاشرة على ان اى خلاف يتعلق بتطبيق او تفسير المعاهدة يعالج وفقا لاحكام ميثاق عصبة الامم . وحددت المادة الحادية عشرة مدة المعاهدة بخمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها . وفي اى وقت كان يعد عشرين سنة من تاريخ تنفيذ المعاهدة على الفريقيين المتعاقدين ، بناء على طلب احدهما ، ان يعقدا معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار ، على حفظ وحماية المواصلات البريطانية الاساسية وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الامم .

ان اهم مواد هذه المعاهدة هي المادة الرابعة والمادة الخامسة والمادة الحادية عشرة وجميعها تؤكد على تناقصها مع مفهوم الاستقلال التام للعراق ، والحقيقة ان وضع الاستقلال الجديد الذى استهدفته المعاهدة لم يكن يختلف كثيرا من حيث مكانة بريطانيا في العراق عن وضع الانتداب . فالمادة الرابعة الزمت العراق بتقديم المساعدات لبريطانيا في حالة حرب او خطر حرب محدق ، ومعنى ذاك ان العراق لا يستطيع ان يبقى محايدا عندما تكون بريطانيا في حرب مع دولة اخرى ، عليه ان يربط مصيره بمصير بريطانيا في كل الاحوال . اما المادة الخامسة فقد اوجبت انشاء قواعد جوية في العراق وهذا اخلال بالسيادة الوطنية الفعلية خاصة لان المعاهدة لم تعقد وفق مشيئة الشعب العراقي بصورة حرة . اما المادة الحادية عشر فتوجب على العراق بعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا قبل انتهاء مدة المعاهدة سنة ١٩٣٠ ، اى ان العراق

لايمكن ان يتركه وشأنه بل ان يرتبط ببريطانيا دون تحديد الزمن لغرض حفظ وحماية مواصلاتها ومصالحها الحيوية .

اما ملاحق المعاهدة فلم تبخل بالمنافع والامتيازات المعطاة للجانب البريطاني ، فالملحق العسكري تناول اقامة قوات بريطانية في الهنيدي (معسكر الرشيد) والموصل لمدة خمس سنوات تبدأ من تنفيذ المعاهدة . كما تناول حصول القوات البريطانية على امتيازات في شؤون القضاء والعائدات الاميرية بما في ذلك الاعفاء من الضرائب . واكد على التسهيلات الممكنة لتنقل القوات البريطانية البريطانية وتدريبها واقامة حرس يقدمه العراق لحماية القواعد الجوية البريطانية ونص الملحق على توحيد الجيشين العراقي والبريطاني في السلاح والعتاد والتدريب واللباس وعلى تعليم الضباط العراقيين في بريطانيا وشراء العراق الاسلحة من بريطانيا مع استخدام الضباط البريطانيين للامور الاستشارية في الجيش العراقي . واكد الملحق العسكري ايضا على حق القوات البريطانية في استعمال طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانيه ومطاراته وعلى السماح للسفن البريطانية في زيارة شط العرب بشرط اعلام الحكومة العراقية بذلك .

اما الاتفاق المالي فقد الزم الحكومة العراقية بشراء مخلفات الجيش البريطاني (الذي سيترك معسكري الموصل والهنيدي خلال خمس سنوات من تنفيذ المعاهدة) بقيمة ثلث كلفتها كما نص على ان بريطانيا لا تدفع ايجارا عن المطارات التي تستعملها في العراق متى كانت اراضيها اميرية ، كما تعفى تلك الاراضي من جميع الضرائب والرسوم . وتضمن الملحق المالي طرق انتقال السكك الحديدنة وميناء البصرة من بريطانيا الى العراق . وقد عقدت اتفاقيات خاصة بين الطرفين بشأن السكك والميناء ابقت هذين المرفقين المهمين تحت السيطرة البريطانية بصورة غير مباشرة .

اما الاتفاقية القضائية فقد الزمت العراق باستخدام عدد من الخبراء القانونيين البريطانيين لمدة عشر سنوات يخولون سلطات قضائية وفقا لقوانين العراق وذلك لغرض تسهيل تأسيس وتطبيق النظم القضائية الحديثة .واعطي هؤلاء الخبراء صلاحية ترؤس المحكمة التي يكون فيها احد الطرفين المتقاضيين من الرعايا البريطانيين او دولة اجنبية غربية .

الرأي العام والمعاهدة :

قوبلت معاهدة سنة ١٩٣٠ بآراء مختلفة تختلف باختلاف وجهات النظر والمصالح . فقد وجد فيها الملك ورئيس الوزراء نوري السعيد خطوة اولى موفقة خطت بالعراق الى الاستقلال التام مع حفظ بعض المصالح البريطانية .ورأى فيها فريق من الوطنيين حكما انتدابيا مغلفا وان النفوذ البريطاني متغلغل في فقراتها وموادها وما هي الا وسيلة لتنفيذ مارب بريطانيا على ارض

الرافدين وعلى حساب الحكومة العراقية . وقد عارضت معظم الصحف العراقية المعاهدة ، وعلى سبيل المثال نشرت جريده البلاد في ٢٢ تموز ١٩٣٠ ما مضمونه ان المعاهدة الجديدة تقدم برهانا جديدا على ان الحكومة البريطانية لا تشارك العراقيين المناضلين في شعورهم ، وانها لطخة سوداء في تاريخ الكفاح الوطني لهذه البلاد المغلوبة على امرها . كما ان بنود المعاهدة ليس سوى انيار وضعت من دون رحمة في اعناق العراقيين لتحكم عليهم بالعبودية مدة ربع قرن . واشارت جريدة العالم العربي في ٢ تموز ١٩٣٠ : ان هناك مطالب عراقية خطيرة لا تزال مصطدمة بصخرة التصلب والحرص البريطانية الهائلة . اما جريدة صوت العراق فكتبت . في ٢ تموز ١٩٣٠ ان المعاهدة ليس فيها ما يميزها عن المعاهدات السابقة . ونددت جريدة الزمان بالمعاهدة في مقال نشرته في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٠ واعلنت ان المعاهدة قد تفعل بستقلال العراق مثلما فعلته معاهدة ١٩١٩ الانكليزية باستقلال ايران ومعاهدة سيفر باستقلال تركيا . ونشرت جريدة العالم العربي آراء بعض الساسة الوطنيين بشأن المعاهدة في عدديها الصادرين في ١٧ و ١٨ تشرين الاول ١٩٣٠ اذ قال ياسين الهاشمي : لم تضف المعاهدة الجديدة شيئا الى ما اكتسبه العراق بل زادت في اغلاله وعزلته عن الاقطار العربية وباعدت ما بينه وبين جارتيه الشرقيتين وصاغت لنا الاستقلال من مواد الاحتلال ورجائي من ابناء الشعب ان لا يقبلوها وقال رشيد عالي الكيلاني : ان اقل ما يقال عن المعاهدة - العراقية - البريطانية الجديدة انها استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم واباحت لبريطانيا ان تستخدم العراق لمصلحتها دون مصلحته واضافت الى القيود والاثقال الحالية قيودا واثقالا اشد وطأة فارى رفضها مع الاتفاقيات الملحقة بها . اما حكمت سليمان فقد اعلن : ان المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة تتضمن الاحتلال الابدى وهي منحت لبريطانيا حقوقا وامتيازات بدون اى عوض ، واما ذيولها ولا سيما ذيلها المالي ، فانها تكبد العراق اضرارا جسيمة لا مبرر لها . وقال كامل الجادرجي : ان نتيجة هذه المعاهدة وذيولها حماية شديدة الوطأة واحتلال دائم وقضاء مبرم على الجامعة العربية ، واعلن محمد رضا الشبيبي : انني ارتأى رفض مشروع المعاهدة بملاحقها لانه مشروع تحمل العراق بموجبه كثيرا من المغارم والتبعات ولم يكتسب في مقابل ذلك حقا جديدا من الحقوق ، والقضية بالنسبة الى الفريق الاخر معكوسة اذ حصل على اهم الحقوق والامتيازات وتخلص من كافة التبعات والمسؤوليات اما رأى السيد عبد المهدى في المعاهدة فهو انها جعلت العراق ميدانا للمصالح البريطانية وجزء من مستعمراتها كما صدعت الجامعة العربية ومنعت اتصالنا بالاقطار المجاورة الى جانب انها وضعت مرافقنا تحت النفوذ الاجنبي واثقلتنا بالديون .

هذا ومن جهة اخرى قدم الحزب الوطني العراقي الذى يترأسه محمد جعفر ابو التمن مذكرة الى الملك فيصل في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٠ احتج فيها على جميع ما تم ويتم على يد حكومة نورى السعيد من معاهدات واتفاقيات وتسويات دولية وانتخابات . وجاء فيها ؛ : ان الوزارة الحاضرة وهي في موقفها غير المرغوب فيه من الوجهة الدستورية قد فاوضت وعقدت المعاهدة الجديدة التي استبدلت الانتداب الوقتي باحتلال دائم وضمنت لبريطانيا حرية العمل في العراق حسبما تتطلبها اغراضها الاستعمارية . وقام عدد من السياسيين المعارضين لوزارة نورى السعيد والمعاهدة الجديدة بتأليف حزب سياسي في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠ سموه حزب الاخاء الوطني وكان من مؤسسيه ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وناجي السويدى وكامل الجادرجي وقد جرت اتصالات بين هذا الحزب وزعماء الحزب الوطني العراقي حول توحيد جهودهما وتنسيق اعمالهما في سبيل مناهضة المعاهدة ومعارضة وزارة نوري السعيد والاوضاع الشاذة التي كانت تسود البلاد . واتفق الحزبان على تأليف جبهة موحدة بينهما كما نظما وثيقة دعيت بوثيقة التأخي نصت على :

١ . ان المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها .

٢ . ان مجلس النواب الحالي يجب ان يحل لانه لا يمثل البلاد .

٣ . ان الوزارة التي تؤلف يجب ان تعمل على الاساسين الاول والثاني .

واخذ الحزبان يعملان ويعقدان الاجتماعات المشتركة ولم يقتصر نشاطهما على بغداد فقط بل تعداها الى المدن العراقية الاخرى وخاصة في منطقة الفرات الاوسط .

تحرر العراق من الانتداب ودخوله عصبة الامم :

نص التصريح البريطاني المبلغ الى الحكومة العراقية في ١٤ ايلول ١٩٢٩ على ما يلي : —
ان الحكومة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل انها تقترح وفقا للفقرة (أ) من المادة الثالثة من المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٦ ان توصي بادخال العراق في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ .

وعلى ذلك ارسلت وزارة الخارجية البريطانية كتابا الى السكرتير العام لعصبة الامم في ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ ترجو فيه ان يخبر اعضاء مجلس العصبة بعزم الحكومة البريطانية بالعدول عن تنفيذ المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٧ . وبناء على ذلك فهي مربوطة بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦ التي تنص مادتها الثالثة بترشيح العراق لعضوية عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ . وبعد ان تسلم مجلس العصبة كتاب وزارة الخارجية البريطانية اتخذ القرار التالي

في جلستة المنعقدة في ١٣ كانون الثاني ١٩٣٠ : – لما كان مجلس عصبة الامم حريصا على تقرير الشروط العامة الواجب استيفاؤها قبل تقليص ظل الوصاية عن البلاد المشمولة بالانتداب ولما كان راغبا في التوصل الى مقررات قد يطلب منه تقريرها في هذا الشأن ، لذلك يرجو المجلس من لجنة الانتدابات الدائمة ان ترفع اليه المقترحات التي من شأنها ان تساعده على الانتهاء الى نتيجة جازمة . وقد قامت لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الامم في حزيرن ١٩٣١

بوضع الشروط العامة التي يجب ان تتوفر في دولة ما اذا ما ارادت ان تتحرر من نظام الانتداب فكانت خمسة وهي : –

١ . يجب ان تكون للقطر حكومة مستقرة وادارة قادرة على الاعمال الاعتيادية التي تتطلبها الخدمات الحكومية الاساسية .

٢ . يجب ان يكون القطر قادراً على حفظ وحدته الاقليمية واستقلاله السياسي .

٣ . يجب ان يكون القطر قادرا على حفظ النظام والامن العام في كل انحائه .

٤ . يجب ان يكون للقطر مصادر مالية كافية لسد النفقات الحكومية الاعتيادية .

٥. يجب ان يكون للقطر قوانين وتنظيم قضائي يضمن العدل للجميع على حد سواء .

لم تكتف اللجنة المذكورة بهذه الشروط العامة بل وضعت الى جانبها بعض الضمانات التي يجب على العراق ان يتعهد بها وهي : –

١ . حماية الاقليات العنصرية واللغوية والدينية بصورة فعالة .

٢ . حفظ المصالح والامتيازات الاجنبية وكذلك القضاء القنصلي كما كانت تمارس في عهد الدولة العثمانية بموجب هذه الامتيازات ، الا اذا وضع مجلس العصبة نظاما اخر بموافقة الدول التي يعنيها الامر .

٣ . حفظ وحماية المصالح الاجنبية القضائية والمدنية والجزائية التي لا يشملها نظام الامتيازات الاجنبية . .

٤ . حفظ حرية الفكر والعبادة وممارسة الاعمال الدينية والتربوية والطبية من قبل الارساليات التبشيرية لجميع الملل على ان لا تخل بالامن العام والاداب والادارة .

٥ . المحافظة على العهود المالية التي اخذتها على نفسها الدولة المنتدبة السابقة .

٦ . حفظ مختلف الحقوق المكتسبة في عهد الانتداب .

٧ . المحافظة على العهود الدولية العامة والخاصة التي قطعتها الدولة المنتدبة بالنيابة عن القطر المشمول بالانتداب مع الاحتفاظ بحق نقضها من قبل الجهات المتعاقدة .

وفي اجتماع مجلس العصبة في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ تلا رئيس لجنة الانتدابات الدائمة تقرير اللجنة عن مدى تحقق الشروط المبنية اعلاه وانطباقها على حالة العـــــــــــراق وقد جاء فيه : ان المعلومات المتوفرة لدى اللجنة تسوغ الاعتقاد ان للعراق اليوم حكومة مستقرة وادارة قادرة على تسيير شؤون الحكومة الجوهرية بصورة منظمة ، وان في استطاعته المحافظة على الامن العام في القطر كله ، ولديه مصادر مالية وافية لسد حاجات الحكومة الاعتيادية بصورة منظمة ، وله قوانين ونظام قضائي مايضمن العدل المطرد للجميع على السواء .

وبعد المذاكرة بين اعصاء المجلس اقر مجلس العصبة في ٣ تشرين الاول من سنة ١٩٣٢ باجماع الاراء قبول العراق عضوا في العصبة . وبذلك اصبح العراق الدولة السابعة والخمسين مـن اعضاء العصبة .




Aliwayzi Abdulrahman
e-Book's Library

الباب الثالث

الصراع الداخلي في بداية فترة الاستقلال ١٩٣٢ ـ ١٩٣٩ .



الفصل الأول

استغلال العشائر في الصراع على السلطة

بعد ان انهى نوري السعيد المهمة التي ندب اليها بعقد معاهدة سنة ١٩٣٠ مع بريطانيا وبعد ان اصبح العراق عضوا في عصبة الامم في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ ، رأى الملك فيصل ضرورة تغيير الوزارة كي تفتح صفحة جديدة في بداية عهد الاستقلال ويباشر بتنفيذ الاصلاحات الداخلية التي تفتقر اليها البلاد . وعليه طلب الملك من نورى السعيد ان يستقبل كي تتشكل وزارة جديدة تضم نوري السعيد نفسه الى جانب معارضيه من اعضاء حزب الاخاء الوطني وبعد ان قدم نورى السعيد استقالته في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٢ دعي قادة حزب الاخاء الوطني الذي يترأسهم ياسين الهاشمي الى تشكيل الوزاة فاشترطوا ان يعلنوا في منهاجهم الوزاري عزمهم على تعديل المعاهدة التي لم يمض بعد على بدء نفاذها الا شهور معدودات . وقد ارتاع السفير البريطاني من هذا المطلب ولم يرض عنه الملك ، فحال دون توليهم زمام الامور . وعندئذ تقرر ان تقوم وزارة انتقالية في البلاد تتولى مهمة حل المجلس النيابي القائم والشروع في انتخاب مجلس جديد . وعهد الى ناجي شوكت ، وهو شخصية محايدة متعاطفة مع سياسة الملك ، بتشكيل تلك الوزارة في ٣ تشرين الثانى ١٩٣٢ .

حلت الوزارة الجديدة البرلمان واجرت انتخابات عامة وكونت لها كتلة برلمانية تشد ازرها وعندما انعقد البرلمان واجهت الوزارة معارضة شديدة من النواب الاخائيين الذين اعلنوا ان المنهاج الوزارى يخلو من اى اشارة تتعلق بتحويل النظام الادارى الانتدابي الى نظام يصلح لقطر مستقل حقا .فلم تجد الوزارة بدا من الاستقالة في ١٨ آذار ١٩٣٣ متعللا رئيسها بمرضه .

وزارة رشيد عالي الكيلاني :

ازاء هذا الوضع فكر الملك فيصل بضرورة دعوة الاخائيين لتشكيل وزارة قوية تجمع الكفاءات العديدة فطلب من رشيد عالي الكيلاني بتكريم الوزارة المنشودة .وبعد ان تشاور الكيلاني مع رفاقه الاخائيين ، قرر قبول تشكيل الوزارة اذا ماسمح له التفاوض مع بريطانيا لتعديل معاهدة ١٩٣٠ بما ينسجم والاماني الوطنية .وبعد مذاكرات ومجادلات وتهديد من الملك بالتخلي عن العرش اذا لم يستجيب الساسة لمطلبه توصل الى ايجاد تسوية وهي ان تتفادى الوزارة التصريح

في منهاجها بتعديل المعاهدة وتكتفي بايجاد عبارة "احترام العهود الدولية والسعي لتحقيق الاماني الوطنية .

تشكلت الوزارة الجديدة في ٢٠ آذار ١٩٣٣ برئاسة رشيد عالي الكيلاني وكان من اعضائها ياسين الهاشمي وحكمت سليمان ورستم حيدر ونوري السعيد الذي تسنم منصب وزير الخارجية .

وعندما اجتمع مجلس النواب اعلن رئيس الوزراء منهاجه الوزاري الذي تضمن بالنسبة للسياسة الخارجية القيام بتقوية صلات المودة والصداقة مع كافة الدول الاجنبية واحترام العهود الدولية ما بالنسبة للسياسة الداخلية فقد تعهد المنهاج بتنفيذ اصلاحات شتى في مختلف شؤون البلاد واكد على استغلال موارد العراق الاقتصادية وتقوية الجيش بتطبيق طريقة الخدمة الوطنية وتوسيع مؤسسات الجيش الصناعية ورغم اقرار البرلمان للمنهاج الوزاري غير ان سياسة الوزارة الخارجية تعرضت الى هجوم عنيف اثناء مناقشتها في مجلس النواب والاعيان .وقد اتهم الاخائيون بانهم تركوا مبادئهم التي كانوا قد التزموا بها تجاه الشعب وعلى الرغم من تصريح رئيس الوزراء بان موقفه من المعاهدة وضرورة تعديلها لم يتغير ، لكن خلو المنهاج الوزاري من الاشارة الى ذلك اساء الى مكانة الاخائيين في الحركة الوطنية وكان مهما في القضاء فيما بعد على التأخي الذي كان قد عقد بين حزب الاخاء الوطني والحزب الوطني كما انه ادى آنذاك الى تشكيك الجمهور بالاحزاب والمعارضة .

من المشاكل التي جابهتها وزارة الكيلاني حدوث التمرد الذي قامت به الفئة التيارية في الثاني من آب ١٩٣٣ بتحريض من الانكليز في العراق والفرنسيين في سوريا فاضطرت الحكومة العراقية الى ارسال بعض القطعات العسكرية لاخماده . وبالنظر لوقوع اعداد من القتلى في صفوف المتمردين ، استغلت الصحافة البريطانية والاوربية ذلك الحادث واعتبرت اجراءات الحكومة العراقية قاسية ومناقضة للتعهد الذي اخذه العراق على نفسه تجاه الاقليات . اما الحكومة العراقية فقد اعتبرت عملها من الامور الداخلية وانها لولم توقف التمرد عند حده لعمت البلاد الاضطرابات والفوضى . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان القضاء على التمرد التياري ادى الى اعجاب الشعب بجيشه وتقديره اياه ، كما ادى كذلك الى اعتداد الجيش بنفسه واندفاعه في معمعان السياسة الداخلية حتى اصبح هو العامل الاول في هذا الميدان جتى عام ١٩٤١ .

وفاة الملك فيصل الاول وبداية حكم الملك غازي :

في بداية شهر ايلول ١٩٣٣ غادر الملك فيصل العراق الى سويسرا طلبا للراحة والاستشفاء غير انه لم يكد يقضي بضعة ايام هناك حتى توفي بصورة مفاجئة في ٨ ايلول ١٩٣٣ فاجتمعت الوزارة مباشرة وأقرت تتويج الامير غازي . ولي عهد العراق ، ملكا على العراق .

بعد وفاة فيصل خشيت بريطانيا من حدوث تبدل جوهري في سياسة العراق الخارجية وخاصة بسبب بقاء حزب الاخاء الوطني في الحكم ، الا ان رئيس الوزراء (الكيلاني) اكد على اعتماد الصداقة بين العراق وبريطانيا كما صرح بان المعاهدة سوف لا يطرأ عليها اي تغيير واعتبرت حكومة الكيلاني انهذا التصريح بستهدف مساعدة الملك غازي على الاستقرار في الحكم دون خلق متاعب له وهو حديث العهد في السلطة . ومن جهة اخرى اثار هذا التصريح العناصر المعارضة للوزارة فاتهمت الاخائيين بالخروج نهائيا على مبادئهم السياسية . وادى الامر الى انفصام آخر في العرى التي كانت باقية بينهم وبين الحزب الوطني . ثم لما اشتدت المعارضة في مجلس النواب شعرت الوزارة بلزوم حله واجراء انتخابات جديدة تمكنها من ايجاد انسجام تام بينها وبين السلطة التشريعية . غير ان الملك رفض ذلك بناء على مشورة رئيس الديون الملكي (علي جودت الايوبي) ، الذى ارتأى ان وضع البلاد لا يساعد على اجراء انتحابات جديدة لذلك اسرع رشيد عالي الكيلاني الى تقديم استقالة وزارته في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٣ .

ثم اخذت تتألف الوزارات على احتيار اعضائها دون التقيد بالانتسابات الحزبية فكانت وزارة جميل المدفعي (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ - ١٠ شباط ١٩٣٤) هي الاولى من هذا القبيل وفي عهدها قاطع اهل بغداد ، مدة شهر تقريبا ، شركة التنوير التي تجهز العاصمة بالقوة الكهربائية لفداحة الاسعار التي تستوفيها من المستهلكين . كما ظهر فقدان التجانس بين اعضاء الوزارة اثناء مناقشة مشاريع الرى في البلاد . فاستقال المدفعي ولكنه كلف بتاليف الوزارة من جديد ، واستمرت هذه الوزارة الثانية قائمة في وجه الانتقادات الموجهة نحو ضعف الجهاز الادارى وانتشار المحسوبية في البلاد الى ان استقالت في ٢٥ آب ١٩٣٤ .

وزارة علي جودت الايوبي :

على اثر استقالة وزارة المدفعي الثانية ، انتهز رئيس الديوان الملكي علي جودت الفرصة لتشكيل وزارة جديدة في ٢٧ آب ١٩٣٤ . والى جانب رئاسة الوزارة احتفظ علي جودت لنفسه

بمنصب وزير الداخلية وكالة في حين اصبح جميل المدفعي وزيراً للدفاع ونورى السعيد وزيراً للخارجية . .

حصل علي جودت على موافقة الملك بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد . وقد صارت قضية الانتخابات هذه السبب الرئيس للمشاكل التي واجهها علي جودت . اذ بدأ حزب الاخاء الوطني بمهاجمة الوزراة لحلها البرلمان بينما كان رئيسها بالذات قد عارض حله في عهد حكومة الاخائيين . وعلى اى حال ادى حل البرلمان الى استبدال النواب المعارضين باصدقاء ومؤيدين للوزارة الجديدة كما ادت الاساليب غير السليمة التى اتبعت في الانتخابات الى انتقادات واسعة المدى وقد صرح علي جودت في معرض تعليقه على نقد موجه له في مجلس الاعيان انه اتبع نفس الاساليب التي كانت متبعة في الانتخابات السابقة والحقيقة ان الطريقة التي اتبعت في هذه الانتخابات كانت اكثر تسلطية من السابق الى درجة ان مجلس النواب الجديد انتقد بانه الاقل تمثيلا من اى مجلس شهده العراق . وكان من اخطاء علي جودت استبعاد عبد الواحد الحاج سكر من قائمة المرشحين . ومما يجدر ذكره ان عبد الواحد ، الذى اشتهر ابان ثورة ١٩٢٠، كان احد الشيوخ البارزين في لواء الديوانية (محافظة القادسية) ، وبما انه رئيس عشيرة الفتلة وعضو اخائي بارز فقد اعتبر ابعاده عن البرلمان اهانة شخصية . وقد برهن عبد الواحد فيما بعد على مدى نفوذه واحراجه للوزارة القائمة . فضلا عن ذلك جرى انتخاب عدد من سكان المدن (وخاصة من بغداد) نوابا عن المناطق العشائرية في الديوانية والمنتفق (محافظة ذي قار) ، وكان هذا يعني تقليص عدد الشيوخ العشائريين في البرلمان والاضرار بمصالح منطقة الفرات الاوسط .

من جهة اخرى ، فان حزب الاخاء ، الذى لم يفز في الانتخابات الا باثني عشر مقعدا من مجموع ثمانية وثمانين مقعدا ، قد ضعف تمثيله وشلت حركته في برلمان مزدحم بمؤيدى الحكومة .

وعند اجتماع البرلمان في ٢٩ كانون الاول ١٩٣٤ شن النواب الاخائيون بقيادة ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني هجوما حادا على الاساليب التي اتبعت في الانتخابات . كذلك تعرضت الوزارة الى انتقادات لاذعة في مجلس الاعيان بسبب حل مجلس النواب واجراء الانتخابات بطريقة غير سليمة . وعندما بدأت الصحف المعارضة والتكتلات السياسية تشجب استبداد وزارة علي جودت واجهت رقابة حكومية شديدة وتهديدا باستعمال القوة ضدها . وعندئذ شعر حزب الاخاء بعدم جدوى الطرق السلمية في اثارة الرأى العام ضد الحكومة .

اقحام العشائر في السياسة :

عندما فشل الاخائيون في بلوغ اهدافهم داخل المدن فكروا في استغلال شكاوى العشائر وتذمرهم . وكان حكمت سليما ن اول من اقترح اثاره العشائر ضد الحكومة فصار يقيم حفلات عشاء لاعضاء الاخاء البارزين في بيته الكائن في الصليخ(شمال بغداد) ، ثم تحولت تلك الحفلات الى اجتماعات سرية تداول اثناء ها الزعماء الاخائيون فكرة تحريض وتشجيع الثورات العشائرية ضد السلطة المركزية . ثم بدأ رشيد عالي وحكمت سليمان ، اللذان كانت لهما علاقات بعشائر الديوانية وديالى ، بتنفيذ الفكرة . وارتبط بهما كذلك ياسين الهاشمي زعيم حزب الاخاء الوطني الذى لم يكن في بداية الامر متحمسا للفكرة . وفي كانون الاول ١٩٣٤ اجتمع قادة الاخاء في بيت رشيد عالي ، الكائن في الضليخ ايضا ، وحرروا ميثاقا اكد على ضرورة القيام بعمل مناهض للحكومة كما شدد على منع اى عضو اخائي من قبول منصب أو مصالحة مع الحكومة حتى يتم اسقاط وزارة علي جودت . بعد ذلك تقرر تكليف الشيخ عبد الواحد الحاج سكر ، العضوالبارز في حزب الاخاء ، في الخروج على الحكومة في منطقة الديوانية ووجد هذا الشيخ ان تمرده على السلطة سيؤدى الى تحقيق هدفين : تقديم المعونة لحزبه اولا ، وثانيا الاحتجاج على الحكومة التي لم تنصفه في نزاع حول اراضي يدعيها . وتوسع عبد الواحد في خروجه على السلطة الى هدف ثالث ، وهو المطالبة بالاصلاحات العامة في منطقة الفرات الاوسط بعد هذا وجه كل من عبد الواحد الحاج سكر ومحسن ابو طبيخ وعلوان الياسري ـ وهم صلة الوصل بين حزب الاخاء وعشائر الفرات الاوسط ـ رسالة الى الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء طالبين منه الدعوة لمؤتمر يضم شيوخ العشائر ويعقد في النجف تحت رئاسة كاشف الغطاء نفسه . وانعقد المؤتمر في ١١ كانون الثاني ١٩٣٥ حيث بحثت فيه الشكاوى الرئيسية لسكان الفرات الاوسط . وبما ان الشيخ عبد الواحد وبقية الشيوج الاخائيين كانوا يرومون الوصول الى نتائج سياسية سريعة اكثر من الاهتمام بانجاز الاصلاحات التي يطالبون بها لذلك ادعوا ان اى اصلاح لا يمكن ان ينفذ الا بعد سقوط وزارة علي جودت . وبعد سلسلة من الاجتماعات قرر المؤتمر تقديم استرحام للملك يتضمن :

(١) ضرورة استقالة الوزارة القائمة لتحل محلها وزارة اكثر تمثيلا للشعب .

(٢) ضرورة حل البرلمان لان الانتخابات الاخيرة لم تكن شرعية .

(٣) وجوب احترام القوانين وتطبيقها بصورة صحيحة .

ذهب الشيوخ الى بغداد واجتمعوا بالملك في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٥ ، وقدموا اليه مطالبهم غير ان الوزارة بقيت في السلطة دون ان تستقيل او ان تقال .

في نفس هذا الوقت ساء الوضع في الديوانية وحمل السلاح جهارا وتظاهرات العشائر مناديه بوجوب سقوط الوزارة . وزادت خطورة الوضع في شهر شباط بسبب انتشار التمـــــرد في جميع انحاء المنطقة الواقعة الى الجنوب من الحلة . ولم يقتصر الامر على هذا فقط ، اذ ان القادة الاخائيين بدأوا ايضا يثيرون شيوخ العشائر في الشمال ويشجعونهم على اعلان تمرد مماثل ضد الحكومة . وعندما شرع علي جودت بالتخطيط للقضاء على التمرد بالقوة نصح حكمت سليمان صديقه بكر صدقي . قائد القوات العسكرية في الشمال ، بعدم تقديم مساعدة جـــادة للحكومة . وزادت الامور سوءا عندما قاطع احد عشر عينا من مجموع عشرين عينا جلسات مجلس الاعيان في نفس الوقت الذى انتشر فيه تمرد العشائر في منطقة الفرات الاوسط . تحت تأثير هذا الضغط ، ولتطور الامور تطورا مخيفا ، اضطر علي جودت الى تقديم استقالة وزارته في ٢٣ شباط ١٩٣٥ .

كان من المنتظر ان يعهد الملك غازى الى الاخائيين تأليف الوزارة الجديدة لان حزب الاخاء كان يقود حركة المعارضة بالاضافة الى ما يمتلكه من العناصر الموالية في المدن والارياف . غيــر انه عندما دعي قادة الاخاء لتشكيل الوزارة اشترطوا حل مجلس النواب الذى انتخب في عهد علي جودت ، فلم يوافق الملك على ذلك وطلب من جميل المدفعي تشكيل الوزارة في ٤ آذار ١٩٣٥ . .

بعد ان شكل جميل المدفعي وزارته اسرع عبد الواحد الحاج سكر الى اعلان مناهضته للوزارة الجديدة مصرحا بانه لا يطمئن الى رئيس وزارة يتمتع برعاية علي جودت ثم ما لبث ان قام افراد عشيرة عبد الواحد بقطع الطرق وتهديم الجسور الموصلة بين ابي صخير والمشخاب ، كما اغلقوا الطريق الرئيس الممتد بين الديوانية والنجف . من جهة ثانية قام افراد عشيرة الاكرع برئاسة الشيخ شعلان العطية بمناصرة عبد الواحد وسيطروا على مركز حكومي في جنوب الحلة. وفي منطقة ديالى حدثت اضطرابات مماثلة قام بها افراد عشيرة العزة برئاسة الشيخ حبيب الخيزران واستمر فريق الاعيان بمقاطعة مجلسهم ، وكانوا ، كما اشير الى ذلك اعلاه ، احد عشر عينا من مجموع عشرين . وازاء هذا الوضع لم تصمد وزارة المدفعي هذه اكثر من احد عشر يوما فقدمت استقالتها في ١٥ آذار ١٩٣٥ ، حيث لم يوافق الجيش على الاشتراك في قمع تمرد العشائر ، لان رئيس الاركان طه الهاشمي لم يكن ميالا لقمع التمرد بالقوة وهو شقيق ياسين الهاشمي رئيس حزب الاخاء ، كما ان القائد بكر صدقي كان صديقا لحكمت سليمان الذى هو احد المدبرين للتمرد العشائرى .

وزارة ياسين الهاشمي

ادى سقوط وزارة المدفعي الى الاعتقاد بان الجماعة الوحيدة التي تستطيع اعادة الاستقرار

الى البلاد هي جماعة الاخائيين لذلك دعا الملك ياسين الهاشمي زعيم حزب الاخا الى تشكيل الوزارة . سعت وزارة الاخاء الجديدة التي تسنمت الحكم في ١٧ آذار ١٩٣٥ الى كسب تعاون نوري السعيد الذي صار وزيرا للخارجية وجعفر العسكري الذي اعطي منصب وزير الدفاع . . ويظهر ان ضم هذين الوزيرين الى وزارة الاخاء كان لغرض التأكيد على استمرار العلاقات العراقية البريطانية كما كانت في السابق . من جهة اخرى ، لم يستطيع ياسين الهاشمي التوفيق بين زميلين مهمين من الزملاء الاخائيين هما رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان ، اذ كان كل منهما راغبا في منصب وزير الداخلية فحكمت الذي تبجح بانه المنظم الرئيس لمؤتمر الصليخ طالب بان تعطى لـــه الافضلية فـــي ذلك ، بينما فضـــل ياسين ، الـــذي كـــان غير مرتـــاح من علاقات حكمت الوثيقة بجعفـــر ابي التمن الزعيم السابق للحزب الوطني ، اعطاء وزارة الداخلية الى رشيد عالي والمالية الى حكمت سليمان . غير ان الاخير رفض ذلك وفضل البقاء خارج الوزارة . وقد ثبت ان اخفاق ياسين في ضم حكمت الى وزارته كان خطأ جسيما حيث ان حكمت ، بفضل خططه التآمرية الدقيقة نجح فيما بعد في اسقاط حكومة ياسين الهاشمي الثانية بالقـوة .

استمرار الاضطرابات العشائرية في الفرات الاوسط :

في اعقاب تشكيل وزارته ، اصدر ياسين الهاشمي بيانا الى العشائر دعاهم فيه الى رمي السلاح والعودة الى مزاولة الاعمال الاعتيادية . وتعهد بتطبيق القوانين على اساس الحق والعدل وتلبية لهذا النداء انسحب عبد الواحد الحاج سكر من منطقة الاضطرابات ثم توجه مع اتباعه من الشيوخ نحو بغداد لاعلان الولاء ودخلوا العاصمة بكامل سلاحهم ضيوفا على الوزارة الاخائية التي ساعدوا على مجيئها الى الحكم .

لم يتوقف الهياج العشائري في المناطق الاخرى اذ نشب تمرد في اوائل شهر ايـــار ١٩٣٥ في الرميثة يقوده الشيخ خوام رئيس عشيرة بني زريج ، الذي شجعه خصوم الوزارة الهاشمية على التمرد . لذلك قام اتباع الشيخ خوام بتحطيم سكة الحديد واحتلال ابنية الدوائر الحكومية في الرميثة . وكان رد فعل الحكومة سريعا وحازما اذ ارسلت قطعات عسكرية بقيادة امير اللواء بكر صدقي ، الذي سبق وان اشتهر كقائد قدير اثناء التمرد التياري عام ١٩٣٣ ، ثم اعلنت الاحكام العرفية في المنطقة وأنذر المتمردون بوجوب الاستسلام خلال اربع وعشرين ساعة . لكن الشيخ خوام رفض الاستجابة للانذار . لذلك تقدمت القطعات العسكرية نحو الرميثة يسندها قصف المدافع من البر والطائرات من الجو ، ثم انتهت العمليات العسكرية بالقبض على الشيخ خوام ودخول الجيش مدينة الرميثة في السادس عشر من ايار ١٩٣٥ .

وبينما كان امير اللواء بكر صدقي منشغلا في اخماد تمرد الرميثة تقدم لفيف من قبيلة بني خيكان الى الناحية عكيكة في محافظة ذي قار ، فاحتلوها واحرقوا سجلات الحكومة الموجودة فيها وصادروا سلاح حاميتها .ثم تقدموا نحومدينة سوق الشيوخ فاحتلوا مخافر الشرطة واجبروا افرادها على الاستسلام . عندئذ اعلنت الوزارة الاحكام العرفية في المنطقة وساقت اليها القوات النظامية برا ونهرا وجوا بقيادة بكر صدقي فأخمدت تلك القوات التمرد العشائري ثم دخلت اخيرا مدينة سوق الشيوخ في اوائل حزيران ١٩٣٥ .

وقد وجدت الحكومة ان من المفيد اصدار العفو العام عن الذين حكموا من قبل المجالس العرفية اثناء الحركات العشائرية السابقة وذلك تطميناً للناس وتحقيقاً للسكينة ولكن سرعان ما وقعت حركات تمرد جديدة في شمال العراق وجنوبه احتجاجا على حكم الاخائيين . وكان من اسبابها ايضا سوء الاحوال الادارية ومناهضة قانون التجنيد الالزامي .

ففي الشمال قام تمرد في منطقة الزيبار اثناء شهر آب ١٩٣٥ ترأسه خليل خوشوي وقام هو واتباعه بسلب ونهب عدد من القرى المجاورة فاعلنت الاحكام العرفية لتطهير المنطقة من الشقاة بعد ان استفحل امرهم . كما ارسلت قطاعات عسكرية تمكنت بعد بضعة اشهر من القضاء على التمرد في آذار ١٩٣٦ . وحدث تمرد آخر في الشمال يختلف في طابعه عن التمرد السابق ، اذ قامت به جماعات من الطائفة اليزيدية تعارض تطبيق قانون التجنيد الالزامي على افراد عشائرها مماادي الى وقوع الاشتباكات بين المتمردين وبين قوات الشرطة والجيش التي ارسلت الى المنطقة . ثم انتهى التمرد وتم تطبيق قانون التجنيد على افراد الطائفة اسوة ببقية افراد الشعب العراقي . وحدثت حركات عشائرية في الجنوب تناهض قانون التجنيد الالزامي وان كانت اسبابها الاخرى سوء الاحوال الاجتماعية والاقتصادية ، الاولى في ناحية المدينةبقضاء القرنة ، والثانية في منطقة الغراف . فاضطرت قوات الشرطة بمساعدة وحدات من الجيش الى تعقيب المتمردين واخماد حركتهم بعد فترة دامت حوالي الاسبوعين .

ومن الحركات العشائرية الاكثر خطورة ذلك التمرد الذي نشب في الجنوب ودعي باسم (ثورة الرميثة الثانية) في نيسان ١٩٣٦ .

ومما تجدر الاشارة اليه ان عشائر زريج والظوالم سبق وان قامت بحركات تمرد عام ١٩٣٥ وترتب على اخماد تلك الحركات عزل الشيخ خوام رئيس عشيرة زريج وتنصيب الشيخ شنشول الحسن بدلا عنه . غير ان الشيخ شنشول الذي يفتقد قابلية وشعبية خوام واجه صعوبات في تهدئة افراد عشيرته . وعندما طبقت الحكومة التجنيد الالزامي صار من الصعوبة بمكان السيطرة على الوضع في مدينة الرميثة . كذلك فان منع الوزارة الهاشميه تسيير مراكب العزاء في الطرقات العامة اثناء عاشوراء أمر استغله خصوم الوزارة وصار سببا آخر لتمرد عشائر زريج والظوالم في الرميثة .

ونتيجة لذلك اعلنت الحكومة الاحكام العرفية في المنطقة وتمكنت باستخدم القطعات العسكرية والطائرات من اخماد التمرد في اوائل ايار ١٩٣٦ .

واخيرا قامت عشيرة الاكرع برئاسة الشيخ شعلان العطية بحركة تمرد في قضاء عفك في حزيران ١٩٣٦ . وكان شعلان هذا في مقدمة المناصرين للاخائيين وسبق له ان شارك في اسقاط وزارتي علي جودت وجميل المدمعي . ولما اختلف الاخائيون على تقسيم المناصب الوزارية ، ارتبط شعلان بحكمت سليمان الذي ابى التعاون مع وزارة الهاشمي . فما كاد يحدث التمرد الثاني في الرميثة حتى انتفض شعلان وعشيرته محتجين على اعمال الحكومة فارسلت اليهم القطعات العسكرية من مدينة الديوانية وقضي على حركة التمرد بعد معركة واحدة .

مما لا شك فيه ان تحريض الساسة المتصارعين على السلطه كان سببا رئيسا للاضطرابات العشائرية التى بدأت ايام وزارتي علي جودت وجميل المدفعي وزادت خطورتها في عهد الوزارة الهاشمية الا ان الاسباب الاخرى لتلك الاضطرابات تكمن في سوء الاوضاع الثقافية والاقتصادية بين الفئات الفلاحية ، وعدم رسوخ مبدأ الولاء للدولة بدلا من الولاء للقبيلة ، والتنازع حول تملك الاراضي الزراعية ، الى جانب التدني في مستوى الموظفين الحكوميين الذين كانوا يعينون في المناطق الريفية . هذا وان كانت وزارة ياسين الهاشمي قد نجحت في القضاء على التمرد العشائرى بواسطة القوة العسكرية وفرض سلطانها على جميع انحاء العراق ، الا انه اتضح فيما بعد ان تلك القوة العسكرية المتنامية النفوذ اصبحت هي العامل الرئيس في اسقاط وزارة الهاشمي .

حل البرلمان والانتخابات الجديدة :

صمم القادة الاخائيون ، الذين سبق وان انتقدوا بشدة انتخابات علي جودت ، على حل البرلمان . فاصدر الملك امرا في ٩ نيسان ١٩٣٥ يقضي بحل البرلمان على اساس ان الوضع الراهن يحتاج الى تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية كي تتمكن الاخيرة من القيام باصلاحات مهمة وقبل ان تقوم الحكومة باجراء الانتخابات الجديدة ، قرر الوزراء الاخائيون في ٢٦ نيسان ١٩٣٥ حل حزبهم . ويظهر ان هذا القرار مرجعه ضعف الحياة الحزبية آنذاك الى جانب رغبة ياسين في ادارة الشؤون العامة دون ان تعرقله قيود حزبية .

انتهت الانتخابات في آب ١٩٣٥ وعلى اثرها ارتفع عدد المقاعد النيابية من ٨٨ الى ١٠٨ ولم يكن مرجع هذا الارتفاع تزايد عدد السكان بل رغبة الحكومة في توزيع المقاعد النيابية على

اكبر عدد من مؤيديها وكذلك على الاشخاص المتنفذين لاسكاتهم . واعلنت الوزارة منهاجها الذى تتعهد به كالعادة في القيام بمختلف الاصلاحات منها اصلاح الدوائر الحكومية وتعديل قانون الانتخابات وتشريع قانون نقابات العمال واعادة تنظيم البلديات ودوائر الادارة المحلية وتوسيع الجيش وتأسيس المصرف الوطني المركزى وتوطين العشائر وتحسين احوالها الاجتماعية والصحية والتهذيبية .

عندما اجتمع مجلس النواب الجديد في ٨ آب ١٩٣٥ جرت في اول اجتماعاته اتهامات متقابلة بين اعضاء الوزارة السابقة والحاضرة عن مدى المؤامرات التي قام بها كل من الطرفين في اثارة العشائر لغرض اسقاط الوزارة حيث نجحت المحاولة الاولى وفشلت الثانية ، ولم يكن لتلك الاتهامات المتقابلة من نتائج سوى الاحتجاج المتقابل . وقد صادق البرلمان في عهد وزارة ياسين الهاشمي على حوالي مئة قانون جديد تشمل مختلف التشريعات التي يفتقر اليها القطر منها قانون تأسيس المصرف الزراعي وقانون تنظيم وحماية العمال وآخر لتشجيع الصناعات الوطنية . كذلك صادق البرلمان على تعديل وتنفيذ قانون الدفاع الوطني لسنة ١٩٣٤ واخيرا شرع قانون الغى الالقاب المتداولة آنذاك كالباشا والبيك والافندي المتوارثة منذ العهد العثماني واحل محلها مصطلح السيد الذي يطلق على اى مواطن في البلاد دون تمييز .

اما بالنسبة للسياسة الخارجية ، فيمكن القول ان وزارة الهاشمي قد اكدت على الاتجاه القومي العربي ، ودعت الى الوحدة الثقافية العربية كما ايدت فكرة الجامعة العربية . ولتأكيد هذا الاتجاه قامت الحكومة ، لاغراض دعائية احيانا ، بدعوة عدد من الشخصيات القومية المصرية والسورية لزيارة العراق كما شجعت تبادل الزيارات بين الطلبة العراقين والطلبة المصريين والسوريين . ودعمت وزارة الهاشمي حركة التحرر الفلسطينية وأمدت ثوار فلسطين بالمال والسلاح والعتاد .

وبالنسبة للعلاقات مع بريطانيا فقد سارت وفق معاهدة سنة ١٩٣٠ . ولم تظهر اية محاولة لتعديل تلك المعاهدة في عهد هذه الوزارة ، كما ان علاقات ياسين الهاشمي بالسفير البريطاني في بغداد اتسمت بالود والمجاملة .

وزارة الهاشمي والمعارضة :

اعتبرت الحكومة ان المعارضة السياسية هي المسؤول الاول عن قيام الحركات العشائرية ولما نجحت في اخمادها اخذت تعمل على تعزيز مكانتها عن طريق القوة والدعاية فوضعت صحف المعارضة تحت رقابة شديدة كما ان صحفا امثال (الصرخة) و (البيان) التي لم تعبأ بتعليمات الحكومة سرعان

ما عطلت . اما صحيفة (الاصلاح) المعتدلة في انتقاداتها فقد اوقفت في البداية عن الصدور موقتا ثم عطلت بصورة دائمة . من جهة اخرى التفتت الحكومة الى الموظفين الذين يُشك في ولائهم للوزارة فنقلت بعضهم وفصلت البعض الاخر . وتم وضع رجال الامن في كل مكـــان لغرض رصد تحركات ونشاطات الساسة المعارضين والموظفين المشبوهين .

كانت جماعة الاهالي التي تزعمها حكمت سليمان وجعفر ابو التمن اقوى معارضةواجهتها وزارة الهاشمي . ففي ٧ نيسان ١٩٣٦ ، اصدرت جماعة الاهالي جريدة البيان التي احتوت على انتقادات جارحة للحكومة فاغلقت على الفور . وكانت البيان قد هاجمت في مقال افتتاحي ياسين ورشيد اللذين اتهما بانهما لم ينجزا أي شيء للبلاد منذ توليهما السلطة . وفي مقال آخر انتقدت الحكومة لتوقيعها على اتفاقية مع بريطانيا تتعلق بنقل ملكية السكك الحديد الى العراق واعتبرت ان تلك الاتفاقية قد وضعت اقتصاديات العراق تحت السيطرة البريطانية لعشرين سنة اخرى . وعندما كان يجرى تهيئة عدد آخر من صحيفة البيان يتضمن انتقادات جديدة للحكومة اغلقت الصحيفة وصودرت مطبعتها في ١٥ ايار ١٩٣٦ .

وبينما كانت الحكومة منشغلة في اخماد حركات التمرد في الفرات الاوسط استطاع حكمت وابو التمن من عقد اجتماع سري دعي اليه عدد من افراد المعارضة السياسية البارزين امثال جميل المدفعي وناجي السويدي . وفي اثناء الاجتماع اديتت اعمال القمع التي تقوم بهـــا الحكومـــــــــة ضـــــد العشائر ، وتقرر تقديـــــــم عريضـــــة الـــــــى الملك تنتقد اعمـــــال الحكومة . ولم تجرأ اية صحيفة عراقيــــة على نشر العريضة غير ان صحيفة القبس السورية نشرت نص العريضة في ١٧ ايار ١٩٣٦ فجرى تهريب نسخ منها وتوزيعها في بغداد . ونشرت صحيفة القبس في ٢٤ ايار ١٩٣٦ عريضة اخرى موقعة من قبل زعماء المعارضة البارزين ومقدمة الى الملك . وعندما منعت الحكومة جماعة الاهالي من اصدار اية صحيفة يومية ، قدمت الجماعة عريضة الى الملك في ١٢ آب ١٩٣٦ التمست فيها الغاء الرقابة المسلطة على الصحافة والسماح للجماعة باعادة اصدار صحفها .وعرف الجمهور بهذه العريضة ، كما كانت الحال بالنسبة للعرئض االسابقة ، عن طريق الصحافة الخارجية اذ نشرت في صحيفة المساء اللبنانية في ٢٣ آب ١٩٣٦ موقعة من فبل حكمت سليمان وابي التمن وكامل الجادرجي .

هذا من جهة ومن جهة اخرى جرى اصدار وتوزيع عدد من الصحف السرية من قبل جماعات راديكالية وشيوعية هاجمت ياسين ورشيد شخصيا وانتقدت سياستهما ووصفتها بانها

رجعية . وغالبا ما استولت اجهزة الشرطة على نسخ من تلك الصحف الى جانب توقيف عدد من محررى وموزعي الصحف السرية . وعلى كل فان سياسة الحكومة المقيدة للحرية الفردية سرعان ما ادت الى استياء الجمهور الذى صار يتعاطف مع المعارضة .

سقوط وزارة ياسين الهاشمي :

بعد ان واجهت حكومة الهاشمي الانتقادات الشديدة من معارضيها اخذت تتحدث عن اخطار التغييرات الوزارية ، وعن حاجة العراق الماسة لحكومة مستقرة .واشار رئيس الوزراء في كلمة له القاها في مجلس النواب في ٤ كانون الثاني ١٩٣٦ . ان اهم ما يحتاجه العراق هو الاستقرار' كي تتمكن الحكومة من تنفيذ برامجها في جو هادى' . وقام ياسين ورشيد ببعض الجولات في انحاء العراق لغرض تقوية مركز الوزارة خارج العاصمة . ففي اثناء سنتى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ قام رشيد عالي بعدة زيارات للمحافظات الشمالية والجنوبية قابل اثناءها شيوخ العشائر والشخصيات ووعدهم بتحقيق مطالبهم كي يكسب مساندتهم للحكومة . والقى رئيس الوزراء في البصرة خطابا في ٥ ايلول ١٩٣٦ اكد على ضرورة استقرار الحكومة . وقال انه يأمل ان يتاح له الحكم خلال السنوات العشر القادمة كي ينفذ منهاجه الاصلاحي ويحقق ما تصبو اليه البــلاد من جهة اخرى فان الملك غازي الذي كان شابا لم يتجاوز الرابعة والعشرين لم يكن مرتــــاحاً من تصرفات ياسين الهاشمي التي غالبا ما تعارضت مع رغباته الشخصبة وخاصة بعد ان فرضت القيود على تصرفات غازى واصدقائه في اعقاب هروب (الا ميرة عزة) شقيقة الملك مع عامل احد الفنادق اليونانية وزواجها منه في حزيران سنة ١٩٣٦ .

قبل اسقاط حكومة ياسين الهاشمي بقليل ، ابلغ الملك غازي وزير الخارجية نورى السعيد عن رغبته في تغيير الوزارة . وقد اوصل نورى ذلك النبأ الى رئيس الوزراء ، غير ان الاخير كان يأمل في التوصل الى تفاهم مع جماعة حكمت سليمان ولم يكن يرى وجوب الاستقالة . وعلى كل عندما فوتح حكمت برغبة ياسين في المصالحة رفض ذلك وبقي متشددا في معارضته . ولم يكد يمضي اسبوع واحد على ذلك حتى انقلبت الحكومة على يد الجيش فجأة وعلى غير انتظار ، فكان هذا الانقلاب بمثابة الاعلان عن انتقال القوة السياسية من المدنيين الى الجهات العسكرية .

الفصل الثاني

الانقلابات العسكرية

اتفقت حركتان مختلفتان فألفتا كتلة قوية تعارض وزارة ياسين الهاشمي ، الحركة الاولى التي يرجع تاريخ نشوئها الى سنة ١٩٣١ عرفت باسم جماعة الاهالي وكانت تعتنق مبادئ مشتقة من الاشتراكية والديمقراطية عرفت باسم الشعبية . اما الحركة الثانية فتألفت من مجموعة من ضباط الجيش اطلقت على نفسها اسم الضباط الوطنيين استهدفت من نشاطها السياسي سيطرة الجيش على الحكومة لغرض القيام باصلاحات مدنية وعسكرية .

ساند ضباط الجيش في البداية وزارة الهاشمي واليهم يعود الفضل في اسكات المعارضة السياسية للوزارة عن طريق اخماد تمرد عشائر الفرات الاوسط المتصلة بتلك المعارضة . غيران اتصال عدد من رؤساء الخلايا العسكرية ، فيما بعد ، بجماعة الاهالي ادى الى قيام معارضة سياسية ـ عسكرية قوية نجحت في القيام باول انقلاب عسكرى أطاح بوزارة الهاشمي في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ .

كانت جماعة الاهالي قد تأسست في عام ١٩٣١ من قبل طائفة من الشباب المثقف في بغداد ابرزهم عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد وحسين جميل وعبد القادر اسماعيل غير أن تأثيرها في السياسة العراقية لم يكن كبيرا في بداية الامر على الرغم من اصدارها صحيفة الاهالي الرائجة آنذاك . وفي عام ١٩٣٤ انضم كامل الجادرجي الى الجماعة ، بعد تركه لحزب الاخاء الوطني في اعقاب تولي رشيد عالي الحكم عام ١٩٣٣ واعلان وزارته احترامها لمعاهدة ١٩٣٠ التي عارضها الاخائيون . وفي تلك الفترة ايضا اعتزل جعفر ابو التمن زعيم الحزب الوطني العمل الحزبي بعد اختلافه مع زملائه في قيادة الحزب غير انه انضم الى جماعة الاهالي تحت تأثير كامل الجادرجي . وبعد ان افلح الاخائيون في اسقاط وزارة جميل المدفعي ، عن طريق اثارة العشائر ، وكلف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة عرض على حكمة سليمان الاشتراك بوزارته فطلب الاخير وزارة الداخلية لكن ياسين فضل اسناد وزارة الداخلية الى رشيد عالي فاغضب هذا حكمت سليمان وجعله ينحاز ، بتأثير كامل الجادرجي وجعفر ابي التمن الى جماعة الاهالي .

وكما سبق ذكره اعلاه ، اشتدت المعارضة ضد وزارة ياسين الهاشمي وحدثت حركات عشائرية في انحاء مختلفة من العراق ، لكن المعارضة ومن ضمنها جماعة الاهالي عجزت عن اسقاط تلك الوزارة .في تلك الاثناء اخذوا ولاء ضباط الجيش للحكومة بالفتور فقد المهم ان يتصارع

السياسيون في بغداد ويتآمر بعضهم ضد البعض الآخر عن طريق اقحام العشائر في السياسة وتحريضها على التمرد ضد الحكومة ثم التجاء الاخيرة الى استخدام الجيش لقمع الحركات العشائرية .

لقد انعقد الرأى بين عدد من الضباط الوطنيين على انه لامناص من ان يتولى الجيش الحكم في البلاد ليكون بالمستطاع تأسيس حكومة قوية مستقرة تتولى تحقيق اماني العراق الوطنية اسوة بما سبق وان حدث في تركيا وايران . هذا وقد صار الفريق بكر صدقي ، قائد الفرقة الثانية زعيما لاولئك الضباط المطالبين بتولي الجيش السلطة في البلاد .

كان حكمت سليمان صديقا للفريق بكر صدقي وتمتد تلك الصداقة الى عام ١٩٣٣ عندما قضى بكر على التمرد التيارى وقتما كان حكمت وزيرا للداخلية . ومنذ ذلك الحين لم تتوقف الاتصالات بين الرجلين .

واثناء صراع المعارضة مع وزارة ياسين الهاشمي بدأ حكمت سليمان بتكوين ارتباط بين جماعة الاهالي والجيش عن طريق الفريق بكر صدقي .ورغم انضمام بكر الى جماعة الاهالي الا انه لم يحضر اجتماعاتها السرية سوى مرة واحدة وذلك لتخوف حكمت سليمان من ان الاتصالات المستمرة بالجيش قد تثير شكوك الحكومة . وفي اعقاب ارتباط بكر صدقي بجماعة الاهالي تقرر تنظيم حركة انقلابية تستهدف اقالة وزارة ياسين الهاشمي المتربعة على دست الحكم وحدث في تشرين الاول ١٩٣٦ . ان كان رئيس اركان الجيش طه الهاشمي متمتعا باجازة خارج العراق وكان بكر صدقي وكيلا عنه في رئاسة الاركان فاستغل بكر تلك الفرصة للقيام بالحركة الانقلابية ففي ليلة ٢٨ / ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ نفذ بكر صدقي الانقلاب بمساعدة الفريق عبد اللطيف نورى قائد الفرقة الاولى ومحمد علي جواد آمر القوة الجوية ، حيث زحفت قوات الفرقتين الثانية والاولى . والتي اطلق عليها اسم "القوة الوطنية الاصلاحية" من مراكزها في محافظة ديالى ووصلت الى مقربة من بغداد في الصباح الباكر من يوم ٢٩ تشرين الاول . وفي نفس ذلك الصباح ظهرت بعض طائرات القوة الجوية العراقية والقت مناشيرها على الاهلين تدعوهم الى السكينة وتخبرهم بواقع الحال . وقد جاء في تلك المناشير : ايها الشعب الكريم - لقد نفذ صبر الجيش المؤلف من ابنائكم من الحالة التي تعانونها من جراء اهتمام الحكومة الحاضرة بمصالحها ورغباتها الشخصية دون ان تكترث لمصالحكم ورفاهكم ، فطلب الى صاحب الجلالة الملك اقالة الوزارة القائمة وتأليف وزارة من ابناء الشعب المخلصين برئاسة السيد حكمت سليمان الذى طالما لهجت البلاد بذكره الحسن ومواقفه المشرفة . وبما انه ليس لنا قصد من هذا الطلب الا تحقيق رفاهكم فلا شك في انكم تعاضدون اخوانكم افراد الجيش ورؤسائه في ذلك ، وتؤيدونه بكل ما أوتيتم من قوة ، وقوة الشعب هي القوة المعول عليها في الملمات . وكانت المناشير موقعه من قبل قائد القوة الوطنية الاصلاحية الفريق بكر صدقي .

ادرك ياسين الهاشمي ووزارته حراجة الموقف فقدم استقالته «لاجتناب تعريض البلاد الى خطر القلاقل الداخلية» وذلك في اعقاب غارة جوية على العاصمة قامت بها طائرات القوة الجوية العراقية وعلى أثر ذلك عهد الملك غازي بتأليف الوزارة الى حكمت سليمان الذي أنتهى من تشكيلها في مساء يوم الانقلاب . هذا وقد كان جعفر العسكرى وزير الدفاع في حكومة ياسين الخسارة الرئيسية في الانقلاب حيث قتل عندما كان يحاول القيام بمفاوضات شخصية مع بعض الضباط الانقلابيين .وقد اعتبر مقتل جعفر العسكرى من الاخطاء الكبيرة التي ارتكبها الانقلاب اذ ادى فيما بعد الى قيام بعض الضباط من انصار جعفر بنشاط انقلابي كان سببا في اغتيال بكر صدقي نفسه .

احتفظ حكمت سليمان لنفسه بمنصب وزير الداخلية الى جانب رئاسته للوزارة ، وضمت الوزارة ثلاث شخصيات من جماعة الاهالي وهم جعفر ابو التمن وزير المالية وكامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات ويوسف ابراهيم وزير المعارف . واسند الى الفريق عبد اللطيف نورى منصب وزير الدفاع بينما كلف كل من ناجي الاصيل وصالح جبر بمنصبي وزير الخارجية ووزير العدلية على التوالي .وكان اول عمل قامت به وزارة الدفاع احالة رئيس الاركان (الفريق الاول) طه الهاشمي على التقاعد واسناد منصب رئاسة اركان الجيش الى قائد الانقلاب الفريق صدقي الذى فضل تسنم هذا المنصب كي يتمكن من السيطرة الفعالة على الجيش .

جرت مظاهرات في بغداد وفي بعض المدن العراقية الاخرى تأييدا للانقلاب وللوزارة الجديدة . وقد وزع في العاصمة آنئذ منشور تضمن مطاليب الشعب الآتية :

١) ازالة آثار الظلم الماضي (٢) تقوية الجيش تقوية عامة (٣) العفو العام عن المسجونين. السياسين (٤) فتح النقابات والصحف التي اغلقتها الحكومات السابقة (٥) تخفيف ويلات الفقر وايجاد الاعمال للعاطلين وتشجيع الصناعات المحلية . (٦) توحيد الحركات الشعبية في الاقطار العربية لتأمين تقدم هذه البلاد . (٧) التساوى في الحقوق بين العراقيين والتمسك بوحدتهم ونشر الثقافة والوقاية الصحية في جميع العراق .

وقد اصدرت الحكومة بيانا في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ شرحت فيه اسباب قيام الانقلاب والسياسة التي ستتبعها جاء فيه : -

١ - ان الظروف الاستثنائية التي اضطرت المخلصين من اخواننا الى ان يتكاتفوا ويتعاضدوا وضباط الجيش الاشاوس ، هي وليدة سياسة الحكومة الطاغية التي تجاوزت حدود الحكام المستبدين في تجاوزاتها غير القانونية وتحديها دستور البلاد فاستهانت بالدماء التي اهرقت وتفننت في اضطهادها الحريات ، فخنقت الصحف الحرة قبل ان تنشر ولاحقت الاحرار من ابناء البلاد اينما ساروا وحيثما توجهوا ... وانها لم تتنح عن كراسي الحكم الا بعد ان تركت الخزينة في عوز لا يستهان به

وعرضت بكثير من المشاريع الى الخطر .

٢ - فالحكومة المؤلفة وفق رغبات الشعب قائمة بما يكفل احلال الطمأنينة التامة لعامة ابناء الشعب وتطبيق العدل على الجميع .

٣ - تستهدف الحكومة تحسين الصلات الودية مع الدول بصورة عامة والدول المجاورة بصورة خاصة وتوثيقها الروابط مع الاقطار العربية .

٤ - من مبادىء الحكومة المقررة وضع خطة اصلاحية شاملة للمعارف وتقوية الثقافة التي تكفل الوحدة العراقية بحيث لا تتنافى مع ما ترمي اليه من تحقيق الوحدة العربية . وكذلك تعتزم الحكومة اعمار الاراضي بصورة عامة وتوزيع الاراضي الاميرية غير المملوكة وغير المفوضة وغير المزروعة منها على ابناء البلاد وفتح الطرق وتعبيدها وتوسيع الري والزراعة وتسهيل امور التجارة وتعميم الصناعة وتحسين الصحة .

ونال هذا البيان تأييدا من اوساط واسعة من ابناء الشعب غير ان طائفة من العناصر المتحمسة للقضية العربية انتقدته لعدم تأكيده على تحقيق الاماني العربية ، كما ان بعض الاقطاعيين وشيوخ العشائر لم يخفوا مناهضتهم للبيان لتضمنه مبدأ توزيع الاراضي . اما المنهاج الوزاري الذي صدر في ٩ كانون الاول فيماثل الى حد كبير المناهج التي كانت تقدمها الحكومات الاخرى وتضمن اعلان العفو العام وحرية الصحافة والانتخابات واسكان العشائر الرحل وتوزيع الاراضي على العوائل الفلاحية والقيام بالاصلاحات الادارية في جميع الدوائر من السجون الى جباية الواردات .

لقد فاجأ الانقلاب بريطانيا ، لذلك قام السفير البريطاني بزيارة رئيس الوزراء حكمت سليمان واستوضحه خطة حكومته فأجاب ان « الوزارة تؤكد على العلاقات الطيبة مع بريطانيا وتحترم العهود والمواثيق خاصة معاهدة سنة ١٩٣٠ » ومن جهة ثانية صارت بريطانيا تبدي قلقها من السياسة العسكرية التي اخذ الفريق بكر صدقي يجد في تحقيقها ، وكانت ترمي الى خلق قوة حقيقية في الجيش العراقي مع زيادة عدده وعدته . وقد نجح في عقد صفقات اسلحة مع ايطاليا والمانيا وتشيكوسلوفاكيا بعد ان تلكأت بريطانيا في امداد الجيش العراقي بالاسلحة خاصة بعد توسعه في اعقاب تطبيق قانون التجنيد الالزامي .

استندت وزارة حكمت سليمان على قاعدة التعاون بين جماعة بكر صدقي العسكرية وبين جماعة الاهالي الاصلاحية ولكن سرعان ما اتضح ان ثمة خلافا شديدا يكمن بين هاتين الجماعتين . فجماعة الاهالي كانت تريد تحقيق اهدافها الاصلاحية التي آمنت بها من قبل ، لذلك قدمت طلبا لتأسيس جمعية سياسية باسم « جمعية الاصلاح الشعبي » فاجيزت ونشر منهاجها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ . لكن الجمعية لم تباشر اي عمل واهمل امرها بعد نحو شهر من تأسيسها بسبب اتهامها بالتطرف ومعارضة بكر صدقي لها . اما بالنسبة لحكمت سليمان وبكر

صدقي فكانا اميل الى اقتفاء آثار الجمهورية التركية في نهضتها الحديثة على قدر ما تساعد ظروف العراق واحواله .

الى جانب ذلك فان تدخل بكر صدقي وبعض انصاره من العسكريين في الامور الادارية والسياسية صار يثير استياء جعفر ابي التمن وكامل الجادرجي . ولما وقعت اضطرابات عشائرية في الديوانية وقمعها الجيش بقسوة شديدة قدم جعفر ابو التمن وكامل الجادرجي ويوسف ابراهيم وصالح جبر استقالاتهم من الوزارة في ١٩ حزيران ١٩٣٦ . وبعد قبول تلك الاستقالات عين محمد علي محمود وزيرا للمالية عباس مهدي وزيرا للاقتصاد والمواصلات وعلى محمود الشيخ علي وزيرا للعدل وجعفر حمدي وزيرا للمعارف ثم استقال حكمت سليمان من وزارة الداخلية وعين مصطفى العمري وزيرا لها . بعد هذا وقفت وزارة حكمت سليمان المعدلة موقفا شديدا ضد الاتجاهات الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية وصارت تنكل ببعض الذين كانوا الى الامس القريب من اكثر مؤيديها حماسة .

ولما اخذ بكر صدقي يتدخل في شؤون البلاد الصغيرة والكبيرة بدأت الاشاعات تتردد حول مظاهر الدكتاتورية العسكرية التي يحاول اقامتها في البلاد . وخوفا من معارضي الحكم ، بدأ بكر صدقي وانصاره يعدون قائمة باسماء المعارضين العسكريين والمدنيين للتخلص منهم عن طريق الاغتيالات . لكن تلك الخطة لم تبق سرا فسرعان ما تناقلتها الالسن واوجدت بذلك جوا من الاضطراب والقلق في البلاد مما ادى بالتالي الى اسراع خصوم بكر في الجيش بوضع الخطط للتخلص منه . وفي الحقيقة ان افتقار بكر للخبرة السياسية والاستهتار الذي كان يتصف به المقربون اليه افقد بكر شعبيته بسرعة . الى جانب ذلك فان اصل بكر صدقي غير العربي وتلكؤ انصاره في العمل من اجل القضية العربية جعل العناصر القومية تتهمه بالاقليمية وبعدم التحمس لتحقيق الاماني العربية . كذلك فان نفي بعض السياسيين كياسين الهاشمي ورشيد عالي ونوري السعيد ، واغتيال جعفر العسكري كانا ايضا من العوامل التي خلقت النقمة ضد بكر زعيم الانقلاب . وعليه بدأ عدد من ضباط الجيش القوميين الى جانب الضباط الموالين لنوري السعيد وجعفر العسكري يرسمون الخطط للتخلص من بكر صدقي . وقد نجحت احدى تلك الخطط وذلك في ١١ آب ١٩٣٧ حيث قضي على الفريق بكر صدقي وآمر القوة الجوية في مطار الموصل عندما كانا يتهيآن للسفر الى تركيا لحضور المناورات العسكرية هناك .

كان اغتيال بكر صدقي بداية انقلاب عسكري جديد اذ تم الاتفاق بين الضباط المتهمين بعملية الاغتيال وبين آمر منطقة الموصل امير اللواء محمد امين العمري على الخروج على الحكومة القائمة وانذار الوزارة بالاستقالة . وقد ايدت حامية الوشاش في بغداد وبعض الوحدات الاخرى في انحاء العراق موقف آمرية منطقة الموصل فما كان من حكمت سليمان الا تقديم استقالة

وزارته في ١٧ آب ١٩٣٧ . وفي اليوم نفسه عهد الملك بتأليف الوزارة الى جميل المدفعي الذي كان يحظى بتأييد عدد لا يستهان به من قادة الجيش .

طبق جميل المدفعي سياسة « اسدال الستار » اي ترك الماضي بحسناته وسيئاته ومحاولة فتح صفحة جديدة .غير ان هذه السياسة لم ترق لاعداد كبيرة من العسكريين والمدنيين من مناهضي انقلاب بكر صدقي اذ اصروا على وجوب الانتقام من الخصوم وتغيير وزارة المدفعي الحيادية . ثم اخذ ضباط الجيش الذين شاركوا في القضاء على حكم بكر صدقي يجمعون قواهم من جديد تحت زعامة العقداء الاربعة صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب . وعندما عرفت وزارة المدفعي بفعاليات هؤلاء الضباط المريبة قررت ان تعالج الامر بسرعة وتبعد المشتبه بهم من الضباط الكبار الى اماكن نائية . غير ان العقداء الاربعة نجحوا في تهيئة قواتهم العسكرية في معسكر الرشيد لمعاكسة اي عمل مناهض لهم ، كما وجهوا في نفس الوقت انذارا يطلبون فيه استقالة وزارة المدفعي وتشكيل وزارة جديدة برئاسة طه الهاشمي او نوري السعيد . اذعن جميل المدفعي لذلك الانذار واستقالت وزارته في اليوم التالي الموافق ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ فاسند الملك رئاسة الوزارة الجديدة الى نوري السعيد وبذلك تم الانقلاب العسكري الثالث .

احتفظ نوري السعيد بمنصب وزير الخارجية وكالة بالاضافة الى رئاسته للوزارة . وكان من ابرز اعضاء الوزارة طه الهاشمي رئيس اركان الجيش السابق وشقيق ياسين الهاشمي وقد اصبح وزيرا للدفاع ، ورستم حيدر الذي كان من المغضوب عليهم في عهد انقلاب بكر صدقي اصبح وزيرا للمالية ، كما انيط بناجي شوكت منصب وزير الداخلية . غير ان الاخير ما لبث ان ترك منصبه بسبب اختلافه مع نوري السعيد في الشؤون الداخلية . اما رشيد عالي فقد عين رئيساً للديوان الملكي .

شملت الاعمال الاولى لوزارة نوري السعيد الثالثة الافراج عن الصحف المعطلة كافة والغاء الرقابة على الاشخاص والرسائل واطلاق سراح الموقوفين السياسيين واعادة الذين فصلوا من الخدمة الى مناصبهم . كما قامت الوزارة باحالة لفيف من الضباط من انصار وزارة المدفعي السابقة على التقاعد . والقى رئيس الوزراء خطابا في ٤ كانون الثاني ١٩٣٩ اكد فيه تفضيله النظام الديمقراطي على النظام الدكتاتوري ودعا جميع افراد الشعب للتعاون معه في تدعيم الحكم الدستوري الدمقراطي القائم في البلاد .

وفي عهد هذه الوزارة فوجىء الرأي العام في يوم ٦ آذار ١٩٣٩ باعلان بيان رسمي يتضمن اكتشاف مؤامرة اتهم في تدبيرها حكمت سليمان وفريق من السياسيين والضباط . ثم ذُكر فيما بعد ان المؤامرة كانت تستهدف قتل مالا يقل عن خمسين شخصية بارزة واغتيال الملك غازي وتنصيب الامير عبد الاله او الامير زيد مكانه . والفت محكمة خاصة حكمت على المتهمين بعقوبات صارمة

منها الاعدام ولكن ظروفا داخلية وخارجية حالت دون تنفيذ حكم الاعدام في اي شخص واكتفى بسجنهم . ومن المرجح ان المؤامرة المذكورة كانت زائفة اختلقها نوري السعيد وانصاره لتحقيق اغراض سياسية وشخصية .

وفاة الملك غازي :

بعد اقل من شهر وقع حادث وفاة الملك غازي من جراء اصطدام سيارته التي كان يقودها بنفسه في مساء الثالث من نيسان ١٩٣٩ . ولما كان هذا الملك قد حظى بمنزلة شعبية بسبب وطنيته وسياسته العربية التي كانت تقلق الجهات البريطانية لذلك رافق الاعلان عن وفاته وقوع اضطرابات عنيفة في بغداد وغيرها من مدن العراق . كما انتشرت شائعات تدين الانكليز ونوري السعيد وعبد الاله بقتل الملك غازي . وعلى كل التأم مجلس الوزراء في ٤ نيسان ١٩٣٩ وقرر اعلان الامير فيصل بن غازي ملكا على العراق باسم الملك فيصل الثاني . ونظرا لعدم بلوغ فيصل سن الرشد القانونية تقرر تسمية خاله الامير عبد الاله وصيا على عرش العراق .




Aliwayzi Abdulrahman
e-Book's Library

الفصل الثالث

التيارات الفكرية والسياسية :

شهد العراق خلال فترة الثلاثينات تيارات فكرية وسياسية متنوعة . فقد كان هناك اتجاه قومي متميز وهو في الاساس امتداد للاتجاه القومي الذي ظهرت بوادره في اواخر ايام الدولة العثمانية . والذي نمى واتسع نتيجة لاحداث الحرب العالمية الاولى والاحداث التي تلتها . كما ان اتصال العراقيين بعد الحرب بالعالم الخارجي وازدياد تأثر البعض من مثقفيهم بالتيارات الفكرية العالمية ادى الى ظهور نزعات سياسية واجتماعية جديدة لم يكن للعراقيين لهم بها عهد من قبل . لقد لعبت التيارات السياسية والفكرية وما كانت تحملها من فلسفات سياسية واجتماعية دورا مهما في توجيه الاحداث في العراق وفي رسم مستقبله السياسي .

المبحث الاول : التيار القومي :

كان الشعب العربي في العراق وسوريا في مقدمة من تبنى فكرة القومية العربية ومن دعا لها ، وتصدى للدفاع عنها . وكان الشعور القومي العربي ، الذي لم يزد في بداية الامر عن مشاعر تجيش في صدور الناس ورغبة في الاصلاح ودعوة الى احياء تراث الامة العربية والاعتزاز بلغتها وآدابها ، قد تحول الى حركة قومية لها اهدافها السياسية واتجاهاتها الفكرية المتميزة .

خرج العرب من الحرب العالمية الاولى ومن مؤتمر الصلح بتجارب مريرة . فقد تبددت اماني العرب في الوحدة والاستقلال ولعل السنوات القليلة التي تلت الحرب العالمية الاولى والتي مرقت فيها الاقطار العربية وفرضت عليها الهيمنة الاجنبية الاوربية تمثل احلك الايام في تاريخ الامة العربية . ولكن المحنة بحد ذاتها فتحت صفحة جديدة من صفحات نضال هذه الامة . فقد شهدت الفترة نمو الوعي القومي العربي وتزايد المقاومة العربية للسيطرة الاستعمارية .

العراق رائد القومية :

وارغمت ثورة العشرين في العراق الانكليز على االتخلي عن سيطرتهم المباشرة وعلى اقامة حكم اهلي فيه ، ونصب فيصل بن الحسين ملكا على العراق . وصارت الظروف في هذا الجزء من الوطن العربي اكثر ملائمة من سواه لنمو الحركة القومية العربية وبلورة افكارها واهدافها . فقد عاد الى العراق

الكثيرون من الضباط العراقيين خاصة اولئك الذين خدموا في جيش الشريف حسين وحاربوا مع الشريف فيصل ، واشتركوا في تحرير بلاد الشام ، وكان اغلبهم من دعاة القومية العربية ومن المؤمنين باهدافها ومثلها . كما جاء الى العراق عدد كبير من القوميين العرب من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين فرارا من ظلم الانكليز والفرنسيين ومن تعسفهم .

وصار العراق خلال فترة الثلاثينات ميدانا فسيحا للقوميين العرب ومجالا ملائما لبلورة الافكار القومية ولتحديد اهدافها . لقد اكد القادة القوميون ان الحكم القائم في العراق ليس الا كيان « مصطنع » خلفته بريطانيا لخدمة مصالحها ، وهو غير جدير بالبقاء الا اذا اتبعت حكومته سياسة قومية ثابتة تهدف الى خدمة اماني الامة العربية وترمي الى تحقيق وحدتها . وتضافرت عدة عوامل في هذه الفترة بالذات في زيادة الوعي القومي في العراق وفي تعميقه منها : انتشار المدارس وازدياد عدد المتعلمين ، ومنها الدور المهم الذي لعبه المدرسون السوريون واللبنانيون والفلسطينيون في مدارس العراق الثانوية والعالية في بث الافكار القومية . ثم اللقاءات والزيارات التي قام بها للعراق نفر من دعاة القومية وقادتها من الاقطار العربية الاخرى والقاؤهم الخطب والمحاضرات ، ان دور العراق القومي الطليعي اثار اهتمام الوطن العربي برمته ، وقد اشادت الصحف العربية في ارجاء الوطن العربي بذلك الدور ، وكثيرا ما وصف العراق ببروسيا العرب ووصف رجاله ببسمارك وكافور وغاربالدي العرب .

مظاهر النشاط القومي :

لقد كان للتيار القومي في هذه الفترة نشاطات متنوعة منها بالدرجة الاولى ذلك السيل من الكتابات والخطب التي جاءت لتوضح معنى القومية ولتحدد اهدافها ولتدفع عنها ما اراد البعض ان يلصقه بها من صفات كالعنصرية والاستعلاء والرجعية . لقد حاول القادة القوميون جاهدين تفنيد مثل تلك التهم فأكدوا الابعاد الانسانية للقومية واعطوا لها المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية التي تتماشى مع المثل العربية العليا وتنسجم مع روح العصر . من ذلك ما كتبه محمد مهدي كبة وهو احد الشباب القومي البارزين في جريدة البلاد بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٣٥ .

« وحركتنا القومية حركة بعث وتجديد ترمي ار خلق الامة العربية خلقا جديدا بافراغها في مصهر العروبة المحصنة وتنقيتها مما علق بها من اوضار وادران لتتجلى مواهبها وخصائصها الخلقية الكامنة ولتساهم في استكمال بناء المدنية والحضارة كما يتطلبه العصر الحاضر فتؤدي رسالتها القومية في القرن العشرين كما ادتها في القرون الماضية ، غير اننا يجب ان نثبت امام تيار المدنية الغربية الجارف ونحافظ على كياننا وشخصيتنا القومية من الانحلال والتفسخ ، فلا نسترسل لمجاراتها ومحاكاتها بدون تردد ولا تورع بل نقتصر على اقتباس النواحي الفنية والعلمية التي هي كل ما للمدينة الغربية من حسنات

الى جانب الكثير من سيئاتها والتي لا يعوزنا غيرها في نهضتنا القومية ولنحرص بعد ذلك كل الحرص على الاحتفاظ بتراثنا الروحي والخلقي الذي هو منشأ عزنا وسر عظمتنا وعنوان فخرنا اذا اردنا ان نعيش كأمة لها طابعها الخاص وشخصيتها الممتازة بين امم الارض » .

ورد محمد مهدى كبه في نفس المقال على الزعم القائل بان الحركة القومية نزعة ارستقراطية او هي تؤول على الاقل الى خدمة مصالح الطبقة المستغلة وذلك بتوجيه الجماهير الى النواحي المعنوية لتصرفها عن قضاياها المصيرية واحتياجات حياتها الاساسية ، فكتب : (حركتنا القومية تهدف قبل كل شئ الى خدمة الطبقات العاملة المنتجة وتعتبرها العناصر الحية الفعالة في جسم الامة وتسعى بكل مالديها من وسائل لتزيل عنها اسباب البؤس والشقاء وتوفر لها وسائل الرفاه والسعادة ، لان القومية تعتبر الامة شخصية اجتماعية واحدة كشخصية الجسم الحي) .

وقد نشر ساطع الحصرى عددا كبيرا من المقالات في الصحف العراقية والسورية والمصرية دافع فيها عن القومية العربية ووضح اهدافها ورسم معالمها .

وقد كتب في مذكراته وكان يتكلم عن فترة الثلاثينات في العراق انه على الرغم من انتشار فكرة القومية العربية وفكرة الوحدة العربية انتشارا يدعو الى الارتياح ، فان الفكرة كانت لاتزال بحاجة الى مزيد من التوضح والاعلام ، فقد كان عليها ان تقاوم ثلاثة تيارات تعارضها من ثلاث نواحي مختلفة ، وهذه التيارات هي : -

التيار الذى كان يدعو اليه رجال الدين ، وكان هؤلاء يؤكدون الوحدة الاسلامية ويرون فيها بديلا ملائما للوحدة العربية . والتيار الثاني وكان ينادى به بعض اليساريين ، ووجهة نظرهم عالمية امية لاترى في القومية والوحدة ما يتلأم ومعتقداتها . والتيار الثالث يتمثل في الدعوة الاقليمية الضيقه فلا تتعدى نظرة اصحاب هذا التيار حدود الاقليم الذى يعيشون فيه ويرون انه من الافضل ان يحتفظ العراقي بعراقيته والسورى بسوريته والمصرى بمصريته ، دون وحدة اسلامية او عربية .

والواقع ان التيار القومي العربي اثبت جدارته واستطاع ان يثبت في وجه جميع التيارات الانفة الذكر وكانت حيويته ونشاطه تفوقان حيوية ونشاط التيارات الاخرى .

ولعل من ابرز المظاهر الاخرى لنشاط الحركة القومية في هذا الوقت ، ظهور جمعية الجوال العربي وتأسيس نادى المثنى بن حارثة الشيباني والفعاليات التي قام بها ، وكذلك تشكيل جمعية الدفاع عن فلسطين وظهور نظام الفتوة .

جمعية الجوال العربي :

وهي جمعية ذات طابع قومي وحدوى ، ظهرت في اوائل الثلاثينات ، أسسها اساتذة دار المعلمين الابتدائية والاعدادية المركزية في بغداد ، وانضم اليها في بداية الامر طلاب دار المعلمين الابتدائية وطلاب الاعدادية المركزية . واخذت هذه في الاتساع حيث بلغ عدد اعضائها نحو(١٥٠) عضوا في عام ١٩٤١ ، من هؤلاء اكرم زعيتر وفريد زين الدين وخالد الهاشمي ومتي عقراوي ودرويش المقدادي وناجي معروف .كما ان عددا كبير من ضباط الجيش العراقي البارزين كانوا اعضاء فيها منهم خير الله طلفاح وناجي طالب ورجب عبد المجيد .

واخذت هذه الجمعية على عاتقها بث الوعي القومي والدعوة بحماسة الى الوحدة العربية الشامله ، كما انها تبنت تنظيما شبه عسكرى . واخيرا وجه اغلب الاعضاء نشاطهم الى نادى المثنى بعد تأسيسه وهكذا أختفت هذه الجمعية الرائدة .

نادى المثنى بن حارثة الشيباني :

وكما ذكرنا يمثل ابرز مظاهر النشاط القومي . وقد قامت بتأسيس هذا النادي في عام ١٩٣٥ لجنة من الشباب القومي .والحقيقة ان منتصف الثلاثينات شهد صراعا ايدولوجيا متميزا في العراق .وقد رأى فريق من الشباب القومي أن تأسيس مثل هذا النادي سيلم شعثهم ويوثق الرابطة بينهم وسيوحد صفوفهم لمواجهة التيارات المناهضة الاخرى وقد حدد محمد مهدى كبه وهو احد اعضاء النادى البارزين ، اهداف نادى المثنى فكتب : بعث الروح القومي بين ابناء الشعب وايقاظ شعور المواطنة العربية العامة في نفوسهم ، والعمل على احياء التراث القومي ، ونشر الثقافة العربية بين افراد المجتمع ، الى غير ذلك مما يخلق في الشباب روح الاعتزاز بقوميته وماضي أمته » .

وقد انضم الى نادى المثنى مجموعة كبيرة من الشباب من محامين واساتذة واطباء وطلاب . وعقد المسؤولون فيه كثيرا من الاجتماعات العامة حيث القيت الخطب والمحاضرات في مختلف المواضيع الادبية والتاريخية والاجتماعية . كما ان النادى قام باصدار عدد من الكتب والرسائل . وقام ايضا بتنظيم الزيارات لاعضائه لمواقع الاثار التاريخية العربية ، واستقبل النادى الوفود والشخصيات العربية . ورتب لهم اللقاءات وتبادل معهم الخطب والحوار واولى نادي المثنى اهتماما كبيرا لمشاكل الوطن العربي

كقضية فلسطين وسوريا . والواقع ان نادى المثنى بن حارثة الشيباني قام بدور هام في تعميق الوعي القومي العربي في العراق خلال فترة الثلاثينات ·

جمعية الدفاع عن فلسطين :

وقد اسست هذه الجمعية عام ١٩٣٦ وكانت برئاسة طه الهاشمي ، وانضم اليها الكثيرون من القادة القوميين ، واتخذت الجمعية من نادى المثنى مقرا لها ، وكان من اعضائها البارزين سليمان فيضي ، ومحمد مهدى كبه وصديق شنشل وسعيد الحاج ثابت · وعقدت جمعية الدفاع عن فلسطين كثيرا من الاجتماعات حيث القيت فيها الخطب والمحاضرات حول المشكلة الفلسطينية بشكل خاص والمشاكل العربية بشكل عام · وبالاضافة الى نشاط الجمعية الثقافي والاعلامي ، قامت الجمعية بجمع التبرعات المالية لنصرة القضية الفلسطينية ·

نظام الفتوة :

وتشريع نظام الفتوة وتطبيقه هو مظهر آخر من مظاهر قوة التيار القومي وحيويته لقد صدر قانون الدفاع الوطني عام ١٩٣٥ حيث فرض بموجبه التجنيد الالزامي لجميع ابناء العراق ، وقد اعتقد البعض انه لابد من تزويد طلاب المدارس الثانوية ودور المعلمين ببعض المبادى العسكرية والتدريبات . فاقترح نظام الفتوة ،وخلاصته قيام الشبان بطائفة من التدريبات العسكرية وذلك عندما يبلغون سن خدمة العلم الذى ينص عليه قانون الدفاع الوطني وهم لايزالون في مدارسهم . ·

وصدر اول قانون للفتوة في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٥ ، وقد جاء في المادة الثانية من نظام الفتوة بان الغاية منه « تعويد الفتيان على خشونة العيش وتحمل مشاق وخصال الرجولة والمفاداة ، وتدريبهم على التمارين العسكرية والرماية وما يتبعها من خصال حب النظام » · وينص النظام كذلك على قيام الطلبه بدورات يقضونها في مخيمات خاصة لاتقل دورة المخيم عن شهر واحد ، كما نص على قيام وزارة المعارف على ادخال المعلومات والمصطلحات العسكرية وتاريخ الحرب في مناهجها .

وقد رأى البعض ان هناك نقصا خطيرا في النظام لانه ترك امر الانخراط في الفتوة اختياري ولانه اقتصر على طلاب المدارس الثانوية ودور المعلمين من دون ان يشمل طلاب المدارس العالية . ولذا صدر نظام آخر في عام ١٩٣٩ جعل الفتوة الزامية وتشمل جميع طلاب المدارس المتوسطة والثانوية ودور المعلمين والعالية . وكان سامي شوكت مديرا عاما للمعارف عند صدور القانون . ويبارك ساطع

الحصري في مذكراته هذا النظام الجديد للفتوة ولكنه يعلق فيقول : ... غير ان سامي شوكت عندما وضع هذا النظام اطلق العنان على نوازع حب الظهور والمظاهر من ملابس ورتب وشارات .

المبحث الثاني – التيار الاشتراكي :

فكرة العدالة الاجتماعية والدعوة الى الاخاء والمساواة وتضييق الفروق بين الافراد والطبقات ، من الامور المعروفة في العالم الاسلامي عامة وفي الوطن العربي خاصة . فهذه مبادىء نادى بها الاسلام وتبناها المسلمون الاوائل . والشيء الجديد في الامر هو ان مثل هذه المفاهيم قد جاءت الان من مصادر غربية اوربية وبمعاني محددة ودقيقة ومنهجية . وقد نادى بها في العراق نفر من الشباب المتخرجين في الكليات العراقية خاصة كلية الحقوق ، وأهم من هؤلاء اولئك النفر الذين توفرت لهم الفرصة في العشرينات ، للدراسة في الجامعات الاوربية والامريكية ، فاطلعوا عن كثب على الاتجاهات الفكرية والسياسية الاوربية وتأثروا بالتيارات الاشتراكية العالمية . وهذه في الاساس جاءت نتيجة مباشرة او غير مباشرة للثورتين الكبرتين الثورة الفرنسية والثورة الصناعية .

جماعة الاهالي :

وانتظم اولئك الشباب منذ اوائل الثلاثينات في جماعة عرفت بـ « جماعة الاهالي » وقد دعت هذه الجماعة منذ البداية الى الديمقراطية بمفهومها الاوربي الغربي ، ودافعت عن مثل الثورة الفرنسية ومبادئها ، وقد اصدرت جماعة الاهالي صحيفة ناطقة باسمها معبرة عن آرائها هي (جريدة الاهالي) ، ومنها اخذ اسم جماعة االاهالي ، التي صدر العدد الاول منها في ٢ كانون الثاني عام ١٩٣٢ . وكان صاحب الجريدة ومديرها المسؤول المحامي حسين جميل . وكانت المقالة الافتتاحية في العدد الاول منها بهذا العنوان « منفعة الشعب فوق كل المنافع » .

قام كل من عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد وعبد القادر اسماعيل في بلورة افكار جماعة الاهالي وفي توجيهها توجيها اشتراكيا . والاول خريج الجامعة الامريكية في بيروت . وقد سافر الى الولايات المتحدة الامريكية لاتمام دراسته في جامعة كولومبيا ، وتشبع اثناء دراسته هناك بالمبادىء الاشتراكية وقرأ كثيرا عن الثورة البلشفية في روسيا وعن تطور الاتحاد السوفياتي . اما محمد حديد فهو من اسرة موصلية ثرية ومحافظة . تخرج في كلية السياسة والاقتصاد التابعة لجامعة لندن . وكان هارولد لاسكي المفكر الاشتراكي الذائع الصيت احد اساتذته .

الشعبية :

كان الاتجاه الاشتراكي واضحا عند عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد ، وجماعة الاهالي بشكل عام ، ولكنهم فضلوا عدم استعمال لفظة الاشتراكية فيما يدعون اليه ، وذلك لان هـــذه اللفظة كانت لا تزال تستفز قطاعات كبيرة من الرأي العام العراقي في اوائل الثلاثينات . لقد فضلت جماعة الاهالي استعمال كلمة « الشعبية » ، واصدرت جماعة الاهالي عددا من الكراسات والكتب منها كتاب بجزئين باسم الشعبية ، حاول فيه المؤلف عبد الفتاح ابراهيم توضيح معنى الشعبيـــة . وقد استعرض في الجزء الاول تطور الفكر السياسي منذ عهد الاغريق والى قيام الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ . وفي الجزء الثاني اعطى المعنى الدقيق للشعبية كما تدعو اليها جماعة الاهالي . والواقع ان الجزء الثاني من الكتاب يمثل المنهج العام لجماعة الاهالي .

والشعبية بموجب هذا المنهج تدعو الى سعادة جميع الناس . من دون تمييز بين الافراد والطبقات ، بسبب الثراء والنسب والدين . وتدعو الشعبية كذلك الى اصلاح شامل في العراق . انها تؤكد على الجماهير دون الافراد . وفي الوقت نفسه تؤكد الشعبية على حقوق الانسان الاساسية ، كالحرية والاخاء والمساواة والتحرر من الخوف والتعسف والظلم . ووجود الحكومة امر ضروري بالنسبة للشعبية . وعلى الحكومة الاهتمام بالصحة والتعليم وعليها كذلك توفير فرص العمل للجميع . ومن هذا يتضح ان الشعبية تمثل حلا وسطا بين الاشتراكية واللبرالية ، فهي من ناحية تؤكد دور الدولة الاساسي في رسم معالم الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وهي من ناحية ثانية تتشبث بحقوق الفرد الاساسية . وهي تعترف بالنظام البرلماني المبني على التمثيل الصحيح للشعب . والشعبية في الوقت نفسه تختلف عن الاشتراكية واللبرالية لانها لا تعترف بالفردية المطلقة ، كما تراها اللبرالية ، بـــل تدعو الى الجماعية ، وتختلف عن الماركسية فهي لا تؤكد الصراع الطبقي ولا تدعو الى الثورة ، بـــل تفضل التطور السلمي ، وتعترف بوجود الاسرة والدين وتريد الابقاء على المؤسسات الدينية ، وهـــي لا تولي القومية اهمية كبيرة ، بل انها لا تريد استخدام هذه اللفظة وتفضل استعمال كلمة الوطنية بدلا منها .

وبالاضافة الى كتاب الشعبية قامت جماعة الاهالي بنشاطات ثقافية اخرى ، فقد قام محمد حديد بترجمة مجموعة من المقالات لهارولد لاسكي حول الاشتراكية وحول الحركة التعاونيـــة . وكتب عبد القادر اسماعيل كتابا حول مشاهداته في اهوار العمارة . وكتب عبد الفتاح ابراهيـــم كتابا آخر عنوانه « على طريق الهند » .

ودعت جريدة الاهالي في مقالاتها الى تأميم شركة كهرباء بغداد وطالبت بتأسيس مصرف اهلي وطني وانتقدت « قانون حقوق وواجبات الزراع » لما فيه من تعسف بالنسبة للفلاحين . كما

طالبت بسن قانون لضريبة الميراث وبالغاء قانون دعاوي العشائر ، ودعت كذلك الى اناطة امـــر تعطيل الصحف بالسلطة القضائية بدلا من اناطتها بالاجهزة الادارية .

جماعة الاهالي ي المجال السياسي :

بقي نشاط جماعة الاهالي محصورا لسنوات عديدة في النطاق الاعلامي والفكري بعيدا عن المجال السياسي الفعلي ، ولكن الصراع بين فئات الطبقة الحاكمة على السلطة بعد وفاة الملك فيصل الاول ومحاولة بعضها التنكيل بالبعض دفع بعض الساسة التقليديين الى التقرب من جماعة الاهالي للاستعانة بها ضد خصومهم . ومن ثم فقد صار لجماعة الاهالي وزنها السياسي ، وفسحت لها الاحداث المتعاقبة مجالا لدخول المعترك السياسي .

واكتسبت جماعة الاهالي قوة معنوية وسياسية كبيرة باستمالتها شخصيتين وطنيتين مهمتين هما : كامل الجادرجي ومحمد جعفر ابو التمن . والاول كان احد الشخصيات البارزة في حزب الاخاء الوطني الذي كان برأسه ياسين الهاشمي ولكنه اختلف مع الحزب المذكور لمواقف هـــذا الحزب الانتهازية من المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ . وقد اعتزل كامل الجـادرجي السياسة نتيجة لذلك . وفي هذا الوقت اعتزل محمد جعفر ابو التمن رئيس الحزب الوطني العمـل الحزبي لاختلافه مع بقية اعضاء الحزب . وحدث ان كلا الرجلين استهوتهما جماعة الاهـــالي واعجبا بافكار هذه الجماعة التي كانت تعبر عنها جريدة الاهالي . فكان هناك تقارب وتفاهـــم استفادت منه جماعة الاهالي . وعندما عطلت الجريدة الاهالي عام ١٩٣٤ ، حصل كامـــل الجادرجي على امتياز لجريدة جديدة باسم « صوت الاهالي » صارت هي الناطقة باسم جماعة الاهالي . وقد صدر العدد الاول منها في ٤ آذار عام ١٩٣٤ .

. وجاءت الخطوة المهمة الاخرى بالنسبة الى جماعة الاهالي عندما حدث تقارب وتفاهـــم بينها وبين حكمت سليمان . وكان هذا من كبار الساسة العراقيين في تلك الفترة . وهو من صميـــم الفئة الحاكمة . وكان حكمت سليمان قد اختلف مع ياسين الهاشمي عندما ألف هذا وزارتـــه الثانية في آذار ١٩٣٥ ، وذلك على اثر استقالة وزارة المدفعي . فقد طلب ياسين الهاشمي من حكمت سليمان المساهمة في الوزارة الجديدة ، فعبر حكمت عن رغبته في تولي وزارة الداخلية . ولم يستطع ياسين الهاشمي تلبية تلك الرغبة وذلك لان رشيد عالي الكيلاني كان هو الآخر يريد تلك الوزارة ، وكان ياسين الهاشمي يفضل ان يخصه بها دون حكمت سليمان . لقد سخط حكمت سليمان غاية السخط وعبر عن سخطه بعدم اشتراكه بالوزارة ، ثم صار من اشد خصوم ياسين الهاشمي ومن الد معارضيه . وقد دفعه هذا الى التقارب والتعاون مع خصوم الهاشمي الآخرين . فتقرب الى كامل الجادرجي ومحمد جعفر ابو التمن وهذان بدورهما قرباه الى جماعة الاهالي وهكذا صـــارت

جماعة الاهالي كتلة سياسية قوية معارضة لياسين الهاشمي .

وجاءت الخطوة الحاسمة والاخيرة في احكام الطوق على وزارة الهاشمي عندما حدث التقارب بين حكمت سليمان والفريق بكر صدقي قائد الفرقة الثانية . وهكذا قام بكر صدقي بالانقلاب العسكري الاول في ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٣٦ . واطيح بياسين الهاشمي وقتل وزير الدفاع جعفر العسكري وشرد بقية اعضاء الوزارة الهاشمية الثانيـــــة .

جماعة الاهالي تشارك في الحكم :

والف حكمت سليمان وزارة جديدة ، واسهم فيها شخصيات بارزة من جماعة الاهـــالي وقد اسندت وزارة المالية فيها الى محمد جعفر ابو التمن واسندت وزارة الاقتصاد والمواصلات الى كامل الجادر ي كما دخل عدد كبير من هذه الجماعة الى البرلمان العراقي . وبعد مدة قليلة مـــن كامل الجادرجي كما دخل عدد كبير من هذه الجماعة الى البرلمان العراقي . وبعد مدة قليلة مـــن مباشرة وزارة حكمت سليمان اعمالها قام لفيف من جماعة الاهالي بتأسيس جمعية سياسية اطلق عليها اسم « جمعية الاصلاح الشعبي » كان من بين مؤسسيها ثلاثة من الوزراء وعد من اعضـــاء البرلمان . وقد نشرت في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٦ منهاجا مفصلا لها وجاء في الغاية من تأسيسها السعي للقيام باصلاح سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي يعود نفعه على عامة افراد الشعب ، ويحقق تقدم الشعب ويقضي على الاستغلال ، وتضمن منهاجها مشاريع طموحة للاصلاح في مختلف المجالات . ولكن الجمعية حلت بعد نحو شهر من تأسيسها وذلك على اثر تزايد الشكوك حول موقف الوزارة من القضايا القومية وازدياد الشبهات حول اندفاعاتها اليسارية . وقد ادى الضغط المتزايـــد على حكمت سليمان الى الابتعاد عن زميليه السابقين كامل الجادرجي ومحمد جعفر ابو التمـــن . وانتهى الامر بهذين الوزيرين الى الاستقالة مع وزيرين آخرين وخروجهم جميعا من وزارة حكمت سليمان في حزيران ١٩٣٧ . وانفصمت عرى التعاون بين حكمت سليمان وجماعة الاهالي باستقالة كامل الجادرجي ومحمد جعفر ابو التمن من الوزارة .

التيار الاشتراكي في اواخر الثلاثينات :

وعلى النقيض من التيار القومي الذي اظهر نشاطا متزايدا في اواخر الثلاثينات ، فان التيـــار الاشتراكي شهد تقهقرا وفتورا ملحوظين في تلك الفترة . ويقال في تفسير ذلك ان الافكار الاشتراكية والمفاهيم التي نادت بها جماعة الاهالي سابقة لاوانها بالنسبة الى الذهنية العامة لتلك الحقبـــة من الزمن . فقد وصفت بالتطرف بل الصق بها خصومها تهمة الشيوعية ، ولعل التفسير المهم الآخر هو ما قيل عن قلة اكتراث جماعة الاهالي بالقومية العربية ومجافاتها لها وما اظهرته من قلة تحمس للوحدة العربية ، وان ولاء اقطابها لم يكن للوحدة العربية بل كان مشتتا بين الاممية الشاملـــة

والاقليمية الضيقة . هذا وقد اسهم تعاون جماعة الاهالي مع حكمت سليمان وبكر صدقـــي وتأييدها الانقلاب العسكري واشتراكها في حكومة هذا الانقلاب في تعزيز التهم الآنفة الذكـــر . وقد اثيرت شكوك كثيرة حول المواقف الشخصية لكل من حكمت سليمان وبكر صدقي من القضايا العربية والقومية .



الفصل الرابع

امتياز النفط :

تعديل اتفاقية عام ١٩٢٥ : -

نصت اتفاقية النفط لعام ١٩٢٥ على ان على شركة النفط التركية ان تختار خلال ٣٢ شهرا من تاريخ الامتياز ، اي (ان يتم الاختبار قبل ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٢٧) ٢٤ قطعة مساحة كل منها ثمانية اميال مربعة لاستثمارها الخاص . ومضى الموعد المحدد دون ان تخبر الشركة اختيارها وطلبت مزيدا من الوقت . فوافقت الحكومة العراقية على تمديد المدة التي يجب ان يتم فيها اختيار القطع من قبل الشركة لسنة واحدة . ومع هذا لم يتم الاختيار ، بل ان الشركة طالبت الآن بتعديل اتفاقية عام ١٩٢٥ برمتها . وقد استجابت الحكومة العراقية لطلب الشركة وبدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية والشركة . واستغرقت المفاوضات مدة طويلة وانتهت بتوقيع اتفاقية جديدة في ٢٤ آذار عام ١٩٣١ . تخلصت الشركة بموجب هذه الاتفاقية الجديدة من ذلك الشرط الخاص باختيار ٢٤ قطعة بمساحة قدرها ١٩٢ ميلا مربعا ، وصار امتيازها يشمل الاراضي الواقعة الى شرقي نهر دجلة في ولايتي بغداد والموصل والتي تبلغ مساحتها ٣٢٠٠٠ ميلا مربعا ، وحذف ذلك البند الذي يخول العراق الحق في اختيار قطع معينة يستطيع عرضها للاستثمار بالمزايدة . ثم اعفيت الشركة من اي تحديد لمدة معينة لقيامها بالحفر والتنقيب واعطيث حرية كاملة في كيفية تنفيذ الامتياز الممنوح لها .

وتعهدت الشركة لقاء ما حصلت عليه من فوائد بما يلي :

١ - بدفع فوائد سنوية لا تقل عن ٤٠٠٫٠٠٠ باون ذهب الى الحكومة العراقية للفترة التي تسبق انتاج النفط على ان تسترجع الشركة نصفها من العوائد المعينة في الاتفاقية في السنوات المقبلة (اي بعد ما يتم الانتاج والاستثمار) .

٢ - تدفع الشركة الى الحكومة العراقية عندما يتم الانتاج اربعة شلنات ذهب عن كل طن ولمدة عشرين عاما . ويزداد هذا المبلغ او ينقص تبعا لارتفاع او هبوط مقدار ارباح الشركة او خسائرها على ان لا يقل الحد الادنى لما تدفعه الشركة للحكومة عن شلنين ذهب ولا يزيد عن ستة شلنات ذهب .

٣ - تتعهد الشركةابانشاء خط للانابيب ذي قدرة على حمل ما لا يقل زنته عن ثلاثة ملايين

طن من النفط سنويا ، وان يتم انشاء هذا الخط في امد لا يتأخر عن ٣١ كانون الاول عام ١٩٣٥ .

٤ - تعهدت الشركة بتجهيز العراق بمنتجات النفط للاستهلاك المحلي باسعار تثبت بالاتفاقية ، على ان تكون هذه قابلة للتغيير بتغير اسعار النفط في الاسواق العالمية .

هذا وخولت الشركة الحق بانشاء سكة حديدية قد تكون ضرورية لمد الانابيب . ولكن الشركة لم تلتزم بانشاء مثل هذه السكة .

الشركات المنتمية :

تمثل شركة نفط العراق المحدودة الشركة الام بالنسبة لجميع شركات النفط العاملة في العراق وشركة نفط العراق تقوم باستثمار النفط مباشرة في كل المنطقة الواقعة شرقي نهر دجلة باستثناء منطقة صغيرة على الحدود العراقية الايرانية تمتلك الامتياز فيها شركة النفط الفارسية . وبالاضافة الى هذا فان شركة نفط العراق المحدودة لها امتيازات اخرى باسم شركات تحمل اسماء مختلفة ولكنها في الحقيقة منتمية اليها وتابعة لها . من هذه :

١ - **شركة نفط الموصل المحدودة :** -

حصلت مجموعة من المستثمرين البريطانيين والايطاليين والالمان والسويسريين عام ١٩٣٢ على امتياز من الحكومة العراقية يتعلق باستخراج النفط من المنطقة الشمالية الغربية من العراق (غرب نهر دجلة) ، ولتحقيق هذا الغرض أسست مجموعة المستثمرين شركة باسم (شركة حقول نفط الموصل المحدودة) . غير ان هذه الشركة واجهت فيما بعد مصاعب في العمل ومشاكل مالية ، واضطرت الى بيع اسهمها الى شركة نفط العراق عام ١٩٣٦ . وقد قامت الاخيرة في سنة ١٩٤١ بتغيير اسم (شركة حقول نفط الموصل المحدودة) الى اسم (شركة نفط الموصل المحدودة) . وحفرت الشركة خلال فترة الثلاثينات والاربعينات ما يزيد على ١٤٠ بئرا وتم اكتشاف كميات كبيرة من النفط ، ولكن نوعية النفط لم تكن من النوع الجيد وذلك لكثرة نسبة الكبريت فيه .

٢ - **شركة نفط البصرة المحدودة :**

وهذه شركة اخرى منتمية الى شركة نفط العراق المحدودة . وقد حصلت شركة نفط البصرة على امتيازها في ٢٩ تموز عام ١٩٣٩ ، ومدة الامتياز ٧٥ يوما ، ومنطقة الامتياز القسم المتبقي من العراق . وتشمل جميع الاراضي العراقية التي هي خارجة عن مناطق امتياز الشركات الآنفة الذكر .

وتتمتع منطقة امتياز شركة نفط البصرة المحدودة باهمية خاصة وذلك لقربها من حقول النفط في الكويت والمملكة العربية السعودية وبقية مناطق الخليج العربي .

مشاكل العوائد بين الحكومة العراقية والشركة :

على الرغم من الارباح الهائلة التي جنتها شركة نفط العراق المحدودة من احتكارها لنفط العراق فان الفوائد التي جناها العراق كانت ضئيلة لا تتناسب ابدا مع ارباح الشركات الاحتكارية .

لقد نصت اتفاقية عام ١٩٣١ على ان شركة نفط العراق المحدودة ملزمة بدفع عوائد الى الحكومة العراقية قدرها ٠٠٠ ر ٤٠٠ باون ذهب كل عام ابتداء من توقيع الاتفاقية وحتى بداية تصدير النفط الخام بانتظام . على ان تدفع بعد ذلك (٤) شلنات ذهب عن كل طن . وتزداد او تنقص هذه العوائد تبعاً لارتفاع او هبوط ارباح او خسائر الشركة ، على ان لا يقل الحد الادنى للعوائد عن شلنين من ذهب ولا يزيد الحد الاعلى عن ستة شلنات من الذهب .

والمشكلة الرئيسية التي واجهت الحكومة العراقية هي جهلها بمقدار الارباح وكمية الانتاج وطريقة الاعمال . فقد كانت وسائل الشركة في البيع معقدة غاية التعقيد . والمعلومات التي كانت تقدمها الشركة الى الحكومة عن عمليات الانتاج والتصفية والبيع ناقصة وبعيدة كل البعد عن الواقع . فالنفط الخام الذي تنتجه شركة نفط العراق يباع الى الجماعات المكونة لشركة نفط العراق بسعر كيفي . ثم ان النفط الخام المنتج من حقول العراق يصفى وينقل ويباع من قبل شركات هي تابعة او منتمية الى شركة نفط العراق . والربح الحقيقي يذهب الى هذه او تلك من الشركات من دون ان يكون باستطاعة الحكومة العراقية الحصول على معلومات وافية عن الانتاج والارباح .

لقد ادركت السلطات العراقية هذه الحقيقة منذ بداية قيام شركة نفط العراق المحدودة بالاستثمار . وفي شباط عام ١٩٣٥ فاتحت الحكومة العراقية الشركة بموضوع تحديد الارباح فكتبت الى الشركة تقول : « نرجو ان تقدموا الينا معلومات مفصلة عن معدل السعر الحقيقي لكل طن من النفط حيثما كان محل البيع وعن معدل الكلفة لكل طن تنتجه الشركة » .

ولجأت شركة نفط العراق الى المماطلة في الاجابة ، واستمرت الحكومات العراقية المتعاقبة في محاولاتها لمعرفة المزيد من المعلومات عن الانتاج والارباح . وفي عام ١٩٣٧ طالبت الحكومة العراقية بتنظيم الحسابات على اساس اسعار السوق الحقيقية لمنتجات النفط والارباح الحقيقية التي حصلت عليها الشركة من بيع منتجات النفط الخام العراقي ومقادير تلك المنتجات لكي تتمكن الحكومة العراقية من مقارنة كل ذلك مع اسعار السوق العالمية السائدة . واجابت الشركة على استفسارات الحكومة العراقية بانه ليس في وسع الشركة ابدا تجهيز مثل هذه المعلومات الى الحكومة العراقية ، طالما ان النفط العراقي الخام لا يباع بشكل منفرد . فهو يمزج بالنفط الخام لاقطار اخرى . وتجري

على المزيج عمليات التصفية والنقل . ولهذا لا يمكن معرفة السعر الحقيقي للنفط العراقي المصفى والمعروض للبيع في الاسواق العالمية . ولم تحقق الحكومة العراقية شيئا من مطاليبها السابقة وبقيت قضية العوائد غير مرضية للجانب العراقي . وفي عام ١٩٤٧ عادت الحكومة العراقية الى مطالبتها الشركة بتقديم حساب عن كلفة النفط العراقي الخام على الحدود العراقية والمعلومات الاخرى التي تساعد على تحديد الارباح . وعادت الشركة الى ادعاء انها باستحالة تقديم مثل تلك المعلومات .

مشكلة المنتجات النفطية المبيعة داخل العراق :

ولم تكن مشكلة العوائد هي المشكلة الوحيدة بين العراق وشركة النفط ولم تكن هي الامر الوحيد الذي تجاهلت فيه الشركة مصالح العراق ، بل كانت هناك امور اخرى كثيرة منها المنتجات النفطية المبيعة داخل العراق والتي تحتاجها البلاد للاستهلاك المحلي . فقد نص امتياز عام ١٩٣١ بضرورة تجهيز العراق بالمنتجات النفطية لسد حاجته المحلية من النفط (الكروسين) والبنزين ونفط الوقود . وحددت الاسعار بـ ٦٨ ر ١٠ من البنسات لكل غالون من البنزين و ٧ بنسات لكل غالون من النفط و ٢٥ ر ٢ من البنسات لكل غالون من نفط الوقود . ولكن الشركة عمدت الى زيادة الاسعار بحجة تغير اسعار النفط في الاسواق العالمية وطالبت الحكومة العراقية شركة النفط بوضع قاعدة ثابتة تحتسب بموجبها اسعار المنتجات النفطية المبيعة في العراق ، ووضعت تلك القاعدة التي تم بموجبها ربط اسعار المنتجات النفطية المبيعة داخل العراق بسعر النفط في موانيء الولايات المتحدة الامريكية . وتململ العراقيون من هذه التسوية ، فقد كان فيها اجحاف كبير للمستهلك العراقي . فهو يدفع اسعارا عالية للنفط الذي يستهلكه وهي مساوية للسعر الذي يدفعه المستهلك في الولايات المتحدة مع الفارق الكبير بين الحالتين . فالنفط الخام ينتج في العراق وتكاليف انتاجه اقل بكثير من تكاليف انتاج النفط الامريكي .

كما ان النفط العراقي يصفى في اغلب الحالات في مصافي قريبة من مناطق انتاجه ، الامر الذي يقلل كثيرا من تكاليف الانتاج عكس الحال في الولايات المتحدة حيث يقطع النفط آلاف الاميال في بعض الاحيان قبل وصوله الى المصافي ، يضاف الى ماسبق ان دخل الفرد العراقي ومستوى معيشته منخفضة جدا اذا ماقورنت بدخل ومستوى الفرد الامريكي ، ومن الاجحاف ان يدفع الاثنان سعرا واحد للنفط الذي يستهلكانه .

الارباح الضخمة لشركات النفط الاحتكارية : -

ويتضح مما سبق الغبن الذي اصاب العراق من جراء السياسات النفطية للشركات الاحتكارية العالمية . فقد كانت ارباح العراق من ثرواته النفطية ضئيلة اذا قورنت بما جنته تلك الشركات من ارباح هائلة . وللاسف الشديد لا تتوفر لدينا معلومات دقيقة عن ارباح واعمال الشركات الاحتكارية ،

اذ ان أكثر المعلومات والوثائق المتعلقة بهذه الأعمال والادوار التي قامت بها شركات النفط موجودة في سجلات هذه الشركات التي تحرص كل الحرص على اخفائها . وكان مقدرا أن يظل امرها طي الكتمان لولا ان كشف عنها تقرير مسهب وضعته عام ١٩٥٢ لجنة التجارة الاتحادية الامريكية بعد التحقيق الذي اجرته في قضايا احتكار النفط بناء على طلب خاص من مجلس الشيوخ الامريكي .

وكانت لجنة التجارة الاتحادية تتمتع بصلاحيات قانونية تخولها طلب اي من المعلومات التي تراها ضرورية للتحقيق الذي تقوم به . فاستطاعت بذلك ان تكشف عن جانب مهم من المعلومات والوثائق السرية المتعلقة بصناعة النفط وبامتيازاته وبالاحتكارات النفطية .

ومع ان التقرير لا يخص الا شركة واحدة هي شركة نفط (ستاندرد نيوجرسي) وهذه لا تمثل الا جماعة واحدة فقط من الجماعات الرئيسية المكونة لشركة نفط العراق المحدودة ، الا ان المعلومات القيمة التي وردت فيه تلقي ضوء على ارباح بقية الشركات وتعطي فكرة واضحة عن مدى ارباح الشركات الاحتكارية على حساب الاقطار المنتجة .

لقد جاء في التقرير المذكور ان ممتلكات شركة ستاندرد نيوجرسي في العراق في عام ١٩٣٧ تقدر بمبلغ يتراوح بين ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ١١٩ دولار و ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ١٤٣ دولار ، هذا في حين ان مجموع رؤوس الاموال التي استثمرتها شركة ستاندرد نيوجرسي حتى نهاية عام ١٩٣٩ كانت تبلغ قرابة ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ١٣ دولار . وهكذا نرى ان شركة ستاندرد نيوجرسي ربحت لقاء كل دولار استثمرته ما يعادل عشرة دولارات من الموجودات الناشئة عن ذلك الاستثمار . وهناك مثل آخر على ضخامةالارباح الشركات الاحتكارية ، فقد ورد في التقرير الذي يدور حوله الحديث ان شركة ستاندرد نيوجرسي استلمت ٥٢ سنتا عن كل برميل من النفط العراقي الخام المتسلم من قبلها خلال المدة الواقعة بين عام ١٩٣٤ وعام ١٩٣٩ . في حين تسلمت الحكومة العراقية خلال الفترة نفسها من العوائد والضرائب بمعدل يقرب من ٢٥ سنتا فقط ، لكل برميل . ويورد التقرير مثلا آخر لتلك الارباح وهو ان مجموع الارباح التي جنتها الشركة نفط ستاندرد نيوجرسي من بيع النفط العراقي الخام بلغت ٠٠٠ ر ٤٠٠ ر ١٠ دولار حتى نهاية عام ١٩٣٧ ، في حين ان مجموعة رؤوس الاموال التي استثمرتها تلك الشركة في مشاريعها في العراق لم تتجاوز ٠٠٠ ر ٩٤٠ ر ١٣ دولار حتى نهاية سنه ١٩٣٩

وهكذا لم تكن الشركة المذكورة تحتاج الا لسنة واحدة فقط لتجني من الارباح ما تستعيد به جميع رؤوس الاموال التي استثمرتها في العراق .

وكل المعلومات السابقة تخص شركة واحدة فقط وهي شركة ستاندرد نيوجرحي ، وهي المعلومات الوحيدة المتوفرة لدينا . وبكل تأكيد يصح القياس على بقية الشركات والجماعات المكونة لشركة نفط العراق المحدودة .



الفصل الخامس

علاقات العراق الخارجية

بعد دخول العراق عصبة الامم تحددت العلاقات العراقية - البريطانية بموجب معاهدة التحالف لسنة ١٩٣٠ . ساند العراق حركات التحرر في سوريا وفلسطين ومصر وغيرها من الاقطار العربية . وتوثقت علاقاته مع المملكة العربية السعودية واليمن ، فانه بناء على الروابط الاسلامية والوحدة القومية التي تجمع العراق والمملكة العربية السعودية وبغية المحافظة على سلامة بلادهما وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون فيما بينهما والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما اتفقا في ٢ نيسان ١٩٣٦ على عقد معاهدة اخوية عربية وتحالف . وفي ٢٩ نيسان ١٩٣٧ انضمت اليمن الى هذه المعاهدة .

اما علاقات العراق مع تركيا فقد تحددت بموجب المعاهدة العراقية - التركية - البريطانية لسنة ١٩٢٦ التي ابرمت لحل مشكلة الموصل . واما علاقات العراق مع ايران فقد ترددت ايران بالاعتراف بالدولة العراقية الجديدة ، ثم اثارت مشكلة الحدود القديمة بينها وبين الدولة العثمانية وقد حلت هذه المشكلة بمعاهدة الحدود العراقية - الايرانية لسنة ١٩٣٧ ، وفي الوقت نفسه عقد ميثاق سعد اباد كمنظمة اقليمية تنتظم العراق وتركيا وايران وافغانستان .

العلاقات العراقية - الايرانية :

تعود مشكلة الحدود العراقية - الايرانية الى اوايل القرن التاسع عشر حين كان العراق جزءا من الامبراطورية العثمانية . ففي سنة ١٨٢٣ عقدت معاهدة ارضروم الاولى بين الدولتين جاء فيها عدم جواز تدخل اية دولة من الدولتين في شؤون الدولة الاخرى ، ولكن المعاهدة لم تفلح في انهاء الخلافات المستمرة حول مصالح الدولتين في العراق .

كان لروسيا وبرطانيا مصالح سياسية واقتصادية جعلتهما تتدخلان كوسيطتين بين الدولتين الايرانية والعثمانية . ولما عقد مؤتمر في ارضروم (١٨٤٣ - ١٨٤٤) قدمت الدولتان العثمانية والايرانية خلاله مطاليبهما وجزت مراسلات بين روسيا وبريطانيا من جهة والدولتين العثمانية والايرانية من جهة اخرى حول تلك المطاليب . وبعد مفاوضات مضنية خلال اربع سنوات تم توقيع معاهدة ارضروم الثانية في ١٨٤٧ وتم ابرامها في ١٨٤٨ .

جاء في المادة الثانية من المعاهدة : « تتعهد الحكومة الايرانية بأن تترك للحكومة العثمانية

جميع الاراضي المنخفضة اي الاراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زهاب (زهاو) ، وتتعهد الحكومة العثمانية بان تترك للحكومة الايرانية القسم الشرقي اي جميع الاراضي الجبلية من المنطقة المذكورة بما في ذلك وادي كرند .

وتتنازل الحكومة الايرانية عن كل مالها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها وتتعهد تعهدا رسميا بان لا تتدخل بسيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة او تتجاوز عليها .

وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الايرانية التامة على مدينة المحمرة وميناثها وجزيرة خضر والمرسى والاراضي الواقعة على الضفة الشرقية اي الضفة اليسرى من شط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بانها تابعة لايران . وفضلا عن ذلك فللسفن الايرانية حق الملاحة في شط العرب بملئ الحرية و ذلك من محل مصب شط العرب في البحر الى نقطة التقاء حدود الفريقين .

وجاء في المادة الثالثة تعهد الدولتين بان تعينا حالا مندوبين ومهندسين بمنزلة ممثلين عنهما من اجل تقرير الحدود بين الدولتين .

ولمعاهدة ارضروم اربعة ملاحق :

١ - **الملحق الاول** :

مذكرة ايضاحية حول بعض الشروط الواردة في معاهدة ارضروم الثانية قدمها السفيران البريطاني والروسي في الاستانة الى الحكومة العثمانية في ٢٦ نيسان ١٨٤٧ :

طلب الباب العالي (اي تركيا) ايضاحات حول نصوص المعاهدة المقترحة قبل التوقيع عليها ، اهمها :

« يظن الباب العالي بان الفقرة الواردة في المادة الثانية من مشروع المعاهدة تنص على ترك مدينة المحمرة وميناثها ومرساها وجزيرة خضر لايران لا يمكن ان تشمل في اراضي الباب العالي اي ميناء آخر او ارض اخرى في تلك المنطقة ، ا ويهم الباب العالي كذلك حول موضوع امكانية تقسيم العشائر التابعة فعلا لايران اي اسكان نصفها في اراض عثمانية ونصفها الآخر في اراضي ايرانية ان يعلم هل ان ذلك معناه ان تصبح ايضا اقسام العشائر الموجودة في تركيا خاضعة لايران وبالتالي ان تترك كذلك لايران الاراضي التي تحت تصرف تلك الاقسام وهل سيكون لايران الحق يوما من الايام في المستقبل في ان تنازع الباب العالي حق التصرف في الاراضي المذكورة . »

وقد صرح المندوبان البريطاني والروسي بان مرسى المحمرة هو القسم الواقع مقابل مدينة المحمرة في قناة الحفار ، وهذا التعريف لا يحتمل ان يؤثر اي تفسير آخر في معناه . والمندوبان يتفقان مع رأي الحكومة العثمانية بان قيام الحكومة العثمانيةابتركها لايران مدينة المحمرة وميناثها ومرساها

وجزيرة خضر في المنطقة المذكورة لا يعني تركها اية اراض او موانئ اخرى موجودة في تلـــك المنطقة ، ولن يكون لايران الحق بأية حجة كانت في ان تقدم ادعاءات حول المناطق الكائنـــة على الضفة اليمنى من شط العرب ولا حول الاراضي العائدة لتركيا على الضفة اليسرى حتى حيث تقطن في تلك المنطقة او في تلك الاراضي عشائر ايرانية أو اقسام منها .

٢ – **الملحق الثاني** :

جواب الحكومة العثمانية على مذكرة السفيرين البريطاني والروسي في مدينة الاستانــة : ان الباب العالي يوافق على ما جاء في المادة الثانية بشأن احتفاظ ايران بمدينة المحمرة ... الخ ..

٣ – **الملحق الثالث** :

مذكرة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني ١٨٤٨ من الميرزا محمد علي خان المندوب الايرانـــي في مفاوضات ارضروم الذي حضر الى الاستانة وقدمها الى السفيرين الروسي والبريطاني جاء فيها : « انني بناء على المهمة التي عهدت بها اليّ حكومتي لتبادل وثائق ابرام معاهدة ارضروم موافق كل الموافقة على الايضاحات التي قدمها ممثلا الدولتين الوسيطتين الى الباب العالي . »

غير ان الحكومة الايرانية بعد ذلك رفضت الاعتراف بهذه المعاهدة بحجة ان مندوبهـــا قد تجاوز صلاحياته في التوقيع على الملحق الثالث ، وادعت ان تعليماتها اليه هي ان يوقع عـــلى المعاهدة ذات المواد التسع اي معاهدة ارضروم الثانية وليس على اي ملاحق لها .

٤ – **الملحق الرابع** :

تأييد الحكومة الايرانية مجددا الاعتراف بمعاهدة ارضروم الثانية وذلك في ١٥ آب ١٩١٢ حين قرأ المندوب الايراني مذكرة ايضاحية في الجلسة الختامية للجنة المشتركة المؤلفة من مندوبي تركيا وايران وبريطانيا وروسيا جاء فيها ان الوفد الايراني ، مندفعا برغبة مخلصة للوصول الى تسوية قضية الحدود وآخذا بنظر الاعتبار وساطة بريطانيا وروسيا يعترف بالايضاحات التي تحتويها مذكرة الدولتين في ٢٦ نيسان ١٨٤٧ كجزء لا يتجزأ من معاهدة ارضروم .

هذا وقد اتفقت الدولتان العثمانيةاوالايرانية على ان التحديد النهائي للحدود بين الدولتين سيتم بوساطة لجنة مشتركة من ممثلي تركيا وايران وبريطانيا وروسيا .

بروتوكول طهران (١٩١١) :

بالرغم من المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت حتى ١٨٤٨ استمر الخلاف بين الدولتين

العثمانية والايرانية . وقد تدخلت الدولتان الوسيطتان الروسية والبريطانية مرارا وبذلتا جهودا مضنية لتسوية النزاعات . وحاول الخبراء الروس والبريطانيون تسوية مشكلة الحدود العثمانية – الايرانية خلال سنوات عديدة ولكن عبثا .

ثم جرت مفاوضات بين الدولتين العثمانية والايرانية للاتفاق على قواعد اصول الاشراف على كيفية تحديد الحدود بينهما ، وادى ذلك الى توقيع بروتوكول طهران في ٢١ كانون الاول ١٩١١ . وفقا للبروتوكول تقرر ان تجتمع لجنة مؤلفة من عدد متساو من مندوبي الفريقين في الاستانة باسرع ما يمكن ، وعلى المندوبين ان يقررا خط الحدود الذي يفصل بين الدولتين على ان تكون اعمال اللجنة المشتركة التي ستجتمع في الاستانة مبنية على مواد معاهدة ارضروم الثانية . واذا لم يتفق مندوبو الفريقين على تفسير وتطبيق بعض مواد المعاهدة فانه عند ختام مدة ستة اشهر اذا لم تؤد المفاوضات الى حسم مسألة تحديد الحدود تحال جميع النقاط المختلف عليها الى محكمة التحكيم في لاهاي بغية حسم المسألة برمتها بصورة نهائية .

بروتوكول الاستانة (١٩١٣) :

حاول مندوبا الدولتين الوسيطتين وضع رسم للحدود الذي على اساسه توضع التسوية النهائية ، اخذت روسيا على عاتقها القسم الشمالي من الحدود بينما اخذت بريطانيا على عاتقها القسم الجنوبي .

على اساس المراسلات والاتفاقيات السابقة ، وعلى اساس مباحثات الدول الاربع وقع المندوبون الاربعة بروتوكول الاستانة في ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ :

١ – ثبت البروتوكول الحدود بين الدولتين العثمانية والايرانية .
٢ – يتم تحديد خط الحدود على الارض من قبل لجنة تحديد مؤلفة من مندوبي الحكومات الاربع .
٣ – على لجنة التحديد عند قيامها بالمهمة الملقاة على عاتقها ان تتقيد باحكام هذا البروتوكول .
٤ – حالما يتم تحديد قسم من الحدود يعتبر ذلك القسم كأنه مثبت نهائيا .

جلسات لجنة تحديد الحدود (١٩١٣ – ١٩١٤) :

اجتمعت لجنة تحديد الحدود الرباعية في كانون الاول ١٩١٣ وبقيت تعمل لمدة تسعة اشهر . عقدت اللجنة سبعة وثمانين اجتماعا حددت الحدود بالتفصيل ، واقامت (٢٢٧) علامة حدود ، وقد اقيمت آخر واحدة منها قبل ٢٤ ساعة من اعلان الحرب بين روسيا وتركيا (٢٧ تشرين الاول ١٩١٤) .

العلاقات العراقية الايرانية (١٩٢١ - ١٩٣٢) :

بعد الحرب العالمية الاولى انفصل العراق عن الدولة العثمانية وورث عنها الالتزامات الدولية ومنها الحدود العراقية - الايرانية .

لم تعترف ايران بدولة العراق ، ووقعت بعض الحوادث على حدود الدولتين . ولما الغيت الاتفاقلة العدلية بين العراق وبريطانيا (١٩٢٩) التي كانت السبب في امتناع ايران عن الاعتراف بالعراق ارسل شاه ايران برقية تهنئة الى الملك فيصل . واوفدت الحكومة العراقية وفدا الى ايرن ر وهناك تلقى اعتراف ايران بالعراق . وفي ١٩٣٢ زار الملك فيصل طهران فأبدت الحكومة الايرانية رغبتها في ان يكون خط التالفيك (اي الخط الذي يمثل اعمق جزء من مجرى النهر) في شط العرب خط الحدود المائية الفاصل بين العراق وايران ، ولكن الملك فيصل رفض ذلك .

معاهدة الحدود العراقية - الايرانية لسنة ١٩٣٧ :

ثم تكررت تجاوزات ايران على الحدود العراقية ، فطلب العراق احالة النزاع الى عصبة الامم (١٩٣٤) . وبعد مناقشات امام مجلس العصبة اتفق على اجراء مفاوضات مباشرة بين العراق وايران . ثم حدث انقلاب بكر صدقي في العراق (١٩٣٦) . اقترح العراق منح ايران مرسى في عبادان مقابل اعتراف ايران بالحدود . وبذلت وزارة الخارجية التركية جهددا كبيرة لانجاح المفاوسات بين العراق وايران . وفي حزيران ١٩٣٧ وقع في بغداد بالحروف الاولى على معاهدة الحدود بين العراق وايران :

كانت الظروف العالمية سنة ١٩٣٧ تنذر بوقوع الحرب العالمية الثانية ، فاتخذت الدول الغربية بعض الاحتياطات ضد المانيا وايطاليا واليابان والاتحاد السوفييتي ، كان من جملة التدابير كسب ود تركيا وايران وافغانستان وتكتيلها في منظمة اقليمية . وكان من رأي تركيا ضرورة التوفيق بين ايران والعراق تمهيدا لضم العراق الى المنظمة الاقليمية المقترحة . وقد نجحت تركيا في ضم العراق الى ميثاق المنظمة الذي عرف باسم « ميثاق سعد آباد » .

في ٤ تموز ١٩٣٧ وقع العراق وايران على معاهدة الحدود العراقية - الايرانية :

تتكون معاهدة الحدود من ست مواد والحق بها بروتوكول من خمس مواد . جاء في مقدمة المعاهدة ان الغرض من عقد المعاهدة هو رغبة الطرفين في توثيق عرى الصداقة والاخوة وحسن التفاهم بين الدولتين وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين الدولتين :

١ – **المادة الاولى** : يوافق الفريقان على اعتبار الوثائق التالية ، باستثناء التعديل الوارد في المـادة الثانية من هذه المعاهدة ، وثائق مشروعة وعلى انهما ملزمان بمراعاتها :

(أ) البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية – الايرانية والموقع عليه في الاستانة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣ .

(ب) محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ .

ونظرا الى احكام هذه المادة ، ما عدا ما هو وارد في المادة الثانية ، يكون خط الحدود بين الدولتين الخط عينه الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة .

٢ – **المادة الثانية** : جعلت هذه المادة خط الحدود المائية بين العراق وايران في منطقة عبادان خط التالفيك لمسافة نحو ٧ كيلو مترات طولا .

٤ – **المادة الرابعة** :

(أ) يبقى شط العرب مفتوحا للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان .

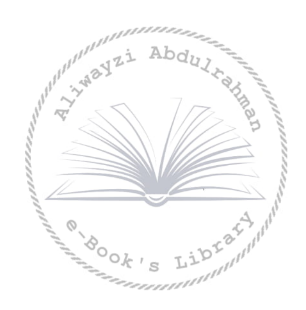
(ب) يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الاخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين المتعاقدين .

ثم وقعت ايران والعراق وتركيا وافغانستان ميثاق سعد آباد في ٨ تموز ١٩٣٧ ، وفي ١٨ تموز عقدت ايران والعراق معاهدة صداقة . وفي ٢٤ تموز عقد الطرفان معاهدة لحل الاختلافـات بالطرق السلمية .

في ٦ آذار ١٩٣٨ ناقش مجلس النواب العراقي الاتفاقيات العراقية – الايرانية فوافق على ثلاث منها بالاجماع بدون مناقشة تذكر . اما معاهدة الحدود فقد قبلت باكثرية (٨٢) صوتا ضد عشرة اصوات .

الباب الرابع

المحاولات الاستعمارية لربط العراق بالمشاريع الغربية ١٩٣٩–١٩٥٥ والنضال الوطني ضدها



الفصل الأوّل

العراق خلال الحرب العالمية الثانية

المبحث الاول : ثورة مايس :

نشبت الحرب العالمية الثانية في ايلول عام ١٩٣٩ ، وذلك على اثر مهاجمة المانيا النازية لبولندة ، ووقوف نكلترا وفرنسا الى جانب بولندة واعلانهما الحرب على المانيا . ولم تنحصر تلك الحرب باوربا ، اذ امتد لهيبها الى قارات اخرى ، وقد تورطت فيها جميع الدول الكبرى ، وصارت اجزاء من وطننا العربي ميدانا لها ، بل ان العراق شهد خلالها صراعا مسلحا نشب بين الجيش العراقي والجيش البريطاني ، والعوامل التي ادت الى ذلك الصراع والنتائج التي ترتبت عليه ، كلها امور لها اهميتها الكبيرة بالنسبة للوطن العربي عامة وبالنسبة للعراق بشكل خاص .

لقد تميزت السنوات القليلة التي سبقت الحرب بتردي الاوضاع في العراق ، وبتزايد القلق السياسي فيه ، وبضعف الحكومات وبتبدلها المستمر . دفعت احوال العراق هذه ضباط الجيش العراقي الى التورط بالسياسة وقادته الى القيام بانقلابات عسكرية متتالية .

وزارة نوري السعيد وموقفها من الحرب :

لقد كان نوري السعيد على رأس الوزارة العراقية عند نشوب الحرب العالمية الثانية ، بادرت الحكومة العراقية الى الاعلان عن تضامنها مع بريطانيا والتزامها بتعهداتها تجاهها ، كما قام عبد الاله الوصي على عرش العراق بارسال برقية الى ملك بريطانيا عبر فيها عن صداقة العراق لحليفته بريطانيا العظمى ، وتمنياته الشخصية لبريطانيا وحليفاتها بالنصر .

ولم يكن القسم الاكبر من الشعب العراقي يتفق مع الوصي ومع نوري السعيد في مشاعر الصداقة والود هذه تجاه بريطانيا . والواقع كان لنوري السعيد كثير من الخصوم الذين يختلفون معه حول سياسته الداخلية والخارجية . وقد اغتيل في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ وزير ماليته رستم حيدر ، واتهم نوري السعيد خصومه السياسيين بتدبير حادث اغتيال رستم حيدر ، خاصة وانه كان من اكفأ اعضاء وزارة السعيد ومن اكثرهم اخلاصا والتصاقا به . والقي القبض على الجاني ، ووسع نوري السعيد نطاق التحقيق في حادث الاغتيال ، فزج بوزيرين سابقين في التوقيف كما زج بعدد آخر من الشخصيات السياسية ، وقد ادى هذا الى نزاع في صفوف الوزارة حيث رأى بعض اعضائها

ضرورة حصر التحقيق في حادث اغتيال رستم حيدر بالجاني الفعلي دون سواه ، وقد اتهموا نوري السعيد بانه اتخذ من حادث الاغتيال ذريعة للتنكيل بخصومه الشياسيين وللتخلص منهم .

لقد اضعف الخلاف حول الطريقة التي عالج فيها نوري السعيد قضية اغتيال رستم حيدر الوزارة ، وزاد في اضعافها الخلاف حول السياسة الخارجية والموقف من الاطراف المتحاربة . لقد ذكرنا ان كلا من الوصي ونوري السعيد قد عبر عن مشاعر المودة تجاه بريطانيا عند اعلان الحرب . ولم يكتف نوري السعيد بمشاعر المودة هذه ، بل بادر الى قطع علاقات العراق مع المانيا بعد يومين فقط من اعلان انكلترا الحرب عليها ، ثم عمدت حكومته الى القاء القبض على جميع الرعايا الالمان الموجودين في العراق وسلمتهم الى الانكليز حيث قام هؤلاء بتسفيرهم الى الهند . ولم يستحسن الرأي العام العراقي هذه الاجراءات ، وانتقدت الحكومة بشكل خاص لاقدامها على القاء القبض على الرعايا الالمان وتسليمهم الى الانكليز اذ وصف هذا الاجراء من قبل المعارضة بانه عمل عدواني موجه الى الشعب الالماني وانه ليس له من مبرر . وقد رأى بعض الساسة العراقيين ان مصلحة العرب هي في انتصار المانيا وليس في هزيمتها في هذه الحرب . اذ ان انتصارها وهزيمة انكلترا وفرنسا قد تؤدي الى تحرير سوريا وفلسطين من النير الفرنسي والبريطاني .

ولم تحمل تلك المعارضةالمتزايدة نوري السعيد على تغيير سياسته ، بل على العكس من ذلك ، ففي خطاب العرش الذي القي في البرلمان في تشرين الثاني ١٩٣٩ هوجمت لمانيا بشدة ووصفت اعمالها بالعدوان وانتهاك المواثيق الدولية والمعاهدات كما ان حكومة نوري السعيد قامت باصدار سلسلة من القوانين اريد بها زيادة الهيمنة على الحياة العامة متخذة من الحرب مبررا لذلك ، فقد صدر قانون يقيد تحركات الاجانب في العراق ، كما صدرت قوانين عديدة اصبح للحكومة الحق بموجبها في السيطرة على جميع المواد الاستهلاكية . وصدر قانون آخر خول بموجبه وزير الدفاع حق اعلان التعبئة العامة ، وحق السيطرة على جميع وسائل المواصلات ومخازن البترول والتجهيزات الطبية ، وكذلك اعطي الحق في الاشراف على جميع وسائل الاعلام والمطبوعات .

ولم يكتف نوري السعيد بكل ما سبق ، وبقطع العلاقات مع المانيا ، بل اراد اعلان الحرب عليها والقيام بدور فعال في هذه الحرب الى جانب نكلترا . وذلك بارسال نصف الجيش العراقي الى ساحات القتال ليحارب الالمان . وانتقدت بشدة هذه المحاولات على اساس انها لا تخدم مصلحة العراق والعرب ، خاصة وان انكلترا وفرنسا اللتين يريد نوري السعيد نصرتهما هما الدولتان اللتان تجاهلتا حقوق العرب ومصالحهم ، وهما اللتان تحتلان الآن سوريا وفلسطين ، وتضطهدان الشعب العربي وتمالئان الصهيونية .

وسلم نوري السعيد مشروعه الخاص بخوض الحرب وارسال الجيش العراقي الى ميادين القتال الى مجلس الدفاع الاعلى الذي كان يرأسه طه الهاشمي وزير الدفاع . وقد انبرى حسين فوزي

رئيس اركان الجيش العراقي الى مهاجمة المشروع بشدة وقال انه يفضل ان يستغل الجيش العراقي فرصة الحرب لتحرير بقية اجزاء الوطن العربي وليس الى نصرة انكلترا وفرنسا . لقد كانت المعارضة شديدة الى درجة اضطر معها نوري السعيد الى سحب مشروعه والتخلي عنه .

لقد نال هذا التراجع من هيبته ، واضعف مركزه ، كما ان اغتيال وزير ماليته رستم حيدر وعجزه عن اجراء التحقيق في حادث الجريمة بالشكل الذي اراد وفشله في الاقتصاص من خصومه السياسيين الذين كان يعتقد بان لهم ضلعا في الاغتيال ، كان هو الآخر قد نال من تلك الهيبة واضعف ذلك المركز . وقد اضطرته هذه الظروف الى تقديم استقالته في ١٨ شباط عام ١٩٤٠ . وكان الاتجاه السائد ان يؤلف السيد رشيد عالي الكيلاني الوزارة الجديدة ، وان يتولى نوري السعيد وزارة الخارجية فيها ويتولى طه الهاشمي وزارة الدفاع .

تدخل الجيش وعودة نوري السعيد الى الحكم :

في اليوم الذي قدم فيه نوري السعيد استقالة وزارته ، دعى حسين فوزي رئيس اركان الجيش بعض كبار ضباط الجيش الى منزله للتشاور معهم في الوضع السياسي الذي تمر به البلاد ، وقد اخبرهم باستقالة نوري السعيد وبالاتجاه الى تكليف رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة الجديدة واسناد وزارتي الخارجية والدفاع الى نوري السعيد وطه الهاشمي ، وعبر عن ثقته برشيد عالي الكيلاني وبتأييده الشخصي له ، ولكنه اظهر اعتراضه في الوقت نفسه على اسهام نوري السعيد وطه الهاشمي في الوزارة المقترحة . وأيد كل من محمد أمين العمري وعزيز ياملكي موقف حسين فوزي في حين عارضه بقية الضباط . وبعد نقاش طويل توصل المجتمعون الى اتفاق فيما بينهم يقضي بمنح رشيد عالي الكيلاني الحرية المطلقة في اختيار اعضاء وزارته من دون تدخل من الجيش .

وعلم حسين فوزي ان النية قد اتجهت بشكل نهائي لاشراك نوري السعيد وطه الهاشمي في الوزارة الجديدة فبادر الى الطلب من الوصي ابعاد هاتين الشخصيتين من تولي المنصبين المقترحين ، ووضع قطعاته المتمركزة في معسكر الوشاش تحت الانذار . وعندما علم بقية الضباط بما حدث في معسكر الوشاش بادروا الى وضع قطعاتهم المتمركزة في معسكر الرشيد تحت الانذار ايضا . وهكذا كان يبدو ، وكأن حربا اهلية توشك ان تقع في العراق .

وفي هذا الجو المتوتر والمحفوف بالمخاطر ، رفض رشيد عالي الكيلاني تأليف الوزارة الجديدة وعندما تأكد الوصي ان الجيش العراقي خارج العاصمة ، في الموصل وكركوك والديوانية غير مكترث بحسين فوزي وجماعته ، تجرأ وكلف نوري السعيد باعادة تأليف الوزارة . وقبل نوري السعيد هذا التكليف وشكلت الوزارة الجديدة في ٢١ شباط عام ١٩٤٠ ، وفي نفس اليوم احيل حسين فوزي ومحمد امين العمري وعزيز ياملكي على التقاعد .

وزارة نوري السعيد ٢١ شباط ١٩٤٠ – ٣١ آذار ١٩٤٠

وهكذا عاد نوري السعيد الى الحكم وعاد الى اتباع سياسته الموالية للانكليز ، وقد القى بعد ايام قليلة من تأليفه الوزارة خطابا كشف فيه النقاب عن الملابسات التي ادت الى استقالة وزارته السابقة والاسباب التي دفعته الى تأليف الوزارة الجديدة . وتطرق الى سياسة حكومته الخارجية فأكد عزمه على توطيد اواصر الصداقة والاخوة مع الاقطار العربية ومع الاقطار المجاورة ، كما اكد عزم العراق على الايفاء بتعهداته تجاه حليفته بريطانيا .

ولم يستطع نوري السعيد الاستمرار طويلا في الحكم ، اذ ان سياسته الموالية للانكليز لم تلق تأييدا وتجاوبا من الشعب العراقي ، وكانت المعارضة لمثل هذه السياسة في ازدياد مطرد ، كما ان الخلافات بين اعضاء الوزارة اخذت في التفاقم بعد مدة قصيرة من تأليفها . فان احالة حسين فوزي ورفيقه على التقاعد اغضب اصدقاءهما من الوزراء ، كما ان انزال عقوبة الاعدام بقاتل رستم حيدر وحده والافراج عن بقية المتهمين اغضب صالح جبر وزير الشؤون الاجتماعية الذي كان يرى ان نوري السعيد قد تهاون اخيرا في متابعة المجرمين والمحرضين الحقيقيين . وفي مثل هذه الاحوال قدم نوري السعيد استقالته في ٣١ آذار عام ١٩٤٠ .

تكليف رشيد عالي الكيلاني بتأليف الوزارة :

اتجهت الانظار الى رشيد عالي الكيلاني لتأليف وزارة جدندة ، بعد استقالة وزارة نوري السعيد . ولكن رشيد عالي كان مترددا في قبوله تأليف الوزارة . وذلك لانه كان يفترض ان يشترك نوري السعيد معه كوزير للخارجية . وكان رشيد عالي على علم بمدى السخط الذي يكنه الجيش والرأي العام العراقي لسياسة نوري السعيد الخارجية ، خاصة تلك المتعلقة بعلاقات العراق ببريطانيا . كما ان رشيد عالي كان يخشى من مؤامرات خصومه السياسيين ، ويخشى بشكل خاص من استغلال اولئك الخصوم للجيش ودفعهم الضباط الى التدخل في الشؤون السياسية . وبعد الحاح كثير قبل رشيد عالي تأليف الوزارة بعد ان تعهد له الزعماء السياسيون وكبار الضباط وطه الهاشمي ، الذي يتمتع بمكانة خاصة في الجيش ، بعدم زج الجيش في الخلافات السياسية .

وهكذا شكل رشيد عالي الكيلاني الوزارة وتولى نوري السعيد وطه الهاشمي وزارتي الخارجية والدفاع واحتفظ رشيد عالي بوزارة الداخلة اضافة الى رئاسة الوزارة .

وكان يبدو خلال ايام الوزارة الاولى ان الانسجام يسودها ، وكانت العلاقات الشخصية بين رئيسها رشند عالي الكيلاني وبين وزير الخارجية نوري السعيد طيبة ، بل ان رشيد عالي صرح في البرلمان في ٦ نيسان ١٩٤٠ بان منهاج وزارته لن يختلف عن منهاج وزارة نوري السعيد السابقة ، طالما ان اغلب الوزراء الحاليين كانوا في تلك الوزارة .

بدايات الخلاف :

ولم يستمر الصفاء طويلا بين رئيس الوزراء ووزير خارجيته ، اذ سرعان ما حدث الانشقاق . وكانت السياسة الخارجية وموقف كل من الرجلين من الحرب ومن الفرقاء المتحاربين ، المحور الذي دار حوله الخلاف . فقد التزم كل منهما موقفا يختلف اختلافا جوهريا عن الموقف الآخر .

لقد شهدت هذه الفترة بالذات ازدياد قوة التيار القومي واشتداد ساعد المتحمسين للقومية العربية . وكان رشيد عالي نفسه واحدا من هؤلاء المتحمسين وكان لقدوم المفتي الحاج امين الحسيني ، مفتي القدس الى بغداد في تشرين الاولى عام ١٩٣٩ اهمية خاصة في بعث الحيوية والنشاط في الجو السياسي عامة وبين القادة القوميين بشكل خاص . لقد اعجب به والتف حوله نفر من القادة القوميين من العراقيين ومن غير العراقيين ، في مقدمتهم رشيد عالي وناجي السويدي وناجي شوكت وسعيد الحاج ثابت ومحمد يونس السبعاوي ، ومجموعة من الضباط من ضمنهم العقداء الاربعة : صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب ، وكان هؤلاء الضباط الاربعة يمثلون تجمعا متنفذا في الجيش ومؤثرا في السياسة .

لقد مثل الحاج امين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني والملتفين حولهما التيار القومي ، وميزوا انفسهم بحماستهم الكبيرة للقومية العربية ، وبعدائهم الشديد للبريطانيين والفرنسيين ، وايمانهم بعدم جدوى اي تحالف وتعاون معهم . ووقف معارضا لهذا التيار القومي ولانصاره تيار محافظ آخر يرى ضرورة التحالف مع بريطانيا وضرورة الحفاظ على صداقتها . ومثل هذا التيار نوري السعيد وعلي جودت الايوبي وجميل المدفعي وصالح جبر .

وتبلور الخلاف بين هاتين المجموعتين حول مسألة معينة هي الموقف من الحرب . فقد رأت المجموعة الاولى ضرورة انتهاز الفرصة واستغلال ظروف الحرب لتحقيق ما عجز العرب عن تحقيقه في وقت السلم ، وذلك للتخلص من الهيمنة الاجنبية وتحقيق الاستقلال والوحدة . اما المجموعة الثانية فقد ارتأت الوقوف الى جانب بريطانيا في وقت محنتها وعدم التورط في الاقتراب من اعدائها بأي شكل من الاشكال .

وحاول البريطانيون تحسين علاقاتهم مع القادة العرب وجاءت الى بغداد لهذا الغرض بعثة بريطانية شبه رسمية برئاسة أس . أف . نيوكومب وعقد هذا عدة اجتماعات مع المسؤولين العراقيين حضر جانبا منها كل من السيد جمال الحسيني وموسى العلمي ممثلين للمفتي . وصيغت خلال الاجتماعات بعض المشاريع لانهاء المشكلة الفلسطينية في صالح العرب . ووعد الكولونيل نيوكومب ابلاغ تلك المشاريع الى حكومته . ولم توافق الحكومة البريطانية على اي منها . ثم اعلنت في آب ١٩٤٠ بان سياستها تجاه فلسطين باقية كما كانت من قبل وان ظروف الحرب لن تدفعها الى تغيير

تلك السياسة بأي شكل من الاشكال . لقد اصيب القادة العرب بخيبة امل جديدة ، وقد عزز هذا من ايمانهم بسوء نوايا بريطانيا وفي عدم جدوى التعاون معها . وانتهزت وسائل الاعلام الالمانية هذه الفرصة وقامت اذاعة برلين بحملة مكثفة هدفها اقناع العرب بعدم الفائدة من اي تقارب مع الانكليز وموضحة لهم في الوقت نفسه المنافع التي سيجنونها من صداقتهم وتعاونهم مع المانيا وحلفائها .

وكان وزير المانيا المفوض في بغداد « الدكتور فرتز كروبا » من انشط الدبلوماسيين الاجانب في العاصمة العراقة ، وقد عمل منذ تعيينه في بغداد عام ١٩٣٢ وحتى خروجه منها في عام ١٩٣٩ ، بكل فطنة ونباهة على التقرب الى العراقيين والتودد الى قادتهم ، وتوطيد اواصر الصداقة مع العديد منهم .

توتر العلاقات العراقية البريطانية :

كان رفض البريطانيين الاستجابة الى الحد الادنى من المطالب العربية قد اقنع اكثر القادة القوميين اعتدالا بعدم جدوى الحوار مع البريطانيين ، وان ليس للعرب خيار سوى التقرب الى اعداء بريطانيا والتفاهم معهم حول المستقبل . وكان الوضع الدولي يشجع هذا الاتجاه . فقد سقطت فرنسا في حزيران عام ١٩٤٠ واعقب هذا شعور عام ساد الاوساط السياسية والعسكرية العالمية مفاده ان المانيا ستكسب الحرب ، وان استسلام بريطانيا أمر لا مفر منه ، وفي مثل هذه الظروف المتميزة بالشعور المعادي للانكليز في العراق وبالاعتقاد بحتمية هزيمتهم قام الانكليز بعمل استفزازي تجاه الحكومة العراقية . ففي ٢١ حزيران ١٩٤٠ تقدموا بمذكرة الى الحكومة العراقية يطلبون فيها السماح لهم بانزال قوتهم في البصرة لتأخذ طريقها الى حيفا في فلسطين وذلك استنادا الى المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ التي ادعوا انها تخولهم ذلك . ووافقت الحكومة العراقية على الطلب ، على ان تكون حركة القوات البريطانية غرب الفرات ، وان تستخدم الاراضي العراقية للعبور فقط من دون المكوث ، ومن دون اقامة معسكرات دائمة . وكان موقف الحكومة العراقية هذا ، يتلائم مع رغبة العراقيين عامة في عدم التورط في عداء سافر تجاه الالمان في حرب ليس للعراق ولا للغرب مصلحة فيها ، ولم يقتنع البريطانيون بجواب الحكومة العراقية وساد العلاقات العراقية البريطانية جو من التوتر والبرود .

دخول ايطاليا الحرب الى جانب المانيا وزيادة التوتر في العلاقات العراقية البريطانية :

دخلت ايطاليا الحرب الى جانب المانيا في حزيران ١٩٤٠ وحاولت الحكامة البريطانية الضغط على الحكومة العراقية لحملها على قطع علاقاتها معها . وتحمس نوري السعيد لذلك ،

وحاول اقناع رئيس الوزراء وبقية الوزراء لاتخاذ مثل هذا القرار . ولم يوفق نوري السعيد في مسعاه ، فقد اصر رشيد عالي الكيلاني على التمسك بالحياد ورفع في البلاد شعار (الحياد المطلق) ، ورددت الصحف العراقية هذا الشعار بتأييد الجماهير . وقد وقف الجيش وعلى رأسه العقداء الاربعة الى جانب رئيس الوزراء . وادى رفض الحكومة العراقية قطع علاقاتها مع ايطاليا الى زيادة التوتر في العلاقات العراقية البريطانية ، واعتقد رشيد عالي الكيلاني ومؤيدوه ان استمرار التوتر قد يؤدي الى المجابهة المسلحة مع البريطانيين ، الامر الذي يتطلب الحيطة والاستعداد ، ويقضي الحصول على موارد للسلاح ، ولم يكن امام العراقيين خيار ، الا مفاتحة الالمان .

بدء المفاوضات مع دول المحور :

قررت الحكومة العراقية ارسال وفد الى تركيا لاستشارة الحكومة التركية بصفتها دولة صديقة ومجاورة للعراق ولكونها عضوا في ميثاق سعد آباد ، في الموقف الافضل الذي يمكن ان يتخذه العراق بالنسبة للحرب وبالنسبة لاطراف الصراع . وكان الوفد مؤلفا من نوري السعيد وزير الخارجية وناجي شوكت وزير العدلية . والى جانب مهمة الوفد الآنفة الذكر اعطيت تعليمات سرية الى ناجي شوكت من دون علم نوري السعيد للاتصال بفون بابن سفير المانيا في انقرة للتعرف على موقف الالمان الحقيقي من القضايا المصيرية للامة العربية ، وللبحث معه في امكانية التعاون العربي الالماني .

اما بالنسبة للمهمة الاولى للوفد فقد استحسنت الحكومة التركية موقف العراق المحايد ، وبالنسبة للمهمة الثانية فقد مكث ناجي شوكت في انقره بضعة ايام بحجة الراحة والاستجمام بعد ان رجع نوري السعيد الى بغداد ، وتم الاتصال فعلا (وقد احيط بسرية تامة) بين ناجي شوكت وفون بابن . قام السفير الهنغاري في انقره بترتيب اللقاء في ٥ تموز عام ١٩٤٠ .

اخبر ناجي شوكت فون بابن بانه جاء ليمثل مجلس الوزراء العراقي وهذا بدوره يمثل الرأي العام العراقي ، الذي يطمع في الحرية وفي التخلص من الهيمنة الانكليزية . وعبر ناجي شوكت عن اسفه لعدم استطاعة الحكومة العراقية في الظروف الحاضرة التخلص من نوري السعيد ، حليف الانكليز . وأوضح للسفير الالماني الاسباب التي دفعت بالعراق الى قطع علاقاته مع المانيا عند بدء الحرب ، وتعرض الى الضغوط التي نمارسها بريطانيا لحمل العراق عل قطع علاقاته مع ايطاليا . واصرار العراق على مقاومة تلك الضغوط . وهذا بحد ذاته يمثل تطورا ايجابيا في الموقف العراقي تجاه المانيا وحليفتها ايطاليا . واجاب فون بابن على توضيحات ناجي شوكت قائلا : ان شؤون الشرق الاوسط ومن ضمنها اقطار الوطن العربي تهم ايطاليا اكثر مما تهم المانيا . وان كل ما يستطيع عمله هو نقل ما يدور بينهما من محادثات الى الحكومة الايطالية . ورد ناجي شوكت بقوله : انه ليكن معلوما وواضحا تماما ان العرب عندما يحاربون الاستعمار البريطاني والفرنسي ، فانهم في

الوقت نفسه يرفضون بشكل قاطع كل نوع من انواع الاستعمار والسيطرة الايطالية او غيرها . واضاف ان كل ما يريده العرب في هذه المرحلة هو اعلان صريح من الحكومة الالمانية فيه اعتراف بحق العرب في الحرية والاستقلال ، وضمان الماني ضد اية مطامع استعمارية ايطالية في وطنهم في المستقبل .

وشهدت عشرة الاشهر التي تلت اجتماع شوكت بابن ترديا في العلاقات العراقية البريطانية من جهة ، كما شهدت مفاوضات مكثفة بين القادة العرب والمانيا وايطاليا والاتحاد السوفياتي من جهة ثانية . وكان هدف تلك المفاوضات حصول القادة العرب على ضمانات من تلك الدول باحترام استقلال اقطار الوطن العربي والتعهد بتوفير السلاح والمساعدة في حالة نشوب صراع مسلح بين العراق والقوات البريطانية . فقد اتصل رشيد عالي الكيلاني بالوزر المفوض الايطالي في بغداد وطلب اليه اصدار بيان تعبر فيه ايطاليا عن احترامها لاستقلال العرت وسيادة اراضيهم ، واستحصل الوزير المفوض الايطالي موافقة وزير خارجية ايطاليا حول اصدار مثل هذا البيان ، وحصلت الموافقة وصدر البيان في ٧ نيسان عام ١٩٤١ . وجاء فيه ان ايطاليا تنوي ضمان الاستقلال التام لكل من سوريا ولبنان والعراق والبلاد الواقعة تحت الانتداب البريطاني وهي مصممة على مقاومة اي ادعاء بريطاني او تركي لاحتلال اي جزء من الارض العربية في الاقطار الآنفة الذكر .

واجرى عثمان كمال حداد السكرتير الشخصي للمفتي الذي ارسل الى اوربا من قبل مجموعة القادة القوميين الملتفين حول الحاج امين الحسيني ، مفاوضات مطولة مع فرتز كروبا كممثل عن الحكومة الالمانية حول تعاون اوثق بين العرب ودول المحور . وقد ادت تلك المفاوضات الى صدور اعلان مؤرخ في ١٨ تشرين الاول عام ١٩٤٠ . وكان هذا الاعلان قد ارسل من الحكومة الالمانية الى سفيرها في انقره ليرسل من هناك الى الحكومة العراقية . وقد اذيع الاعلان من اذاعتي برلين وباري في ايطاليا في ٢٣ تشرين الاول ، جاء فيه :

« ان الحكومة الالمانية التي كانت تشعر دوما بصداقتها المتينة مع البلدان العربية ، والتي تتمنى لشعوب تلك البلدان السعادة والرفاه ، فهي الآن وكما كانت في السابق تتابع باهتمام كفاح الشعوب العربية من اجل استقلالها ، وتستطيع هذه الشعوب الاعتماد على عطف المانيا في المستقبل . وان المانيا اذ تعطي هذا التصريح فهي على اتفاق تام مع حليفتها ايطاليا .

ومما يؤسف له انه بينما كانت المفاوضات جارية بين القادة العرب والالمان والايطاليين ، لضمان مصالح العرب في الوحدة والاستقلال ، كانت هاتان الدولتان تتفاوضان فيما بينهما لاقتسام الوطن العربي الى مناطق نفوذ لهما . فقد كانت ايطاليا تطمع افي احتلال مكانة فرنسا في شمال افريقيا ، وكانت تريد كذلك اقتطاع جزء مهم من السودان والسيطرة على الصومال

البريطاني . على ان تعقد معاهدات مع مصر وسوريا وفلسطين والعراق تستطيع ايطاليا بموجبها الهيمنة على الموارد الاقتصادية ، خاصة النفط والقطن في تلك الاقطار . لقد اعترفت المانيا بالمنزلة المفضلة لايطاليا في هذه الاجزاء من الوطن العربي ، على ان تصان المصالح الاساسية لالمانيا فيها .

الضغط على حكومة رشيد عالي لحملها على الاستقالة :

واجهت حكومة رشيد عالي الكيلاني صعوبات متزايدة في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٤٠ ، وتعرضت لضغوط امريكية وتركية وسعودية ومصرية الغرض منها حمل رئيس الوزراء على اظهار المرونة تجاه المطالب البريطانية سواء تلك الخاصة بانزال القوات البريطانية في البصرة او تلك المتعلقة بقطع العلاقات مع ايطاليا .

كما تفاقمت الخلافات بين اعضاء الوزارة خاصة بين ناجي شوكت ونوري السعيد . ثم ان الحكومة البريطانية مارست كل انواع الضغوط ، من ذلك انها قطعت امدادات الاسلحة عن الجيش العراقي ، وهذا بحد ذاته ينافي نصوص المعاهدة العراقية البريطانية نصا وروحا . كما امتنعت الحكومة البريطانية عن توفير الدولارات الامريكية التي كان العراق بأمس الحاجة لها لشراء المواد الامريكية للسوق العراقي .

وروجت اشاعات في هذا الوقت مفادها ان العراق في طريقه الى اعادة العلاقات مع المانيا . وابدت بريطانيا معارضتها الشديدة لهذه الخطوة ، بل انها هددت بانها سوف تعيد النظر بعلاقاتها مع العراق اذا اقدم هذا على اعادة علاقاته مع المانيا . ولم يكتف السفير البريطاني بهذا التهديد ، بل اعلن بان حكومته قد فقدت الثقة برشيد عالي الكيلاني ، وهي بهذا تطالب باستقالته من رئاسة الوزارة .

لقد استفز هذا التدخل السافر بشؤون العراق الداخلية الحكومة العراقية ، واعلن رشيد عالي الكيلاني : « انه لا يهتم ابدا بثقة اية حكومة اجنبية ، ما دام هو يتمتع بثقة الشعب العراقي وتأييده وثقته الممثلة في برلمانه ، وطلبت الحكومة العراقية ايضاحا من وزارة الخارجية البريطانية حول تصرفات السفير البريطاني . في بغداد . فجاء الجواب في كانون الاول ١٩٤٠ ، بان تردد رئيس الوزراء العراقي السيد رشيد عالي الكيلاني في تنفيذ بنود معاهدة ١٩٣٠ يدفع الحكومة البريطانية الى تأييد موقف السفير البريطاني في بغداد ، وهي لذلك ترى ان استقالة رشيد عالي الكيلاني من رئاسة الوزارة هو الحل الوحيد لاعادة العلاقات العراقية البريطانية الى وضعها الطبيعي .

تدخل الوصي :

دفعت مطالبة الحكومة البريطانية باستقالة رشيد عالي الكيلاني الوصي الى التدخل . وجاء

هذا التدخل في بداية الامر كرغبة باستقالة الوزارة ابداها الوصي الى رئيس الديوان الملكي . وحمل موقف الوصي هذا رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وناجي السويدي وطه الهاشمي على مقابلة الوصي لاخباره ان الدستور العراقي لا يجيز للملك مطالبة الوزارة بالاستقالة . وهنا بدأت العلاقات بين الوصي ورشيد عالي بالتوتر ، وعمد الوصي الى عدم حضور البلاط ، وبهذا تأخر توقيع الكثير من القوانين والمراسيم ، فشلت اعمال الحكومة . ولكن رشيد عالي الكيلاني اصر على عدم تقديم استقالته . وعندما اقدم اغلب اعضاء وزارته على الاستقالة ، تشبث هو في البقاء على رأس الوزارة معتقدا ان استقالة رئيس الوزراء لا تصبح ضرورية الا عند سحب البرلمان الثقة بالوزارة كلها .

وفي اجتماع البرلمان في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ اسمع بعض النواب رئيس الوزراء انتقادا مرا وكلاما مهينا . فما كان منه الا ان غادر البرلمان متوجها الى البلاط . وهناك طلب من الوصي حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة فطلب منه الوصي امهاله حتى المساء للنظر في الامر . وعند مغادرة رشيد عالي الكيلاني البلاط دبر الوصي امر فراره الى الديوانية .

استقالة رشيد عالي الكيلاني :

وصل خبر فرار الوصي الى رشيد عالي في المساء حيث كان مجتمعا مع العقداء الاربعة في داره . وسرعان ما زاره في داره ايضا كل من السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان وطه الهاشمي وزير الدفاع ، وقد نصحاه بالاستقالة خاصة وان الوصي كان مصمما على الاستعانة بالفرقة الرابعة المرابطة في الديوانية حتى ولو ادى الامر الى اشعال نيران حرب اهلية . وقبل رشيد عالي النصيحة واعلن بانه يعتقد ان الوصي لن ينجح في تأجيج نيران حرب اهلية في العراق ، واذا نجح في تأجيجها ، فهو (اي الوصي) لن يربحها ، ومع هذا فهو يريد ان يجنب الشعب مخاطر مثل هذه الحرب ، وعليه قرر الاستقالة .

وزارة طه الهاشمي :

طلب الوصي من السيد محمد الصدر القدوم الى الديوانية للمداولة معه في امر تأليف الوزارة الجديدة . وقبل ان يغادر السيد الصدر بغداد اخبره العقداء الاربعه بانهم يعارضون اية وزارة لا يؤلفها طه الهاشمي . وعندما تأكد الوصي ان ابراهيم الراوي قائد الفرقة الرابعة في الديوانية لم يقف الى جانبه في اية مجابهة مع قوات بغداد ، اضطر الى الخضوع وقبل تكليف طه الهاشمي بتأليف الوزارة . وتم تشكيلها في الاول من شباط ١٩٤١ . ولكن الوصي طلب الى رئيس الوزراء الجديد العمل على احالة العقداء الاربعة على التقاعد ، ولم يكن طه الهاشمي راغبا في اتخاذ مثل هذا الاجراء ، وذلك لتأكده من وطنية هؤلاء الضباط ولاعتقاده بان حب هؤلاء الضباط له شخصيا

واحترامهم له وثقتهم به ستدفعهم الى الاخلاد الى السكينة وسيبتعدون عن المسرح السياسي .

واظهر طه الهاشمي ميلا متزايدا للبريطانيين ، حتى اشيع ان حكومته في طريقها الى قطع العلاقات مع ا يطاليا . وعقد القادة القوميون اجتماعا في ٢٨ شباط ١٩٤١ حضره الحاج امين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وناجي السويدي ويونس السبعاوي وثلاثة من العقداء الاربعة ، وتداولوا في الاوضاع السياسية .

اجمع رأيهم على ان قطع العلاقات مع ايطاليا لا يخدم مصلحة العرب في شيء ، واذا اقدم طه الهاشمي على اتخاذ مثل هذه الخطوة ، فتتحتم استقالته واسناد الوزارة الى رشيد عالي الكيلاني . وبعد ايام من هذا اصدر طه الهاشمي اوامره بصفته وزيرا للدفاع بنقل كامل شبيب قائد الفرقة الاولى التي مقرها بغداد الى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية . واستنكر العقداء الاربعة هذا النقل ، ورفضوا الانصياع له . واضطر طه الهاشمي الى التراجع وتجاهل الامر . وقبل تعهدا من الضباط بعدم التدخل بالسياسة . ولكن العلاقات بين طه الهاشمي وقادة الجيش استمرت بالتردي . وقد اعتقد العقداء الاربعة ان الوصي وطه الهاشمي يكيدان لهم ويسعيان الى تشتيتهم .

استقالة طه الهاشمي :

وفي الاول من نيسان ١٩٤١ وضعت قطعات الجيش العراقي تحت الانذار ، وزحفت بعض القطعات لتحتل المواقع المهمة في العاصمة ، وطلب الجيش الى طه الهاشمي استقالته في الحال . وحاول طه الهاشمي اقناع الضباط بالعدول عن ذلك فلم يفلح ، فاضطر الى كتابة استقالته . واخبر الوصي بعد ذلك بانه اضطر الى ذلك تحت وطأة التهديد .

واستطاع الوصي الهرب مرة اخرى ، فعندما علم الوصي في مساء الاول من نيسان ان قصره مطوق ، فر من القصر والتجأ الى بيت عمته في الرصافة ، ثم هرب من هناك الى الحبانية ومنها طار الى البصرة حيث مكث بضعة ايام على ظهر سفينة حربية بريطانية كانت راسية في شط العرب . ثم غادر العراق الى عمان في الاردن ، وهناك التحق به نوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت الايوبي .

حكومة الدفاع الوطني :

اعتقد رشيد عالي الكيلاني والعقداء الاربعة وبقية كبار ضباط الجيش والقادة القوميون بانه لم يعد في الامكان التعاون مع عبد الاله الوصي على عرش العراق فقد كان لابد من عزله والتخلص منه ، ولا مناص من سيطرة الجيش سيطرة مطلقة على شؤون البلاد الى ان يتم تشكيل حكومة مستقرة ، ويقرر مصير الوصاية على العرش . ولهذا شكلت في ٣ نيسان ١٩٤١ حكومة عسكرية

مؤقتة اطلق عليها « حكومة الدفاع الوطني » عهد برئاستها الى رشيد عالي الكيلاني . واعدت حكومة الدفاع الوطني بيانا اذيع باسم امين زكي سليمان رئيس اركان الجيش بالوكالة ، بين فيه اهـــداف حكومة الدفاع الوطني ودوافع تكوينها ، وقد كتبه محمد صديق شنشل ومحمد يونس السبعاوي . كما اعد رشيد عالي الكيلاني بيانا آخر اوضح فيه اسباب توليه المسؤولية . واذيع البيانان مساء الخميس ٣ نيسان ١٩٤١ . واكد البيانان ان الازمة الحالية التي يتعرض لها العراق كانت نتيجة لتصرفـــات الوصي غير الدستورية ، ولاقحامه نفسه في امور لا تخدم مصلحة الوطن في شيء . وخلص البيان الاول الى هذه العبارات مخاطبا الشعب العراقي :

ان على الشعب العراقي ان يقدر واجباته الوطنية حق قدرها ، وان يعمل على الاحتفاظ باستقلاله ويصون سيادة امته وكرامتها وحذر الشعب من التصديق بما تبثه الدعايات الاجنبيـــة .

وذكر مواطنيه بانهم مسؤولون امام الله والوطن للدفاع عن دولتهم وكرامتهم . اما رشيد عالي الكيلاني فقد انهى بيانه ، بان ناشد الشعب العراقي بالمواظبة على اعماله وان يحذر مكائد الكائدين وان يساعده في اداء واجباته الجسيمة وان يوحد كلمته لايصال البلاد الى السلامة والى تحقيـــق امانيها المقدسة .

وقابل الرأي العام العراقي والعربي قيام حكومة الدفاع الوطني بفرح وحماسة كبيرين . وكتبت المقالات والتعليقات في الصحف مؤيدة تلك الحكومة . وارسلت الالوف من الرسائل والبرقيـــات عبر فيها اصحابها عن تكاتفهم مع حكومة الدفاع الوطني . وتطوع الشباب العربي للدفاع عنهـــا . ورأى رشيد عالي الكيلاني ضرورة دعوة البرلمان العراقي للانعقاد لتكسب حكومة الدفاع الشرعية التامة . فعقد البرلمان اجتماعا في ١٠ نيسان ١٩٤١ حضره اربعة وتسعون نائبا من مجموع مائـــة وثمانية . وعبر رشيد عالي الكيلاني عن رغبته في اعادة الاحوال الطبيعية الى البلاد . وأوضح ان هذا لا يتم الا بعد اختيار وصي جديد على العرش . وتم اختيار الشريف شرف ، من الاسرة الهاشميـــة وصيا على عرش العراق . وقبل الوصي الجديد استقالة طه الهاشمي وكلف رشيد عالي الكيلانـــي بتأليف وزارة جديدة . وهكذا انتهت مهمة حكومة الدفاع الوطني المؤقتة .

الحرب العراقية – البريطانية ٢ – ٣١ مايس ١٩٤١ :

لم تدع الحكومة العراقية الجديدة مناسبة الا واعلنت فيها عن تمسك العراق بالتزاماتـــه وحرصه الشديد على تنفيذ كل ما ورد في المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠ . ولكن الانكليز ناصبوا حكومة رشيد عالي الكيلاني العداء ، ورفضوا الاعتراف بها . كما امتنع السفير البريطاني الجديد السير كناهان كورنواليس الذي وصل بغداد في اليوم الاول من نيسان ١٩٤١ من تقديـــم اوراق اعتماده مخالفا بذلك العرف الدبلوماسي . واكثر من هذا ، اصدرت الحكومة البريطانية

اوامرها الى جزء من قواتها في الهند ، والتي كانت متوجهة اصلا الى الشرق الاقصى بالتوجه الى البصرة . وقد وصلت فعلا المياه العراقية ونزلت في البصرة يومي ١٧ و ١٨ نيسان . وكان يفترض ان تأخذ طريقها الى الاردن عبر الاراضي العراقية ، ولكنها لم تبد اي تحرك يدل على عزمها في مغادرة الاراضي العراقية ، بل على العكس من ذلك شرعت في حفر الخنادق واعلنت عن مناقصات لتجهيز الارزاق لها لمدة سنة كاملة . الامر الذي استفز الحكومة العراقية واثار سخطها .

وبعد ايام قليلة من انزال القوات البريطانية الآنفة الذكر ، تقدمت السفارة البريطانية في بغداد بطلب الى الحكومة العراقية للسماح لها بانزال قوات بريطانية جديدة في البصرة . وكانت هذه في طريقها فعلا الى المياه العراقية . وفي ٢٩ نيسان ١٩٤٠ انزلت هذه القوات في البصرة . ولم تستطع الحكومة العراقية الوقوف مكتوفة الايدي امام هذه الاستفزازات ، لذا اتخذت عدة قرارات مهمة منها : عدم السماح بمجيء قوات بريطانية جديدة الى العراق قبل مغادرة القوات السابقة الموجودة فيه ، واخبار الحكومة البريطانية بان بقاء قواتها في البصرة يخالف نصوص المعاهدة العراقية البريطانية ، ويمس حقوق العراق المشروعة . كما قررت الحكومة تكليف وزارة الدفاع العراقية باتخاذ كل الاجراءات والاحتياطات العسكرية اللازمة لمواجهة الموقف الذي قد يترتب على تطور الخلاف بين الحكومتين العراقية والبريطانية . وفي الوقت نفسه اصدر مجلس الوزراء بيانا موجها الى الشعب العراقي اوضح فيه رغبة العراق المستمرة في تطبيق بنود المعاهدة العراقية البريطانية واصرار الانكليز على مخالفة تلك المعاهدة وتجاهلها . الامر الذي دفع الحكومة العراقية الى التمسك بحقوق البلاد والعمل على صيانتها . واتخاذ التدابير الكفيلة لتحقيق ذلك .

وتجاهلت الحكومة البريطانية معارضة العراق واحتجاجاته . ونزلت القوات البريطانية الجديدة في البصرة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ ، وابلغت السفارة البريطانية في بغداد جميع البريطانيين الموجودين بالعراق بضرورة الاستعداد للرحيل . ثم اصدر السفير البريطاني في بغداد رسالة موجهة الى سكان بغداد ضمنها كثيرا من التهم والافتراءات ، وقد تهجم فيها على قادة الجيش وجرح رشيد عالي الكيلاني ، ولم يعد بعد كل هذا مجال للشك في ان البريطانيين كانوا عازمين على جر العراق الى صراع مسلح .

اندلاع الحرب :

كانت وزارة الدفاع العراقية قد امتثلت للقرار الصادر من مجلس الوزراء في ٢٨ نيسان ١٩٤١ والخاص باتخاذ الترتيبات والاحتياطات العسكرية اللازمة تحسبا من وقوع صراع مسلح مع البريطانيين فارسلت بعض قطعات الجيش العراقي الى الحبانية ، حيث كانت هناك قاعدة جوية بريطانية قوية ، وعسكرت القوات العراقية على التلال المحيطة ببحيرة الحبانية ، واخذت الطائرات البريطانية

تقوم بالطيران والاستكشاف بطريقة استفزازية ، فطلب قائد القوات العراقية من آمر المعسكر البريطاني الكف عن ذلك .

ورد القائد البريطاني بان حركات طائراته ما هي الا تدريبات اعتيادية ، وطلب في الوقت نفسه من القوات العراقية الانسحاب من ومواقعها والابتعاد عن المعسكر البريطاني .

وبينما كانت المراسلات لا تزال جارية بين قائدي المعسكرين العراقي والبريطاني ، فوجىء الجيش العراقي في الساعة الخامسة من صباح يوم الخميس ٢ مايس ١٩٤١ بهجوم جوي مباغت ، وهكذا بدأ الصراع المسلح . وفي اليوم التالي وسع البريطانيون نطاق هجماتهم ، فهاجمت الطائرات البريطانية معسكر الرشيد ، كما هاجمت الطرق المؤدية الى بغداد ، والمواقع المدنية حول الحبانية .

وفي مساء اليوم الذي وقع فيه الهجوم البريطاني على القوات العراقية ، اصدر رئيس الوزراء بيانا الى الشعب اعلن فيه خبر الهجوم البريطاني ، واضطرار القوات العراقية للقيام بواجب الدفاع عن النفس ، وطمأن البيان جماهير الشعب بان الحركات العسكرية تسير في صالح الجانب العراقي ، وطلب اليها الاخلاد الى الهدوء والسكينة .

وهب الشعب العربي في العراق وخارجه في التعبير عن تأييده للحكومة العراقية ، فقد وقف الشعب العراقي صفا واحدا وراء الحكومة والجيش . وقامت المظاهرات في كل مكان وارسلت برقيات التأييد ، وتطوع الشباب ، واصدر رجال الدين الفتاوي في الجهاد ضد المعتدين ، ووجهت النداءات الى العالمين العربي والاسلامي لاستصراخهما لنصرة الشعب العربي في العراق .

كانت الحكومة البريطانية قد اعدت للامر عدته ، وكانت قد اتخذت التدابير اللازمة فاعدت قوة خاصة في فلسطين لغزو العراق ، وتوجهت هذه القوة عبر شرق الاردن ووصلت الحبانية في ١٨ مايس ١٩٤١ . وبعد وصولها بيوم واحد شنت هجوما شديدا على الجيش العراقي ، ولم يستطع الجيش مقاومة الهجوم نظرا لتفوق البريطانيين بالسلاح والرجال ، فاضطر الى الانسحاب واحتل البريطانيون الفلوجة ، وقام الجيش العراقي في ٢١ مايس ١٩٤١ بهجوم قوي على القوات البريطانية ، وذلك محاولة منه لاسترجاع الفلوجة ، ولكن تفوق القوات البريطانية حال دون نجاح العراقيين .

ثم ركز البريطانيون جهودهم العسكرية لاحتلال بغداد نفسها ، وتقدموا صوب بغداد بثلاثة ارتال تقدم احدها من الفلوجة – جسر الخر – بغداد . واتخذ الآخر طريق ابي غريب الى قرب جسر الخر وتقدم الثالث عن طريق الحبانية سامراء – بلد – سميكة – التاجي لمهاجمة بغداد من الشمال .

وقاوم الجيش العراقي ببسالة متناهية ، ووقف الشعب يسنده ويشد ازره ، وساعدت مياه الفيضان في كبح جماح التقدم البريطاني تجاه العاصمة . ولكن تفوق السلاح البريطاني وعدم توفر الغطاء

الجوي للقوات العراقية ساعد البريطانيين في زحفهم على بغداد . وكان العراقيون يتوقعون وصول مساعدات عسكرية لهم من المانيا ، ولكن المساعدات الالمانية كانت ضئيلة جدا لم يقدر لها ان تغير الموقف في صالح العراقيين . وقد يقال في تفسير عجز الالمان عن ارسال المساعدات المتوقعة ، هو انهم فوجئوا بالهجوم البريطاني الذي لم يترك لهم فرصة ملائمة للعمل . هذا ومما لا شك فيه ان انشغالهم في ذلك الوقت في مهاجمة كريت وتثبيت اقدامهم في اليونان قد حال دون ارسال المساعدة اللازمة ، يضاف الى هذا ان الالمان كانوا في هذا الوقت بالذات يعدون العدة للقيام بهجومهم الكبير على الاتحاد السوفييتي

اقتربت القوات البريطانية من بغداد في ٢٩ مايس ١٩٤١ ، وفي ٣٠ مايس علم ان رشيد عالي الكيلاني والمفتي الحاج امين الحسيني والعقداء الاربعة ، وكثيرا من اعضاء الحكومة ، قد عبروا الحدود الى ايران . وبقي يونس السبعاوي وزير الاقتصاد ثابتا في العاصمة وقد اعلن نفسه حاكما عسكريا ، ثم اضطر هو ايضا الى مغادرة بغداد واللحاق بجماعته . حدث كل هذا وكان الجيش العراقي لا يزال متمتعا بمعنوياته العالية محتفظا باسلحته وبتنظيمه وبروحه العسكرية دون ان يستطيع الانكليز ان ينالوا منه شيئا . ولم يرتكب الجند ما يخل بشرفهم العسكري .

لجنة الامن الداخلي تعقد الهدنة مع الانكليز :

كانت « لجنة الامن الداخلي » قد شكلت في ٢٨ مايس ١٩٤١ برئاسة ارشد العمري امين العاصمة للاشراف على شؤون العاصمة في تلك الساعات الحرجة . وتولت هذه اللجنة المسؤولية في بغداد بعد انسحاب الحكومة ، كما اخذت على عاتقها مفاوضة السفير البريطاني من اجل عقد هدنة بين الطرفين المتحاربين . وانتهت المفاوضات بعقد هدنة في ٣١ مايس ١٩٤١ . وتضمنت شروط الهدنة ايقاف الاعمال العسكرية في الحال ، وحق الجيش العراقي في الاحتفاظ باسلحته ، واعتقال الالمان والايطاليين الموجودين في بغداد واخلاء الجيش العراقي لمدينة الرمادي وجوارها خلال يوم واحد ، واعطاء جميع التسهيلات الى القوات البريطانية في العراق . وتسليم جميع الاسرى العراقيين الى السلطات العراقية حالما يتم تنفيذ الشروط السابقة .

مصير قادة ثورة مايس :

كان اغلب قادة الثورة قد فروا الى ايران قبيل دخول الجيوش البريطانية بغداد ، وبعد اشهر قليلة من استقرارهم هناك تعرضت ايران الى غزو بريطاني سوفياتي ، واستطاع رشيد عالي الكيلاني والمفتي الفرار من ايران والوصول الى اوربا والاقامة في المانيا ، كما استطاع صلاح الدين الصباغ الفرار الى تركيا . والقت القوات البريطانية القبض على البقية وارسلتهم الى روديسيا ليحتجزوا هناك

واصدرت محكمة عسكرية شكلت في بغداد حكما غيابيا بالاعدام على رشيد عالي الكيلاني وعلي محمود ويونس السبعاوي وامين زكي والعقداء الاربعة . كما اصدرت على البغية احكاما بالسجن لمدد مختلفة . وعندما اتت السلطات البريطانية باولئك المحتجزين من روديسيا الى العراق اعيدت محاكمتهم ، وصدر حكم الاعدام في ٤ مايس ١٩٤٢ على فهمي سعيد ومحمود سليمان ويونس السبعاوي ، ونفذ فيهم الحكم شنقا بعد يوم واحد فقط من صدوره . كما نفذ حكم الاعدام شنقا في ١٦ آب ١٩٤٤ بكامل شبيب . اما صلاح الدين الصباغ فقد قضى ثلاث سنوات في تركيا ثم سلم الى السلطات العراقية فنفذت فيه حكم الاعدام شنقا عند باب وزارة الدفاع في ١٦ تشرين الاول ١٩٤٥ .

وبعد هزيمة المانيا واحتلال اراضيها من قبل الحلفاء استطاع المفتي بعد صعوبة كبيرة ، الفرار من المانيا الى فرنسا ثم تمكن من الوصول الى القاهرة حيث استقر هناك . اما رشيد عالي الكيلاني فقد استطاع بعد مصاعب جمة الفرار من المانيا والتنقل من محل الى آخر الى ان وصل الرياض ، وطلب هناك جيرة الملك عبد العزيز آل سعود فاجاره .

تلك كانت النهاية المفجعة لقادة ثورة مايس وقد اظهرت الحكومة العراقية وعلى رأسها الوصي من القسوة ومن الرغبة في الانتقام والتشفي ما سبب السخط والاستهجان وأثارت احكام الاعدام والطريقة المتوحشة التي نفذت بها تلك الاحكام حفيظة واستياء الشعب العراقي ، بشكل عام ، ورجال الجيش بشكل خاص .

الفصل الثاني – الاحزاب السياسية

عانى الشعب العراقي الكثير من التعسف والمشاق خلال الحرب العالمية الثانية . فقد اتخذت الحرب ذريعة لتشريع العديد من القوانين التي قيدت الحريات وضيقت الخناق على المواطنين . والقت السلطة بالعشرات من الناس بالسجون والمعتقلات . يضاف الى كل هذا ذاقت جماهير الشعب الامرين من قلة المواد الاستهلاكية وندرتها وارتفاع اثمانها . وانتهت الحرب ولم يعد امام السلطة الحاكمة ما يبرر استمرارها في فرض الاوضاع الشاذة ، وقد خشيت ان تتحول النقمة العامة الى ثورة عارمة فقررت التظاهر بتعديل سياستها واعلن الوصي عن رغبته في الاستجابة لمطالب الشعب .

كان حمدي الباجحي على رأس الحكومة عندما وضعت الحرب اوزارها وفي ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ دعا الوصي الاعيان والنواب الى الاجتماع في بهو امانة العاصمة والقى هناك خطابا اكد فيه ان الحكومة العراقية « ملكية ديمقراطية حرة مستقلة » وان استمرارها بهذا الشكل لا يضمن الا بقيام حكم صالح ، وان وجود الاحزاب والهيئات السياسية الوطنية لا يستغنى عنها لتوفر مثل هذا الحكم .

وقدم حمدي الباجچي على اثر خطاب الوصي استقالته من رئاسة الوزارة وكلف توفيق السويدي بتشكيل وزارة جديدة . وجاء في منهاج الوزارة عزمها على نقل البلاد من الوضع الشاذ الذي فرضته الحرب الى الوضع الطبيعي الذي تتطلبه ظروف السلم . كما عبر المنهاج عن عزم الحكومة على الغاء الادارة العرفية والمراسيم الاستثنائية واخراج المعتقلين السياسيين ورفع الرقابة عن الصحف وفسح المجال لقيام الاحزاب السياسية . واجراء تعديل في قانو الانتخابات .

وتقدم عدد من القادة والسياسيين بطلبات لتأسيس احزاب سياسية ، فاجازت وزارة الداخلية في ٢ نيسان ١٩٤٦ خمسة احزاب هي : —

١ : **حزب الاستقلال** : وهو حزب قومي يؤكد على القومية العربية ويدعو بقوة الى الوحدة ، كما يدعو الى نوع من الاصلاح الاجتماعي المعتدل واغلب منتميه اعضاء سابقون في نادي المثنى بن حارثة الشيباني وهم يتعاطفون مع رشيد عالي الكيلاني وقد قضى معظمهم سني الحرب في المعتقلات . وتولى محمد مهدي كبة رئاسة الحزب وضم في عضويته كلا من صديق شنشل وفائق السامرائي . الصحيفة الناطقة بلسان الحزب هي « الاستقلال » .

٢ : **حزب الاحرار** : واغلب اعضائه من السياسيين القدامى المعتدلين ومن بعض الاقطاعيين دعا الى شيء من الاصلاح الاجتماعي تولى رئاسته توفيق السويدي ثم سعد صالح . الجريدة الناطقة باسم الحزب « صوت الاحرار » .

٣ : **الحزب الوطني الديمقراطي** : يميل الحزب الى اليسار ولكن تأكيده على الديمقراطية والحريات السياسية اكثر من تأكيده على الاشتراكية واغلب اعضائه من جماعة الاهالي التي سبق الكلام عنها . رئيسه كامل الجادرجي ومن اعضائه البارزين حسين جميل ومحمد حديد . الجريدة الناطقة بلسان الحزب « صوت الاهالي » .

٤ : **الاتحاد الوطني** : رئيسه عبد الفتاح ابراهيم شخصية متميزة سابقة في جماعة الاهالي . يؤكد الحزب على الاشتراكية اكثر من تأكيده على الحريات الفردية . الجريدة الناطقة بلسان الحزب « السياسة » .

٥ : **حزب الشعب** : رئيسه عزيز شريف وهو ايضا من جماعة الاهالي سابقا . يؤكد على الاشتراكية ويؤيد بحماسة سياسة الاتحاد السوفياتي . الصحيفة الناطقة بلسان الحزب « الوطن » .

وحاول الشيوعيون تكوين حزب خاص بهم وارادوا تأليف حزب علني باسم « حزب التحرر الوطني » ولكن وزارة الداخلية اصرت على رفض طلبهم . والحقيقة ان حزب التحرر الوطني غير المجاز وعصبة مكافحة الصهيونية كانا يمثلان واجهة للحزب الشيوعي العراقي السري الذي اعيد تنظيمه خلال الحرب العالمية الثانية . وفي الوقت نفسه اسس الحزب الديمقراطي الكردستاني ولم

يجز وهو حزب ديمقراطي يعمل على تحقيق الحكم الذاتي في المناطق الكردية ضمن العراق .

ولم تكن الفئة الحاكمة مخلصة في دعوتها الى الحريات السياسية والى تأسيس الاحزاب فما كادت تجاز تلك الاحزاب الا واخذت السلطة في القيام بسلسلة من المضايقات ضدها . وفي عام ١٩٤٧ ، اقدمت الحكومة على الغاء اجازتي حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني لاتجاهاتهما الاشتراكية . واضطر كل من حزب الاحرار والحزب الديمقراطي الى تجميد اعمالهما ونشاطهما . ولم يبق الا حزب الاستقلال .

وفي اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات حاولت الفئة الحاكمة تأسيس بعض الاحزاب المصطنعة فقام نوري السعيد بتأسيس حزب « الاتحاد الدستوري . وقامت جماعة من الساسة القدامى بتأسيس « حزب الجبهة الشعبية » برئاسة طه الهاشمي . واسس صالح جبر حزب « الامة الاشتراكي » وهو على الرغم من هذه التسمية لم يكن يختلف عن حزب الاتحاد الدستوري .

واقدم نوري السعيد في عام ١٩٥٤ على الغاء جميع الاحزاب السياسية . وكانت هذه نهاية للاحزاب السياسية العلنية في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

حزب البعث

ظهر الحزب في البداية في سوريا في اوائل الاربعينات كحركة سياسية باسم حركة « البعث العربي » وكان شعارها « أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة » . أما اهدافها فقد حددها بيانها الاول حيث جاء فيه ان الحركة تمثل الروح العربية ضد الشيوعية المادية وضد الرجعية الميتة والتقدم المصطنع وانها « تمثل رسالة العروبة ضد حرفة السياسة » كما انها « تمثل الجيل العربي الجديد . وفي نيسان ١٩٤٧ دُعي اعضاء الحركة ، وكان جلهم من الطلاب والمثقفين السوريين ولم يكن عددهم يتجاوز البضع مئات ، الى عقد مؤتمر تأسيسي في دمشق ، واصدر المؤتمر في ٧ نيسان البيان الذي اعلن فيه اقرار دستور حركة البعث ، فأصبحت الحركة بصورة رسمية حزبا سياسيا وانتخب ميشيل عفلق عميدا لـه .

وبدأ نشاط الحزب في العراق في عام ١٩٤٧ . وكان الفضل الاول في ذلك يعود الى عدد من الطلبة السوريين من الاسكندرونة ، الذين كانوا يدرسون في الكليات العراقية خاصة دار المعلمين العالية ، اذ نجحوا في تشكيل اول خلية بعثية في العراق في عام ١٩٤٧ .

الفصل الثالث

مقدمات ربط العراق بالاحلاف الاستعمارية

امل العرب ان يكون عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية مختلفا عن الماضي ، ورغبوا في تحقيق آمالهم في الاستقلال والوحدة والاصلاح الاجتماعي والديمقراطية . وفي الوقت نفسه برز الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كدولتين عظميين . حاولت الولايات المتحدة ان تحل محل بريطانيا وفرنسا في النفوذ السياسي والاقتصادي في الوطن العربي . اما فرنسا فقد ضعف نفوذها كثيراً ، واما بريطانيا فقد تشبثت باساليب مختلفة للابقاء على نفوذها الذي تدهور كثيرا ، وذلك تارة بمحاولة عقد معاهدات ثنائية مع العراق ومصر وطورا عن طريق عقد معاهدة عراقية – تركية وعراقية – اردنية لتكون مقدمة لتكوين منظمة اقليمية دفاعية في الشرق الاوسط للحفاظ على مصالحها من جهة وللوقوف في وجه الاتحاد السوفييتي ، متعاونة مع الولايات المتحدة والدول الاخرى ، من جهة اخرى وقد سارعت الولايات المتحدة فعلا لمساعدة بريطانيا في اغراضها .

بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بريطانيا وفرنسا وغيرهما من جهة وبين الاتحاد السوفييتي وحلفائه دول الكتلة الشرقية من جهة اخرى . فانقسم العالم الى كتلتين غربية وشرقية ، وعجلت الولايات المتحدة باعلان مبدأ ترومان في ١٩٤٧ لمساندة اليونان وتركيا ومحاولة تطويق الاتحاد السوفييتي ، وفي عام ١٩٥٧ اعلنت الولايات المتحدة مبدأ ايزنهاور لمساندة دول الشرق الاوسط ضد انتشار المبادىء الشيوعية .

وقفت الطبقات الحاكمة في البلاد العربية مؤيدة الكتلة الغربية التي يعتبرها الشعب العربي عدوة لمصالحه ولا سيما في قضية فلسطين . ولذلك وقف الشعب العربي عامة والشعب العراقي خاصة ضد محاولات نوري السعيد والامير عبد الاله وجماعتهما لربط العراق بعجلة الاستعمار الغربي على حساب مصالح العراق والشعب العربي .

المبحث الاول : –

المعاهدة العراقية – التركية

في ربيع ١٩٤٥ زار الوصي عبد اله الولايات المتحدة بصحبة نوري السعيد ثم عادا الى انكلترا ومنها الى تركيا في ايلول ١٩٤٥ . وبعد عودة الوصي الى العراق تخلف نوري السعيد في تركيا

وباحث حكومتها في اقتراحها تكوين كتلة الشرق الاوسط بالتعاون والتنسيق مع بريطانيا والولايات المتحدة للوقوف بوجه الاتحاد السوفييتي . واذا تم التفاهم بين تركيا والعرب تتم السلسلة التي يريدها الغربيون لتطويق الاتحاد السوفييتي . كان نوري السعيد قد اظهر ميله للتعاون مع الغرب ضد السوفييت فاجرى مباحثات تمهيدية مع الحكومة التركية دون تخويل من الوزارة العراقية القائمة على الحكم حينذاك . ولما عاد الى العراق اخبر الوصي بما تم فطلب الديوان الملكي من الوزارة الموافقة على تعيين نوري السعيد رئيسا للجنة المفاوضات مع تركيا . ثم منح نوري السعيد صلاحيات مطلقة ومنها التفاوض حول التعاون في السياسة الخارجية . ويذكر نوري السعيد انه استشار وزارة الخارجية البريطانية ، عن طريق السفارة البريطانية في انقره ونال تأييدها .

في ٢٩ آذار ١٩٤٦ وقع نوري السعيد مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار وبها ستة ملحقات وعلى اتفاقيتين اخريين . ادعى نوري السعيد ان هذه المعاهدة لا تناقض تعهدات العراق في ميثاق سعد آباد وميثاق الامم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية بل تضمن تأييد الحكومة التركية في قضية فلسطين التي هي الوتر الحساس في القضية العربية . ولكن المادة الاولى من المعاهدة قالت باحترام العراق واعترافه بضم لواء الاسكندرون الى تركيا .

قالت الاحزاب المعارضة ان من نتائج عقد المعاهدة العراقية - التركية اضعاف وتفكك جامعة الدول العربية واعترافه بضم لواء الاسكندرون السوري الى تركيا وتوريط العراق في تكتلات دولية لا مصلحة له فيها .

المعاهدة العراقية - الاردنية

في نيسان ١٩٤٧ سافر الوصي عبد الاله ونوري السعيد رئيس مجلس الاعيان الى الاردن بعد ان اصبح مملكة لعقد معاهدة عراقية - اردنية . وبعد ان تم ذلك عرض مشروع المعاهدة على وزارة صالح جبر فاقرتها . وخول فاضل الجمالي وزير الخارجية التوقيع عليها .

عارضت الاحزاب العراقية المعارضة هذه المعاهدة باعتبارانها تقيم تكتلا من العراق والاردن يباعد بينها وبين دول الجامعة العربية الاخرى ، وانها توسع منطقة عمل الجيوش البريطانية عن طريق الجيش الاردني الى العراق وتفتح مجالات جديدة للتدخل البريطاني في اكثر شؤون حياة العراق الخاصة عن طريق اللجان الدائمة التنفيذية . ومن شأن ذلك كله قيام العراق بالتزامات مالية واقتصادية لا حدود لها ينوء باعبائها .

الفصل الرابع

مشروع معاهدة بورتسموث ووثبة كانون الثاني ١٩٤٨

مشروع المعاهدة :

رأى الشعب العراقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس هيئة الامم المتحدة ان المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠ قد استنفدت اغراضها واصبحت غير ذات موضوع ، وان العلاقات بين العراق وبريطانيا يجب ان تكون وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة باعتبار الدولتين عضوين متساويين في الحقوق والواجبات ، وان ذلك الميثاق الغى المعاهدة العراقية – البريطانية التي تتناقض مع المادة (١٠٣) من الميثاق اذ نصت على انه : « اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقا لاحكام هذا الميثاق مع اي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق . »

ولكن الطبقة الحاكمة في العراق الخاضعة للاستعمار البريطاني وافقت على الخطة الانكليزية – الاميركية في موضوع الدفاع المشترك في منطقة الشرق الاوسط والمساهمة في الحرب الباردة بين الكتلتين السوفيتية والغربية . وقد رغبت بريطانيا في اعادة صفة الشرعية للمعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠ ، وفي توسيع الامتيازات العسكرية .

دارت مفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني في بغداد ولندن خلال الفترة ٨ آذار ١٩٤٧ – ٤ كانون الثاني ١٩٤٨ وانتهت بتوقيع معاهدة جديدة في ميناء بورتسموث البريطاني في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ وسميت شعبيا معاهدة بورتسموث . وقد اثارت المواد الاتية معارضة شديدة في العراق بصفة خاصة :

١ – اكدت المادتان الثانية والثالثة من المعاهدة الجديدة ما جاء في المواد الثالثة والرابعة والخامسة من المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠ .

٢ – نصت الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة الجديدة على ابقاء التعهدات المالية التي سبق ان ترتبت على العراق بمقتضى معاهدة ١٩٣٠ واي من تلك الكتب او المذكرات واتفاقية السكك الحديد لسنة ١٩٣٦ ، وهذا يعني اتخاذ بقاء هذه التعهدات المالية ، دون ان يبت فيها ، ذريعة لاستمرار الوضع الراهن .

٣ – جاء في الفقرة (د) من المادة الاولى من ملحق معاهدة بورتسموث ان اشغال بريطانيا

لقاعدتي الحبانية والشعيبه سيبقى مستمرا الى ان يتم انسحاب قوات الحلفاء من بلاد الاعداء ، مما يجعل هذا الاشغال دائما حتى ولو تم عقد معاهدات الصلح .

٤ – واجازت الفقرة (ز) من المادة الاولى من الملحق لبريطانيا حق استعمال كافة ساحات النزول الاخرى للطائرات الاخرى في العراق ، وهذا معناه جعل العراق باجمعه مطارا للقوات البريطانية بدلا من مطاري الحبانية والشعيبة وحدهما .

الوثبة :

عارضت الاحزاب العراقية المعارضة اية معاهدة واصدرت بياناتها ضد المعاهدة في الايام التالية . اعلن طلاب المعاهد العالية الاضراب عن الدراسة والقيام بمظاهرات . كان رئيس الوزراء في لندن ولذلك اذاع نائب رئيس الوزراء في بغداد بيانا يمنع المظاهرات والاضرابات وعزم الحكومة على قمعها بشدة . وقد اعتبرت الاحزاب والطلاب ذلك البيان استفزازيا ، فتجددت الاضرابات والمظاهرات شارك فيها العمال وجموع كثيرة من الشعب الى جانب الطلاب . استعملت الشرطة القوة واطلقت الرصاص على المتظاهرين وقتل اربعة اشخاص اثنان من الاهلين واثنان من الطلاب ، ثم انتشرت المظاهرات في جميع انحاء بغداد وفي اكثر مدن العراق واستمرت اياما عديدة .

في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨ دعا الامير عبد الاله الوصي وولي العهد رؤساء الوزارات السابقين ونائب رئيس مجلس الاعيان ونائب رئيس مجلس النواب وقسما من الاعيان والنواب من الوزراء السابقين وممثلي الاحزاب السياسية فاجتمعوا في البلاط الملكي بحضور هيئة الوزارة ، وقد اجمعت آراؤهم على ان المعاهدة الجديدة لا تحقق اماني البلاد وليست اداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين العراق وبريطانيا سيما وان مجلس الوزراء لم يقرر بعد تصديق المعاهدة المذكورة ولاجل تهدئة الاوضاع وكسب الوقت وعد الامير عبد الاله الشعب العراقي بانه لن تبرم اية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد واما نيها الوطنية .

اما صالح جبر رئيس الوزراء فقد صرح في لندن بانه موقن بان البرلمان والشعب العراقي سيجدان في المعاهدة ما يحقق الاماني القومية تحقيقا كاملا وقال انه سيعود الى العراق فورا مهددا بسحق رؤوس العناصر الفوضوية .

عاد الوفد العراقي المفاوض الى بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ ، وقدم نائب رئيس الوزراء وزير العدلية جمال بابان استقالته . واذاع صالح جبر رئيس الوزراء بيانا قال فيه انه سيكون للامة الحكم الفاصل والكلمة الاخيرة في البت بامر المعاهدة سلبا او ايجابا ، ودعا ابناء الشعب ان يخلدوا الى الهدوء والسكينة ويتركوا كل ما من شأنه الاخلال بالامن والنظام ومخالفة القوانين . وقد اعتبر

الشعب هذا البيان تحديا له وتهديدا باستعمال القوة ولذلك زاد الهياج في ليلة ٢٦ كانون الثاني واليوم التالي . وتجددت المظاهرات واصبحت العاصمة وكأنها ساحة حرب فقد احتلت الشرطة مداخل الطرق وانطلقت سياراتها تجوب الشوارع ونصبت الرشاشات فوق البنايات العالية ومآذن المساجد . وفي الساعة التاسعة من صباح ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ تجمعت جماهير الطلاب والشعب في الاعظمية والرصافة والكرخ وسارت للالتقاء ببعضها . فتحت الشرطة النار وقتلت اربعة من المتظاهرين . وجاءت مظاهرة من الكرخ حاولت عبور الجسر القديم (جسر الشهداء) الى جانب الرصافة ففتحت الشرطة النار على المتظاهرين العابرين من المنارتين القائمتين في المسجدين المطلين على مدخل الجسر في الجانبين واوقعت فيهم خسائر كثيرة . وبعد ان استمرت المعركة نصف ساعة عبر المتظاهرون الى الرصافة .

عاد رئيس الوزراء واذاع بيانا شديدا صب الزيت على النار فزادها اشتعالا . وحاولت الحكومة الاستعانة بالجيش ثم صرفت النظر عن ذلك . ثم قدم عدد من النواب استقالاتهم كما استقال رئيس مجلس النواب ، واستقال وزير المالية ووزير الشؤون الاجتماعية وبذلك اصبح عدد الوزراء دون النصاب الدستوري ، فطلب عبد الاله من صالح جبر تقديم استقالته فاستقال .

اعتبر يوم ٢٧ كانون الثاني يوم الوثبة الوطنية . وقررت الوزارة الجديدة عدم الموافقة على مشروع معاهدة بورتسموث . وفي عهد هذه الوزارة دخل العراق في حرب فلسطين .

وفي ١٩ آذار ١٩٥١ وقع بعض رجال السياسة على بيان الحياد بين الكتلتين الشرقية والغربية .


Aliwayzi Abdulrahman
e-Book's Library

الفصل الخامس

انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢

كانت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ المصرية نقطة انطلاق للشعب العراقي واحزابه وقد اراد الجميع تغيير الاوضاع السياسية في العراق تغييرا جذريا ومحاسبة المسؤولين عن نكبة فلسطين . تشجعت الاحزاب العراقية المعارضة بما حدث في مصر وقدمت مذكرات الى الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق شاجبة الاوضاع القائمة ومطالبة بالتغيير الجوهري واعتبر بعضها الوصي مسؤولا عن الوضع الشاذ في البلاد .

وعلى اثر ذلك عقد مؤتمر في البلاط يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ حضره رؤساء الوزارات السابقون ورؤساء الاحزاب . قال احد رؤساء الاحزاب ان الوضع في العراق يتطلب ضرورة النظر اليه نظرة جدية ولا سيما بعد الحوادث التي جرت في الشرق الاوسط كايران وسوريا ومصر ولبنان وشدد بصورة خاصة على حوادث مصر وقال ان الاسباب التي ادت الى الانقلاب في مصر موجودة في العراق واذا كانت العوامل متشابهة فلابد ان تكون النتائج واحدة والقضية قضية زمن اذا لم تتدارك الامر ونقوم بالاصلاحات بصورة جدية في العراق . ثم وقعت حادثة كلية الصيدلة والكيمياء فتدهور الوضع .

حاولت كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد تعديل نظامها بجعل الطالب المعيد في بعض الدروس معيدا في كافة مواضيع صفه ، فاحتج الطلاب واضربوا يوم ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٢ وايدهم في اضرابهم طلاب الكليات الاخرى مثل الطب والحقوق والتجارة ولذلك الغي التعديل وعاد الطلاب الى الدوام يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ . حدث ان احدى الطالبات لم تشترك في الاضراب فانبها بعض الطلاب مما جعل اخاها ورفيقين له يحضرون الى الكلية ويتشاجرون مع اولئك الطلاب فاصيب البعض بجروح مختلفة ، وقيل ان عميد الكلية واحد المعيدين فيها حرضا هؤلاء الاشخاص الثلاثة على الاعتداء على طلاب الكلية .

استغلت الاحزاب السياسية ومنظمات الطلاب تلك الحادثة وانتشر الاضراب بين طلاب الكليات والمدارس الاخرى . وقام الطلاب بمظاهرات يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ واليومين التاليين وحدثت اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة وجرح بسببها بعض المتظاهرين وبعض الشرطة وسقط قتيل واحد .

قدم رئيس الوزراء مصطفى العمري استقالة وزارته يوم ٢١ تشرين الثاني ولكنها لم تقبل حتى يوم ٢٣ تشرين الثاني . وقرر مجلس التعليم العالي ايقاف الدراسة في المعاهد العالية من صباح ٢٣ تشرين الثاني كما قرر مجلس المعارف ايقاف الدراسة في جميع مدارس بغداد وذلك تجنبا لما قد يحدث . اما على صعيد الطلاب فحدث ما يلي :

اذاع الطلاب بيانا هاجموا فيه الفئة الحاكمة واعلنوا فيه الاضراب حتى تستجاب مطاليبهم وهي :

١ - وجوب الاخذ بالانتخاب المباشر كأساس للانتخابات النيابية القادمة .

٢ - القيام بالاصلاحات الداخلية الانية اللازمة لصيانة الحريات ومواكبة التطور العالمي .

وقد حدثت مظاهرات في خارج بغداد . وفي صباح ٢٣ تشرين الثاني استؤنفت المظاهرات وخرج طلاب المعاهد العالية والمدارس الاخرى والعمال والكسبة متظاهرين وحاملين لافتات تهاجم الحكومة والانكليز . وقعت بعض الحوادث العنيفة ثم احرق مكتب الاستعلامات الاميركي واحرق مخفر شرطة باب الشيخ وقتل شرطي واحرق .

وفي اليوم نفسه الف الوزارة الجديدة الفريق الاول الركن نور الدين محمود رئيس اركان الجيش واعلنت الوزارة الجديدة الاحكام العرفية وحلت الاحزاب وعطلت الصحف واوقفت بعض السياسيين.
امر رئيس الوزراء بانزال الجيش الى بغداد واحتلالها واستعمال الشدة مع المتظاهرين واطلاق النار عليهم فقتل في باب الشيخ ثمانية عشر شخصا وجرح كثيرون ، ولذلك قرر قائد القوات العسكرية منع التجول في بغداد من الساعة السادسة مساء حتى السادسة صباحا .

الفصل السادس

حلف بغداد

اعترضت الاحزاب السياسية على حلها وطالبت بالغاء الاحكام العرفية وعودة الحياة الحزبية . وبعد نحو عشرة اشهر الغت الحكومة الاحكام العرفية وعادت الاحزاب الى ممارسة نشاطها . وفي صيف ١٩٥٤ قررت الحكومة حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة ، فتشكلت جبهة وطنية يغرض خوض الانتخابات من حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والعمال والشباب والمحامين والفلاحين والاطباء والطلاب . فاز من مرشحي الجبهة الوطنية في الانتخابات احد عشر نائبا .

عقد المجلس الجديد جلسة واحدة فقط ، ثم الف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في ٣ آب ١٩٥٤ فحل المجلس واجرى انتخابات جديدة جاءت بمجلس موال تمهيدا لتنفيذ مشاريعه الرجعية والاستعمارية فاصدر المراسيم الآتية :

١ – مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادي ، وفيه : كل من حبذ او روج ايا من المذاهب البلشفية – الشيوعية – والفوضوية والاباحية وما يماثلها التي ترمي الى تغيير نظام الحكم والاوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الاساسي – يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات ، والحبس المؤبد او الاعدام اذا كان التحبيذ قد جرى بين القوات المسلحة سواء كان ذلك مباشرا او بواسطة هيئات او منظمات تهدف الى خدمة اغراض المذهب المذكور تحت ستار اي اسم كان كأنصار السلام والشبيبة الديمقراطية وما شاكل ذلك .

٢ – مرسوم ذيل قانون الجنسية ، وفيه : لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية اسقاط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي .

٣ – مرسوم النقابات ، وفيه : لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ان يقرر غلق اية نقابة مؤسسة وفق قانونها الخاص بصورة دائمة او مؤقتة عندما تسلك النقابة مسلكا يمس الامن العام او النظام العام او يسبب اقلاق الراحة مما يدل على خروجها عن الأسس والمبادئ التي اسست من اجلها .

٤ – مرسوم الجمعيات : خول وزير الداخلية الغاء الجمعيات والنوادي ودور التمثيل .

٥ – مرسوم المطبوعات : خول وزير الداخلية الغاء اجازات الصحف والمجلات .

٦ – مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات : خول وزير الداخلية اعطاء اجازة التظاهر والتجمع

واعطى الموظف الاداري حق تفريق المظاهرات اذا عرضت الامن والنظام الى الاخـلال واذا كان المتظاهرون او قسم منهم يهتفون هتافات معادية ضد نظام الحكم او لغرض اثارة الجمهور ضد الامن والنظام او يحملون لافتات من هذا النوع .

وقد اسقطت الحكومة العراقية فعلاً الجنسية العراقية عن ستة اشخاص كان اربعة منهـم خارج العراق واعتقلت اثنين ونفتهما الى تركيا حيث اودعا السجن فيها .

كان قمع المعارضة بالمراسيم المذكورة بعض ما فكر به نوري السعيد لوقف نشاط المعارضـة وتهيئة الجو المناسب لتعديل معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية او استبدالها عـن طريق حلف يشمل بعض دول الشرق الاوسط :

في تشرين الأول ١٩٥٤ زار نوري السعيد تركيا ، وبعد شهرين زار عدنان مندرس رئيس الوزارة التركية بغداد ودارت بين الجانبين مباحثات حول وجوب ايجاد تعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق الاوسط وسلامتها . قررت الحكومتان عقد اتفاق يرمي الى تحقيق وتوسيع التعاون المذكور لصد اي اعتـداء يقع عليهما مـن داخل منطقـة الشـرق الاوسط او من خارجـها اي مـن الاتحاد السوفييتي وكتلتـه متذرعتين بحق الدفاع الشرعي الذي قررته المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة . وتعتبر الحكومتان العراقية والتركية ان من الضروري والمفيد ان ينضم الى هذا الاتفاق غيرهما من الدول التي ثبـت عزمها على العمل لتحقيق اهدافه .

عارضت سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية هذا الاتفاق . اما الاردن فقد حاول الانضمام اليه ولكن المعارضة احبطت مساعي الحكومة في الانضمام اليه .

في ٢٤ شباط ١٩٥٥ وقع عدنان مندرس في بغداد على الميثاق العراقي - التركي . وفـي آذار جاء الى بغداد السر انطوني ايدن وزير خارجية بريطانيا من اجل تصفية معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية - البريطانية وبحث قضية الدفاع بعد انتهاء المعاهدة ، وانضمام بريطانيا الـى الاتفاقية التركية - العراقية ، ودراسة الوضع في الشرق الاوسط بصورة عامة .

وفي ٤ نيسان وقع الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا لتجديد المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠ ، ويبقى نافذا ما دام العراق وبريطانيا عضوين في ميثاق بغداد . وفي الخامس من نيسان انضمت بريطانيا الى الميثاق العراقي - التركي ، وصار يسمى بميثاق بغداد . وانضمت الـى ذلك الميثاق الباكستان في ٢٢ أيلول ١٩٥٥ ، وانضمت ايران في ٣ تشرين الثاني . وفي ٢١ تشرين الثاني انضمت الولايات المتحدة بصفة مراقب ، ولكنها انضمت الى بعض اللجان المنبثقة عن الميثاق .

وكان من نتائج حلف بغداد المحافظة على علاقات بريطانيا بالعراق وهو الدولة التي كانت بريطانيا منتدبة عليها . وهذا الحلف شبيه بحلف الاطلسي قائم على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي وبه حافظت بريطانيا ايضا على مصالحها الاقتصادية ، مثل استثمار النفط وعلى علاقاتها التقليدية بالباكستان وايران والعراق ، وفرضت هذه العلاقات على تركيا لكي تكون حلقة الوصل بين حلف الاطلسي وحلف بغداد ، وفي تركيا تلتقي المصالح البريطانية والاميركية .

لقي حلف بغداد في العراق كراهية ومعارضة عنيفة ، وبصورة خاصة عندما تبادل العراق وتركيا كتابين عن عقد الميثاق بينهما ، جاء فيهما انهما اتفقا على العمل متعاونين تعاونا وثيقا من اجل وضع مقررات الامم المتحدة بشأن فلسطين موضع التنفيذ وهذا يعني الموافقة على تقسيم فلسطين واقامة الكيان الصهيوني ، وذلك ما عارضه الشعب العربي في كل مكان معارضة شديده ووصم الموافقين عليه بالمروق والخيانة .

مؤتمر باندونغ :

وفي الوقت نفسه رغبت بعض الدول الآسيوية والافريقية في المحافظة على السلام وفي التزام جانب الحياد الايجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي فتنادت لعقد مؤتمر في مدينة باندونغ في اندونيسيا . تولت الهند وبورما وسيلان (سري لانكا) واندونيسيا والباكستان دعوه اربع وعشرين دولة آسيوية وافريقية من بينها مصر والعراق وسوريا واليمن وليبيا والسودان ولبنان والاردن والمملكة العربية السعودية من الدول العربية ، والصين واليابان من الدول الكبرى .

عقد المؤتمر في ١٨ نيسان ١٩٥٥ واستمر حتى ٢٤ نيسان ، وتناول التعاون الاقتصادي ، والتعاون الثقافي ، وحقوق الانسان وتقرير المصير ، ومشاكل الشعوب التابعة (مثل قضية فلسطين وعدن) ، ودعم السلام والتعاون الدولي على الاسس التالية :

١ – احترام حقوق الانسان الاساسية واغراض ومبادىء ميثاق الامم المتحدة .

٢ – احترام سيادة جميع الامم وسلامة اراضيها .

٣ – الاعتراف بالمساواة بين جميع الاجناس وبين جميع الامم كبيرها وصغيرها .

٤ – الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لاية دولة من الدول الكبرى .

٥ – تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية مثل التفاوض او التوفيق او التحكيم او التسوية القضائية اواي وسيلة سلمية اخرى تختارها الاطراف المعنية وفقا لميثاق الامم المتحدة .

٦ – احترام العدالة والالتزامات الدولية .



Aliwayzi Abdulrahman
e-Book's Library

الباب الخامس

انهيار الملكية في العراق





الفصـــــل الأول

اسباب ومقدمات انهيار الملكية

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى لم يحصل العرب على الاستقلال التام كما وعدهم الحلفاء وعندما اقيمت الدولة العراقية الحديثة لم تكن مستقلة كما رغب العراقيون بل اقام البريطانيـــون المحتلون كيانا ضعيفا ناقص الاستقلال تحت اشرافهم وفرضوا عليه الانتداب . وبعد الثورة العراقية استجاب البريطانيون لرغبة العراقيين بتتويج الملك فيصل ملكا على ان يوقع اتفاقا يكون انتدابا بصيغة معاهدة . اعتبر العراقيون بريطانيا دولة مستعمرة في ثوب منتدب ، وحاولوا التخلص مـــن الانتداب فاضطروا الى توقيع معاهدة ١٩٣٠ العراقية – البريطانية وكانت انتقاصا من استقلال العراق . شعر العراقيون بالكراهية لبريطانيا ، ولا سيما لانها فرضت على الحكم العراقي اشخاصا من انصارها مثل نوري السعيد الذي اصبح رجل بريطانيا القوي في العراق والشرق الاوسط .

وفي فترة ثلاثينات القرن العشرين وقعت حوادث زادت من كراهية العراقيين لبريطانيـــا وانصارها ، وعلى رأسهم نوري السعيد ، مثل مصرع الملك غازي في ظروف غامضة توحي بان لنوري السعيد يدا في تصفيته ، وكان غازي محبوبا من الشعب العراقي . ثم نصب الامير عبد الاله وصيا على العرش العراقي وهو من اشد انصار السياسة البريطانية في العراق ، وبذلك شملته كراهية العراقيين ولا سيما لادواره في الحوادث التالية مثل الحرب العراقية – البريطانية سنة ١٩٤١ ، وتعديل القانون الاساسي العراقي الذي وسع من امتيازات الملك فخوله حق اقالة الوزارة و جعل التعديل عبد الاله . وليا للعهد . اسهم عبد الاله في مكافحة الحركات الوطنية والاحزاب المعارضة التي كونت بعـــد ذلك جبهة الاتحاد الوطني السرية من اجل القضاء على النفوذ البريطاني في العراق والتخلص من عبد الاله ونوري السعيد .ساند نوري السعيد والامير عبد الاله المشاريـــــع الاستعمارية الغربية في العراق والشرق الاوسط ، ومنها محاولة ضم سوريـــا الى العـــراق او تنصيب عبد الاله ملكا عليهـــا .

كانت قضية فلسطين قضية العرب الاساسية .وقد اعتبر العرب موقـــــف البريطانيين ونوري السعيد وعبد الاله من اسباب نكبة العرب في فلسطين .

ثم ان قيام الثورة المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٢ كان من العوامل المشجعة على اشتداد المعارضة في العراق ضد البريطانيين ونوري السعيد وعبد الاله والطبقة الحاكمة في العراق . ويتضح ذلك بصورة خاصة في موقف الحكومة العراقية من الاعتداء الثلاثي الاسرائيلي – البريطاني – الفرنسي

على مصر سنة ١٩٥٦ ، واشتداد نقمة العراقيين على بريطانيا وانصارها في العراق والشرق الاوسط كنوري السعيد وعبد الاله .

توجت المعارضة في العراق بتكوين تنظيم الضباط الاحرار الذي افلح بالتعاون مع الشعب العراقي ، في اسقاط الملكية و علان الجمهورية وتصفية عبد الاله ونوري السعيد .

يمكن تلخيص اسباب انهيار الملكية في العراق كما يلي :

١ - نقض العهود البريطانية للعرب بعد الحرب العالمية الاولى وفرض الانتداب واقامة ملكية موالية ، واستمرار النفوذ البريطاني بعد دخول العراق في عصبة الامم عن طريق معاهدة ١٩٣٠ والساسة العراقيين الموالين لبريطانيا ، وادى ذلك الى تصادم العراق مع بريطانيا سنة ١٩٤١

٢ - مصرع الملك غازي وتنصيب الامير عبد الاله وصيا على العرش العراقي ثم وليا لعهد العراق ، وهو موال لبريطانيا . وحاول ان يكون ملكا على سوريا .

٣ - سياسة نوري السعيد ، رجل بريطانيا القوي في العراق ، الاستبدادية المناهضة للحركات والاحزاب الوطنية .

٤ - قضية فلسطين .

٥ - الثورة المصرية والاعتداء الثلاثي على مصر .

٦ - تنظيم الضباط الاحرار .

٧ - دور التنظيمات الطلابية والسياسية .

المبحث الاول

القضية الفلسطينية

تمثل قضية فلسطين احدى مآسي التاريخ الكبرى وقع ظلمها على الامة العربية عامة وعلى شعب فلسطين خاصة . وتمثل الصهيونية حركة فاشية استعمارية .

وبعد الحرب العالمية الاولى وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، وادخل وعد بلفور في صك الانتداب الذي كان وثيقة متناقضة لأنه من جهة نص على استقلال البلاد بموجب المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم ومن جهة اخرى عمل على تحقيق الوطن اليهودي واحلال اليهود محل العرب في وطنهم .

في فترة الانتداب استمرت معارضة العرب لوعد بلفور والهجرة اليهودية وبيع الاراضي لليهود واستيطان اليهود في فلسطين . وحدثت اضطرابات متكررة خلال ١٩٢٠ - ١٩٣٩ ، ومنها ثورة فلسطين الكبيرة سنة ١٩٣٦ . وفي ١٩٣٦ عينت لجنة ملكية بريطانية برئاسة اللورد

بيل للتحقيق في اسباب الاضطرابات السياسية وفي سير الانتداب ، وتقديم توصيات لازالـــة الظلامات الحقيقية التي يعرضها اليهود او العرب عن اسلوب تنفيذ الانتداب . اوصت هذه اللجنة بأن تتخذ الحكومة البريطانية الخطوات اللازمة لانهاء الانتداب وتقسيم البلاد بشكل يقيم دولة يهودية في الشمال والغرب ويدمج اكثر الاراضي الباقية بشرق الاردن . غير ان لجنة ثانية ارتأت صعوبة تقسيم فلسطين . ولذلك عزمت الحكومة البريطانية على عقد مؤتمر في لندن تحاول فيـــه التوصل الى اتفاق بين ممثلي العرب واليهود بوسائل اخرى بدل التقسيم .

حضر موئتمر لندن ممثلو عرب فلسطين وممثلو الحكومات المصرية والعراقية والعربيــة السعودية واليمن والوكالة اليهودية في فلسطين ، وجاء مع ممثلي اليهود ممثلون عن الرأي اليهودي خارج الوكالـــــــــــــة استمرت المحادثات مـــــــــــن ٧ شباط حتـــــــــــى ١٥ آذار ١٩٣٩ ، قدم الوفد البريطاني مقترحات مشابهة لتلك التي نشرت بعدئذ في الكتـــاب الابيض في أيار١٩٣٩ ، وقد رفضها اليهود من حيث المبدأ ، واما العرب فقد قبلوا اعتبارهـا قاعدة للمباحثات ولكن لم يتوصل الى اتفاق .

في الكتاب الابيض اعلنت الحكومة البريطانية انه ليس من سياستها ان تصبح فلسطين دولة يهودية ، وفي الوقت نفسه رفضت اعتبار مراسلات مكماهون اساسا عادلا للمطالبة بجعل فلسطين دولة عربية ، بل ان هدفها اقامة دولة فلسطين المستقلة خلال عشر سنوات يشترك فـــي حكومتها العرب واليهود بطريقة تضمن مصالح الطائفتين الاساسية . وجاء في الكتاب الابيـــض وجوب اقامة العلاقات بين الدولة الفلسطينية المستقلة وبريطانيا على اساس معاهدة .

هاجم الصهيونيون جميعهم هجوما شديدا السياسة المشروحة في الكتاب الابيض واعلن المؤتمر الصهيوني المنعقد في ١٩٣٩ بان الشعب اليهودي لن يرضى بتخفيض منزلته في فلسطين بجعلـه اقلية . وكانت هناك دلائل تشير الى ان العرب مستعدون عمليا للموافقة على تطبيق السياسة الجديدة .

كان في نية الحكومة البريطانية محاولة الحصول على موافقة مجلس عصبة الامم على سياستهـا الجديدة ، لكن نشوب الحرب العالمية الثانية في ايلول ١٩٣٩ منعها من ذلك .

وحين انتهت الحرب العالمية الثانية لم تستطع بريطانيا الدولة المنتدبة بتنفيذ السياسة التـــي رسمت في الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ . تدخلت الولايات المتحدة ، وتقرر تعيين لجنـــــة انكليزية – للتحقيق . وهذه اوصت بان يبنى مستقبل فلطين على ثلاثة مبادئ :

١ – ان لا يسود اليهود على العرب ولا العرب على اليهود في فلسطين .

٢ – ان لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا عربية .

٣ – على نظام الحكم الذي سيؤسس في النهاية تحت ضمانات دولية ان يحمي ويحافظ على المصالح المسيحية والاسلامية واليهودية في الاراضي المقدسة . وقد رفضت اللجنة الانكليزية الاميركية تقسيم فلسطين بصراحة .

رفض العرب واليهود هذه المقترحات ومقترحات اخرى ، ولذلك قررت بريطانيا احالة المشكلة الى الامم المتحدة ، اعلن هذا القرار وزير الخارجية البريطانية الى مجلس العموم في ١٨ شباط ١٩٤٧ وقال انه يوجد في فلسطين نحو ٦٠٠ر٠٠٠ر١ عربي و ٦٠٠ر٠٠٠ يهودي ، ويرى اليهود ان النقطة الجوهرية في مبادئهم هي ايجاد دولة يهودية ذات سيادة ، ويرى العرب ان النقطة الجوهرية في مبادئهم هي مقاومة تأسيس دولة يهودية ذات سيادة في جزء من فلسطين حتى النهاية ، وليست للحكومة البريطانية صلاحية بموجب صك الانتداب لاعطاء البلاد الى العرب او الى اليهود او تقسيمها بينهما . واكد وزير خارجية بريطانيا ثبوت عدم امكانية تنفيذ الانتداب عمليا وان الالتزامات تجاه الطائفتين في فلسطين غير قابلة للمصالحة او التوفيق .

عينت هيئة الامم المتحدة لجنة خاصة للتحقيق زارت الشرق الاوسط واصدرت توصية بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود . وتحت ضغط وتهديد الولايات المتحدة قررت الامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ تقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية . وفي ١٥ ايار ١٩٤٨ خاضت الدول العربية حربها الاولى ضد الكيان الصهيوني خسرتها .

هاج الرأى العام العربي في مختلف الاقطار لما حدث في فلسطين ضد مواقف الدول العربية وخاصة منها مصر والاردن والعراق . وتكشفت النتجة عن فضائح الحكومات الفاسدة في هذه الاقطار . ففي مصر ظهر ان الجيش المصرى جهز بأسلحة فاسدة غنم من ورائها الملك فاروق وبطانته اموالا طائلة ، وكانت كارثة فلسطين احد الاسباب التي ادت الى قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ واما في الاردن فقد تولى الملك عبد الله القيادة العامة للجيوش العربية وظهر انه كان يعمل ويخطط لكي تحتل الجيوش العربية الاقسام التي خصصتها الامم المتحدة للعرب من فلسطين لا ان تحرر كل فلسطين ، ولكن هذا الهدف لم يتحقق بكامله ، وكان قائد الجيش الاردني الجنرال الانكليزى غلوب وهو متهم بممالاة الصهيونية وتنفيذ الخطط البريطانية لصالحها وقد اتهم الملك عبد الله بالاتصال بقادة الصهيونية ومراسلتهم والاجتماع بهم . واما في العراق فقد قيل ان الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق متواطئ مع عمة الملك عبد الله على محاولة احتلال الجزء المخصص للعرب في فلسطين ، كما قيل ان الاوامر صدرت للقوات العراقية بان لا تتقدم اكثر من مسافات معينة ، بل اصدر الملك عبد الله اوامره بتراجع بعض القطعات العراقية والتخلي عن بعض الاراضي التي احتلتها وتسليمها الى الجيش الاردني وهذا بدوره سلمها

الى اليهود . وقيل ايضا ان الملك عبد الله تخلى عن بعض الاراضي في منطقة اللد الى اليهود بعد عقد الهدنة . وقيل انه لما حاصر اليهود بعض القطعات المصرية في الفالوجة لم يذهب الجيش العراقي لنجدتها بحجة عدم وجود اوامر عسكرية .

بعد قيام الكيان الصهيوني حاول نوري السعيد ان يحل مشكلة فلسطين على اساس قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ .وكان ذلك القرار نقطة البداية في امل نوري السعيد في انشاء علاقات عملية مع الكيان الصهيوني .ولذلك طالب باتخاذ قرار التقسيم قاعدة للمفاوضات بصورة مباشرة بين الكيان الصهيوني والدول العربية او بوساطة فريق ثالث . وقد قبل نوري السعيد بحق الكيان الصهيوني في المساحة التي خصصت له بموجب قرار التقسيم واعتبر تجاوزه امرا غير مشروع وطالب بالمساومة على الاراضي الاضافية التي ضمها اليه الكيان الصهيوني . الح نو ي السعيد على اتخاذ قرار بعودة اللاجئين وطالب بان يعطيهم الكيان الصهيوني تعويضا عما فقدوا . ووعد بانه اذا لم الوصول الى اتفاق فسيقبل برفع المقاطعة الاقتصادية عن الكيان الصهيوني . وكرر القول ان الشيئ الوحيد الذي تريده جامعة الدول العربية هو تنفيذ قرار التقسيم الذي اصدرته الامم المتحدة . وقد قبل نوري السعيد بالامر الواقع القائل بان الكيان الصهيوني جاء ليبقى (وهذا قول الاميركيين ولذلك كانت وفاته خسارة للكيان الصهيوني كما قال السفير الاميركي في بغداد .

المبحث الثاني

الثورة المصرية في ٢٣ تموز ١٩٥٢

قام تنظيم الضباط الاحرار بمصر بثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ التي ادت بعد ذلك الى الغاء الملكية واقامة الجمهورية ، وتشريع قانون الاصلاح الزراعي ، واتفاقية جلاء الجيوش البريطانية عن قناة السويس ، وشراء السلاح من الاتحاد السوفييتي ، وتأميم شركة قناة السويس ، وبناء السد العالي .

اعتبرت الثورة المصرية نقطة انطلاق للشعب العراقي ولا حزابه ، وقد اراد الجميع تغيير الاوضاع السياسية في العراق تغييرا جذريا ، ومحاسبة المسئولين عن نكسة فلسطين ، واقامة حكم دمقراطي . .

كان احد مطاليب الحركة الوطنية والاحزاب المعارضة تحقيق المفاهيم الدمقراطية في الحكم وفي العلاقات بين السلطات تأييد الحريات في المجتمع وتعديل القانون الاساسي على هذه الاسس بحيث تلغى النصوص التي تجعل من السلطة التنفيذية سلطة مهيمنة على السلطة التشريعية وبحيث تقوم ملكية دستورية وان تنبثق الوزارة عن مجلس النواب المنتخب انتخابامباشرا حرا من الشعب وان تكون الوزارة مسئولة امام مجلس النواب مسئولية حقيقية .

بعد قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ المصرية وجدت الاحزاب العراقية هذا الحادث مناسبة لتكرار مطاليبها بهذا الشأن . في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ قدمت الاجزاب المعارضة مذكرات الى الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق شاجبة الاوضاع القائمة ومطالبة بالتغيير الجوهرى وقد جاء في احدى المذكرات اعتبار الوصي مسئولا عن الوضع الشاذ في العراق . وقالت ان تردى الحالة بدأ ياخذ شكلا واضحا منذ ان تم اخضاع البلاد للسلطات الانكليزية عقب حركة ١٩٤١ اذ رافق الاحتلال البريطاني الثاني دور ارهاب ركز فيه النفوذ البريطاني والحكم العرفي والادارة البوليسية . عانى الشعب العراقي كل مصائب فترة الحرب آملا ان يحيا في عالم ما بعد الحرب حياة سعيدة تستعيد فيها البلاد استقلالها وتضمن حرية افرادها ويوفر لها قوتها . وتختار الاكثرية فيها الطريقة التي تلائمها في الحكم والهيئة التي تدير شئونها ادارة دمقراطية منبثقة عن مجالس منتخبة بمحض ارادتها .

ولكن الوضع استمر على ما كان عليه بعد انتهاء الحرب بالرغم من ازدياد الوعي الشعبي بل اخذت تنمو بذور الفساد بقياس واسع فكوفحت الاحزاب الناشئة وصحافتها أشد المكافحة واتخذ من القضاء وسيلة لمحاربتها ومحاربة صحافتها ، وفقد القضاء استقلاله نتيجة تدخلات السلطة التنفيذية المستمرة في اعماله ، واخذ اسلوب الحكم يتحول الى نظام بوليسي لهدر الحريات العامة والخاصة وخلق جو ارهابي .

وقالت الاحزاب ان الاصلاح يبدأ بتعديل القانون الاساسي الحالي على ان يشمل التعديل المطلوب النص الذى ادخل على القانون الاساسي سنة ١٩٤٣ ، على ان يكون ذلك تمهيدا لاعادة بناء الحياة النيابية على اسس سليمة وفي مقدمتها الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر . ان الشعب بحاجة الى تشريع يتضمن استقلال القضاء والى مجلس دولة لحماية المواطنين من عبث السلطة التنفيذية . ويريد الشعب اصلاحا جذريا وذلك بالغاء الاقطاع وبتحديد الملكية الزراعية ، وفرض الضرائب التصاعدية ، وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال والسيطرة الاجنبية وتأميم المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة . ويريد الشعب العراقي جلاء كل قوة اجنبية عن بلاده والتحرر من معاهدة ١٩٣٠ . ويرفض كل نوع من انواع الدفاع المشترك بل يريد ان يعلن حيادة تجاه التكتلات الدولية .

ثم عقد مؤتمر البلاط في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ . قال احد رؤساء الاحزاب السياسية ان الاسباب التي ادت الى الانقلاب في مصر موجودة في العراق واذا كانت العوامل متشابهة فلا بد ان تكون النتائج واحدة ، والقضية قضية زمن اذا لم نتدارك الامر ونقوم بالاصلاحات بصورة جدية في العراق .

وقفت الاوساط المعارضة في العراق مؤيدة مصر بعد ان عقدت صفقة الاسلحة مع الاتحاد السوفييتي وحاولت بناء السد العالي واممت شركة قناة السويس ، وبصفة خاصة عندما حـــدث الاعتداء الثلاثي الاسرائيلي – البريطاني – الفرنسي على مصر في خريف ١٩٥٦ .

تشجع بعض ضباط الجيش العراقي بما حدث في مصر واخذوا يعملون على استكمـــال تحرير العراق من النفوذ البريطاني وتقويض النظام الملكي والقضاء على الامير عبدالاله ونوري السعيد وبعد الاعتداء الثلاثي بقليل شرعت اللجنة العليا للضباط الاحرار العراقيين بتنظيم الضباط وادى ذلك الى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق .

المبحث الثالث

الاعتداء الثلاثي على مصر وصداه في العـــــراق

رغبت الحكومة في عهد الثورة اقامة السد العالي في اسوان لزيادة الاراضي الصالحة للزراعة فطلبت الى بنك التعمير الدولي ان يساهم في تمويل هذا المشروع فوافق ، كما وافقت حكومتـــا الولايات المتحدة وبريطانيا على الاسهام في ذلك . ولكن لما عقدت مصر صفقة السلاح مع الاتحاد السوفييتي سحب بنك التعمير الدولي عرضه بالاسهام في ٢٤ تموز ١٩٥٦ . وفي اليوم التالي سحبت الحكومتان الاميركية والبريطانية ما عرضناه . ردا على هذه المواقف قـــــررت الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦ الاستفادة من واردات الشركـــة في بناء السد العالي وقررت تعويض حملة اسهم الشركة .

غضبت الحكومتان الاميركية والبريطانية على القرار المصرى واعتبرتاه تهديدا للملاحة في قناة السويس وجمدتا الارصدة المصرية في البنوك الاميركية والبريطانية وفعلت فرنسا مثل ذلك. ثم جرت محاولات بريطانية واميركية لايجاد حل لهذه المشكلة فلم تصل الى نتيجة .

تآمرت الحكومتان البريطانية والفرنسية (وكانت فرنسا غاضبة على مصر لمساعدتها الجزائر ضدها) مع اسرائيل لمهاجمة مصر . وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ شنت اسرائيل هجوما على الاراضي المصرية ، ثم تدخلت الحكومتان البريطانية والفرنسية وطلبتا من مصر واسرائيل سحب جيوشهما الى مسافة عشرة اميال من قناة السويس والسماح لقواتهما بالدخول الى بور سعيـــد والاسماعيلية والسويس ، فان رفضت مصر فستدخلها الجيوش البريطانية والفرنسية بالقوة خلال اثنتي عشرة ساعة ، رفضت مصر ذلك فهاجمت الطائرات الانكليزية باخرة مصرية في قنـــاة السويس واغرقتها فتعطلت الملاحة في القناة . ثم اخذت الجيوش البريطانية والفرنسية والاسرائيلية

تهاجم المدن المصرية من الجو والبحر دون موافقة مسبقة من الولايات المحدة . وقد قاتلت مصر في بور سعيد قتالا شديدا .

تدخلت الامم المتحدة وطلبت من المقاتلين ايقاف اطلاق النار . وفي الوقت نفسه اشتدت المعارضة داخل بريطانيا ووقف حزب العمال المعارض ضد حكومة المحافظين داخل البرلمان وخارجه وتدخل الاتحاد السوفييتي وانذر بريطانيا بمهاجمتها بالصواريخ . وتدخلت الولايات المتحدة ضد المعتدين وطلبت وقف اطلاق النار .

غضبت البلاد العربية على هذا العدوان . نسف السوريون انابيب النفط العراقي المار ببلادهم واعطب الاردنيون القسم الممتد من هذه الانابيب في اراضيهم . ا واوقف السعوديون تموين البواخر الفرنسية والبريطانية بالنفط ، واعلنت الحكومة الليبية انها تمانع في اتخاذ الاراضي الليبيةمراكز تجمع للهجوم على مصر .

وفي العراق رحب الشعب العراقي بتأميم قناة السويس . وكان الملك فيصل الثاني ونورى السعيد رئيس الوزارة العراقية في لندن يوم اعلان التأميم وكانا يتناولان طعام العشاء على مائدة انطوني ايدن رئيس الوزارة البريطانية .وقد شك بعض العراقيين في ان نوري السعيد كان متآمرا مع الانكليز او على أقل تقدير على علم سابق بقرار الهجوم ، وان الحكومة العراقية اعتقدت انه قد آن اوان زوال نظام مصر ، وكانت تنتظر الاخبار من ساعة الى اخرى عن استسلام مصر وسقوط الحكم المصرى .

اعلنت الحكومة العراقية الاحكام العرفية في جميع انحاء العراق احتياطا للطوارىء ، واستعدادا لما قد يقوم به الشعب العراقي في مساندة مصر من مظاهرات واضطرابات . حاولت دول حلف بغداد تضليل الرأى العام في الوطن العربي فعقدت اجتماعا في طهران استنكر العدوان الثلاثي . وعقدملوك العرب في بيروت اجتماعا طالبوا فيه بتنفيذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة الخاصة بوقف القتال وسحب القوات المعتدية من الاراضي المصرية .

وعقدت دول حلف بغداد اجتماعا آخر في بغداد واكدت على مقررات اجتماعي طهران وبيروت ، وقررت اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لمواجهة سخط شعوب الشرق الاوسط .

على اثر وقوع الاعتداء الثلاثي على مصر قطعت مصر علاقاتها السياسية مع بريطانيا وفرنسا كما قطعت المملكة العربية السعودية وسوريا علاقاتهما مع الدولتين المذكورتين . اما العراق فقد قرر قطع علاقاته مع فرنسا وحدها . وتظاهرت الحكومة العراقية بالدعوة المذكورة الى ازالة الخطر الاسرائيلي من الوجود وبلغت الامم المحدة بذلك .

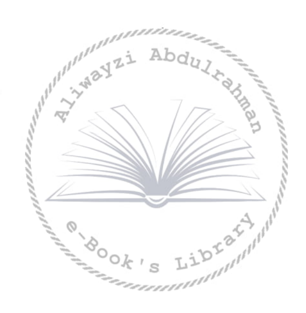
تظاهر طلاب الكليات والمعاهد العالية والمدارس الثانوية والمتوسطة في بغداد واصطدموا

برجال الامن في اليوم الثاني والثالث من تشرين الثاني ١٩٥٦ ، وقتل تلميذان وفتاة صغيرة ، وتكرر ذلك . ولذلك قررت وزارة المعارف تاجيل الدراسة في الكليات والمعاهد العالية والمدارس الثانوية والمتوسطة والمدارس الصناعية والتجارية والفنون البيتية ودور المعلمين والمعلمات والدورات التربية في بغداد .

وفي ٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٦ قامت مظاهرة في النجف اشترك فيها رجال الدين . وفي اليوم الرابع والعشرين قامت مظاهرة طلابية وهاجمت الشرطة احدى المدارس وادى ذلك الى جرح اثنين واربعين طالبا وتوفي احد الطلاب ، كما قتل طالب آخر في مدرسة اخرى وخمسة من الاهلين . اضربت المدينة اسبوعا كاملا وتدخلت الشرطة وقتل اثنان وحدثت مصادمات اخرى وابرق علماء النجف والمحامون محتجين ، وكان رد فعل في بغداد شديدا فاضربت . وقامت مظاهرة يوم ٢٨ تشرين الثاني قاومتها الشرطة فقتلت طفلا . ووقع مثل ذلك في جميع انحاء العراق من ابرزها ما حدث في الحي في ١٣ كانون الاول وحدثت معركة بين الاهلين والشرطة فقتل البعض واعتقل البعض الاخر ، ثم جرت محاكمة الموقوفين امام المجلس العرفي فحكم على شخصين بالاعدام ونفذ فيهما وعلى اخرين بالحبس مددا مختلفة .

طلب بعض الساسة في بغداد عقد اجتماع لنصرة مصر ، ولكن رفض طلبهم ثم اعتقلت الحكومة زعماء المعارضة في بغداد واحالتهم الى المجلس العرفي فحكم في ١٩ كانون الاول ١٩٥٦ على كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الدمقراطي بالحبس ثلاث سنوات وعلى محمد صدنق شنشل وفائق السامرائي بالمراقبة لمدة سنة وابعدا الى المنفى وعلى حسين جميل وسامي باش عالم بكفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة الاف دينار لمدة سنة . وابعدت الحكومة اربعة من اساتذة جامعة بغداد الى بنجوين ثم الى تكريت .

واستنكرت الهيئات السياسية والتعليمية في العراق العدوان الثلاثي على مصر وشجبت مواقف وزارة نورى السعيد من العدوان واساليبها التي ركنت اليها في محاربة المستنكرين لهذا العدوان ولما لم تكن في البلاد احزاب سياسية تستطيع ان تعبر عن مشاعر الشعب العراقي ولم تكن هناك صحف حرة تتمكن من نشر ما يعبر عن عواطف الاهلين اضطر الناس الى مخاطبة الملك مباشرة بعرائض مثل عريضة السياسيين وعريضة اساتذة جامعة بغداد وعريضة نقيب المحامين وعريضة رؤساء الوزارات والاعيان والنواب السابقين .


Aliwayzi Abdulrahman
e-Book's Library

الفصل الثاني

جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧

في ١٢ مايس ١٩٥٤ قبيل اجراء انتخابات مجلس النواب في صيف ١٩٥٤ اتفق الحزب الوطني الدمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي وانصار السلام وبعض المستقلين على ميثاق وطني لخوض الانتخابات وقد اتفق على ان تكون الجبهة الوطنية المنبثقة مقتصرة على الانتخابات وليست دائمية . وقد فاز من مرشحي الجبهة احد عشر نائبا .

وفي عهد وزارة نورى السعيد الثانية عشرة سحبت اجازة الحزب الوطني الدمقراطي . وبعد صدور مراسيم تلك الوزارة الستة سحبت اجازة حزب الاستقلال وقد عارض قادة الحزبيين بعد حلهما ، وزارة نوري السعيد وحلف بغداد ، وتعاون الفريقان في تقديم المذكرات الى رئيس الوزراء والملك في المناسبات السياسية المهمة . ثم اتفق قادة الحزبيين على تكوين حزب واحد واتفقوا على ان يكون منهاج الحزب مختصرا ومحتويا على النقاط المشتركة بين الطرفين ، واتفقا على ان يبقى هذا الحزب قائما ما دامت الاوضاع السيئة في البلاد موجودة حتى اذا تغير الوضع وزاولت الصعوبات امام العمل الحزبي المنظم عاد كل حزب الى سابق عهده . واتفقا على ان تكون الهيئة المؤسسة للحزب مؤلفة من عشرة اشخاص خمسة من الحزب الوطني الدمقراطي وخمسة من حزب الاستقلال . وفي ١٦ حزيران ١٩٥٦ تقدموا بطلب الى وزارة الداخلية لتأسيس حزب المؤتمر الوطني ولكن وزارة الداخلية ردت الطلب .

ولما عقد حلف بغداد واشتد خطره على كيان البلاد العربية وعلى الحريات العامة والاصلاح الداخلي اتصل في اواخر ربيع ١٩٥٥ بعض المستقلين والشيوعيين بكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الدمقراطي لغرض تكوين جبهة وطنية موحدة وفي الوقت نفسه جرت اتصالات بالجماعات الاخرى مثل حزب الاستقلال وحزب البعث خلال ١٩٥٥ - ١٩٥٦ . وفي ٣ حزيران ١٩٥٥ كتب كامل الجادرجي مذكرة حول الموضوع قال فيها (١) ان العناصر اليسارية بحاجة ماسة الى مرجع يقره اليساريون ويرتضيه الوطنيون من مستقلين وغيرهم ، وكان يقصد نفسه بالمرجع (٢) وابدى فيها مآخذه على الشيوعيين مثل جر اطراف الجبهة الى أوضاع ووقائع لم يكونوا قد فكروا بها اصلا ولم يكونوا قد اتفقوا عليها قبلا او اتباع سياسة 'الامر الواقع' (٣) وذكر ان وحدة العناصر اليسارية والوطنية والمستقلة وغيرها غير مستحيلة اذا تخلى الشيوعيون عن فكرة تزعم الغير (٤) وقال

انه يجب ان لا تكون عبارة المرحلة التاريخية التي يرددها الشيوعيون موضوع بحث مطلقا (٥) وطالب ببذل الجهود لازالة الاوهام السائدة بصفة عامة لدى الرأى العام بان اليساريين او التقدميين غير قوميين وانهم لا يهتمون بالقومية العربية .

كل هذه المقدمات منذ ربيع ١٩٥٤ حتى اواخر سنة ١٩٥٦ هيأت الجو للتفاهم بين المعارضين . ثم كان للاعتداء الثلاثي على مصر ولحوادث العراق المؤيدة لمصر اثرها في تكوين جبهة الاتحاد الوطني من الحزب الوطني الدمقراطي والحزب الشيوعي وحزب البعث وحزب الاستقلال والمستقلين . وقد تتابعت اجتماعات ممثلي الاحزاب الاربعة في اوائل عام ١٩٥٧ حتى قامت في شباط بصورة سرية اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي ضمت الاحزاب المذكورة وبعض المستقلين .

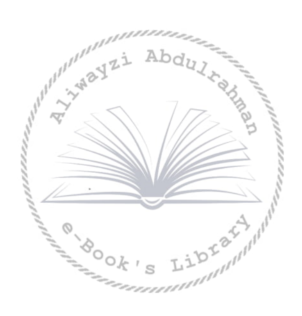
أصدرت هذه اللجنة بيانها الاول في ٩ آذار ١٩٥٧ جاء فيه :

أجتمع الوطنيون وتدارسوا الاوضاع الداخلية والخارجية وثبتوا الاهداف التي تعتبر في هذه المرحلة نقطة ابتداء لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب العراقي والسير به في موكب الامة العربية التحررى . وقد حددت اللجنة الاهداف الوطنية الكبرى كما ياتي : -

١ - تنحية وزارة نورى السعيد وحل المجلس النيابي .
٢ - الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة .
٣ - مقاومة التدخل الاستعماري بشتى اشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياد الايجابي .
٤ - اطلاق الحريات الدمقراطية الدستورية .
٥ - الغاء الادارة العرفية واطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين واعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لاسباب سياسية .

اقرت جبهة الاتحاد الوطني مبادىء اساسية في التنظيم منذ بداية عام ١٩٥٧ . فتكونت للجبهة قيادة سياسية باسم "اللجنة الوطنية العليا" تضم ممثلا من كل حزب من احزاب الجبهة وتكونت قيادة تنفيذية باسم "اللجنة التنفيذية العليا" تضم ممثلا او اكثر من كل الاطراف الحزبية ويجوز ضم عناصر وطنية غير حزبية اليها ومهمة هذه اللجنة رسم الخطط ومراقبة تنفيذها طبقا لقرارات اللجنة الوطنية التي تشمل القطر باسره وتشرف كذلك على الطبع والتوزيع والاتصال باللجان الاخرى في بغداد وسائر الالوية .

وقد اصدرت اللجنة العليا بعد ذلك بيانات عديدة بشكل مناشير ، مثل البيـان الـذي نشرته في ٢٥ نيسان ١٩٥٧ حول مؤامرات الاستعمار وعملائه في الاردن ، والبيان الذي نشرته في الاول من تشرين الاول ١٩٥٧ في عهد وزارة علي جودت الايوبي الثالثة التي خلفت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة . وطالبت في البيان بعودة الحياة الحزبية وحل المجلس النيابي واطلاق سراح السجناء واعادة الطلاب والمدرسين والموظفين المفصولين واقامة علاقات دولية على اساس من احترام السيادة .




Aliwayzi Abdulrahman
e-Book's Library

الفصل الثالث

وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨

كانت سوريا منذ اوائل القرن العشرين محور الحركة القومية التي تهدف الى تحقيق الوحدة العربية . ولما سفط السلطان عبد الحميد الثاني واقيم الحكم الدستورى واستولى الاتحاديون على الحكم في ١٩٠٩ ، حاول قادة العرب من السوريين والعراقيين اقامة نظام حكم اللامركزية في البلاد العربية ضمن الامبراطورية العثمانية . عقد بعض رواد القومية العربيةالمؤتمر العربـــي الاول في باريس سنة ١٩١٣ لهذا الغرض . ثم نشبت الحرب العالمية الاولى وتولت جمعية العربية الفتاة السورية قيادة الحركة الفومية من اجل الاستقلال والوحدة وتعاونت مع شريف مكة الحسين بن علي الذى اجرى مفاوضات مع بريطانيا لتحقيق اهداف العرب . وقد اتفق مع بريطانيا على اقامة دولة عربية مستقلة تضم العراق وسوريا (اى سوريا الحالية ولبنان والاردن وفلسطين) والحجاز وشبه الجزيرة العربية عدا عدن . ثم اعلن ثورته سنة ١٩١٦ على الدولة العثمانية وحارب الى جانب الحلفاء . ولكن الحلفاء غدروا ونقضوا عهودهم واقاموا كيانات كثيرة ضعيفة ، فوضعوا العراق وفلسطين والاردن تحت الانتداب البريطاني وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، واقام الاستعمار الغربي حدو دا مصطنعة فيما بينها .

في خلال فترة ما بين الحربين حاولت هذه الاقطار نيل الاستقلال وتحقيق الوحدة فيما بينها ، ولكن نال بعضها استقلالا مقيدا ضمن كيانات ضعيفة وقد طرحت مشاريع عديدة لتكوين وحدة عربية تحت اسماء مختلفة مثل سوريا الكبرى والهلال الخصيب تحت رعايـــة ونفوذ بريطانيا بصفة عامة . اما مصر فقد وضعت تحت الحماية البريطانية منذ ١٩١٤ وبعد الحرب جاهدت لنيل استقلالها فحصلت على استقلال مقيد .

في ١٩٤٨ التقى العرب على صعيد فلسطين وادركوا بصورة ملموسة ان قوتهم ومقارعة الاستعمار الغربي والصهيونية تكمن في استكمال استقلالهم وتحقيق وحدتهم . ثم اشتد الصراع على سوريا ، وفي اواخر ١٩٥٧ اشتد اضطراب الوضع في سوريا وخشي الساسة العرب القوميون من تدخل دول حلف بغداد في شؤونها الداخلية وربما ضمها الى العراق بحجة تعرضها الى الخطر الشيوعي .

ولذلك رأى الساسة وضباط الجيش القوميون في سوريا ، واكثرهم من البعثيين انه لا يمكن

انقاذ سوريا من الاخطار المحدقة بها الا باقامة وحدة سوريا مع مصر . وفي اواخر ١٩٥٧ واوائل ١٩٥٨ جرت اتصالات بين هؤلاء الساسة والضباط السوريين وبين جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر واعوانه لغرض تحقيق الوحدة سريعا . وبسبب الظروف القائمة حينذاك واستجابة لحماسة القوميين وخوفا من ضياع الفرصة التاريخية وافق المصريون ، بعد تردد ، على طلب السوريين بشرط ان يجرى استفتاء في القطرين حول توحيد البلدين في جمهورية واحدة . بايع السوريون (وفي مقدمتهم شكرى القوتلي رئيس الجمهورية) جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر لزعامة الدولة الجديدة ، واعلنوا قيام الجمهورية العربية المتحدة (من مصر وسوريا) في الاول من شباط ١٩٥٨ .

في ٢١ شباط ١٩٥٨ جرى في آن واحد في مصر وسوريا استفتاء المواطنين حول سؤالين (١) هل توافق على توحيد مصر وسوريا في جمهورية عربية متحدة (٢) هل توافق على ان يكون جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة . كانت نتيجة الاستفتاء في كل القطرين ما يشبه الاجماع . وصار شكرى القوتلي رئيس الجمهورية السورية مواطنا عاديا في الجمهورية الجديدة واطلق عليه لقب ' المواطن الاول ' . اعتبرت مصر الاقليم الجنوبي واعتبرت سوريا الاقليم الشمالي في الجمهورية الجديدة .

استبشر الشعب العربي في مصر وسوريا والعراق وسائر الاقطار العربية بقيام الوحدة بين مصر وسوريا واعتبروها حدثا قوميا تاريخيا . واعتبر القوميون الدولة الجديدة نواة لوحدة عربية شاملة .

الاتحاد العربي

اما العائلة المالكة الهاشمية العراقية والاردنية والطبقة الحاكمة في العراق والاردن فقد قابلت اعلان الوحدة بين مصر وسوريا بهجوم شديد وخشيت عاقبة التطورات القومية على كياناتها ، واضطرب الامير عبد الاله بصفة خاصة . منعت الحكومة العراقية ارسال برقيات التهنئة المرسلة من الساسة العراقيين الى دمشق والقاهرة . وقمعت مظاهرات الابتهاج التي قام بها الطلاب ، ولم يسمح رئيس مجلس النواب لاعضاء مجلسه بارسال برقيات التأييد والتهنئة بهذا الحدث القومي .

لم يعترف العراق بقيام الجمهورية العربية المتحدة بل طلب من دول حلف بغداد عدم الاعتراف بها ولكنها لم تستجب لطلب العراق . واما ملك الاردن فقد ارسل وزير بلاطه الى بغداد يحمل رسالة الى ملك العراق يدعوه فيها للتوجه مع بعض الوزراء الى عمان ،

للنظر في عواقب الحدث . وفي ١١ شباط ١٩٥٨ ذهب ملك العراق مع بعض الوزراء ورئيس اركان الجيش ورئيس الديوان الملكي . وفي اليوم التالي التحق بهم عبد الاله ، وهناك توصل الطرفان في ١٤ شباط الى اعلان الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والاردن ، وكان ذلك ردا على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في اول شباط . قابل الشعب العربي والاوساط القومية قيام الاتحاد العربي بالاستنكار واعتبرته مفرقا للصف العربي .

جاء في اتفاق الاتحاد العربي انه سيكون مفتوحا للدول العربية الاخرى التي ترغب في الانضمام اليه : وان تحتفظ كل دولة بشخصيتها المستقلة وسيادتها على اراضيها وبنظام الحكم فيها وتبقى المعاهدات والمواثيق القديمة مرعية ، وتنفذ اجراءات الوحدة بين الدولتين في السياسة الخارجية والجيش وازالة الحواجز الكمركية وتوحيد القوانين الكمركية وتوحيد مناهج التعليم والنقد والسياسة المالية والاقتصادية ، ويكون علم الثورة العربية علم الاتحاد وعلم الدولتين وتتولى شئون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية ويكون ملك العراق رئيسا لحكومة الاتحاد وفي حالة غيابه يكون ملك الاردن رئيس حكومة الاتحاد ، ويكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة اشهر من السنة وفي عمان لمدة ستة اشهر اخرى . وتضع حكومة الاتحاد دستورا للاتحاد وبعدل دستور كل من الدولتين الى المدى والحدود التي تقتضيها احكام دستور الاتحاد .

حاول نوري السعيد اقناع امير الكويت ، قبل نيل استقلاله عن بريطانيا ، بانضمام بلاده الى الاتحاد العربي للاستفادة من امكانياتها المالية لدعم الاتحاد ولكن بريطانيا قالت أنها توافق على دخول الكويت في الاتحاد العربي بعد حصوله على استقلاله . الا ان قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق قضى على الاتحاد العربي نفسه فقد انسحب العراق من الاتحاد في اليوم الثاني للثورة .



الفصل الرابع

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

ينتمي اكثر ضباط الجيش العراقي ولا سيما الصعار منهم الى الطبقة المتوسطة والطبقة تحت المتوسطة من الشعب العراقي ، وينتمي الجنود على الاغلب الى طبقة الفلاحين والعمال ، ويشارك اكثرهم الشعب في آلامه وآماله ، وكانوا يواصلون الاطلاع على ما ينشر وعلى الحوادث السياسية . وقد حز في نفوسهم ما حدث في العراق منذ الحرب العالمية الثانية وفشل الحرب العراقية – البريطانية سنة ١٩٤١ . وزاد الامهم ما حدث في فلسطين حين فرضت بريطانيا والولايات المتحدة الكيان الصهيوني على المنطقة العربية

ولما قامت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر تشجع الضباط الصراقيون وصمموا على اقامة تنظيم للضباط الاحرار العراقيين مشابه لتنظيم الضباط الاحرار المصريين ، وشرع بعضهم فعلا **بالاتصال بالبعض الاخر لهذا الغرض . ولما حدثت انتفاضة ١٩٥٢ في العراق رغب بعض الضباط** في تحقيق رغبات الشعب العراقي في ايجاد الحكم الصالح والقضاء على عبد الاله ونورى السعيد وانصارهما وعلى النفوذ البريطاني والاميركي في العراق . ا ولما وقع العدوان الثلاثي على مصر في في ١٩٥٦ الف بعض الضباط اللجنة العليا للضباط الاحرار لتشرف على تنظيم الضباط الاحرار المعارضين للنظام القائم .

حوافز التنظيم :

يمكن تلخيص حوافز التنظيم ودوافعه بالنقاط التالية :

١ – طموح بعض الضباط للوصول الى السلطة كما فعل الضباط المصريون .

٢ – اعتناق هؤلاء الضباط فكرة تحقيقق الاصلاح السياسي والاجتماعي بعمل عسكرى . وقد ادركوا ان الاحزاب والعمال والفلاحين والطلاب لا يستطيغون اسقاط العهد الملكي القائم وان الجيش وحده هو القادر على ذلك .

٣ – تشبع اكثر الضباط بالروح القومية ورغبتهم في تحقيق الوحدة العربية ، وقد غضبوا من موقف الحكومة العراقية من العدوان الثلاثي على مصر .

٤ – سخط الضباط من موقف الحكومة العراقية من حرب فلسطين ١٩٤٨ .

٥ – حلف بغداد الذى كبل استقلال العراق بالقيود .

بداية التنظيم :

بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ المصرية باسابيع قليلة فاتح الضابط رجب عبد المجيد زميلـــه رفعت الحاج سرى بموضوع تنظيم للضباط الاحرار يعمل بصورة سرية ، ثم اتصل هذان بضباط آخرين انضموا اليهما من اجل القيام بعمل عسكرى لانقاذ الشعب من الاوضاع السيئة . وقد استمروا بالاتصالات حتى اواخر سنة ١٩٥٦ .

اللجنة العليا :

بعد العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ اشتد غضب بعض الضباط الاحرار من الحكم العراقي ، فعقد في كانون الاول ١٩٥٦ ثمانية من الضباط اجتماعا في دار الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع لتأليف اول هيئة عليا تشرف على تنظيم الضباط الاحرار وهم : رجب عبد المجيد وناجي طالب ومحسن حسين الحبيب وصبيح علي غالب وعبد الكريم فرحان ومحيي الدين عبد الحميد ووصفي طاهر ومحمد سبع . وكان من المقرر ان يحضر هذا الاجتماع عبد الوهاب الامين ولكنه تغيب فنقلوا اليه ما دار في الاجتماع وانضم الى الهيئة العليا . وفي الاجتماع نفسه اقترح ضم رفعت الحاج سرى الى اللجنة العليا ولكنه اعتذر ولم يحضر اجتماعاتها بعد ذلك. ثم انضم اليهم طاهر يحيي وعبد الرحمن عارف . واخيرا اتفقوا على ضم عبد الكريم قاسم في نيسان ١٩٥٧ ، وهذا جاء بعبد السلام عارف الى الاجتماع التالي ورشحه للعضوية فوضع اللجنة العليا امام الامر الواقع فوافقت على ضمه بسبب سرية العمل . وكان آخر من انضم عبد الوهاب الشواف في اواسط أيار ١٩٥٨ . وبذلك صار عدد اعضاء اللجنة العليا اربعة عشر ضابطا عدا رفعت الحاج سرى .

كيفية التنظيم :

في الاجتماع الاول للجنة العليا للضباط الاحرار تعاهدوا على العمل ضد الحكم العراقي القائم واقسموا يمين الاخلاص للتنظيم والوطن . وقد كتبوا صيغة القسم على ورقة صغيرة ، وبعد اداء اليمين اتفقوا على تمزيقها على ان لا يستعملوا الكتابة في اعمالهم بل ان يعتمدوا على الكلام الشفهي * واتفقوا على نظام الخلايا في تنظيم الضباط الاخرين الذين يرتبطون بهم ، وكل خلية مؤلفة من ثلاثة او اربعة او خمسة ضباط يتصلون بالخلايا الاخرى او باللجنة العليا بوساطة احد الضباط . وقامت اللجنة العليا بتكوين لجان لمعالجة بعض القضايا مثل لجنة الخطط ولجنة

الدعاية والتنظيم ولجنة جمع المعلومات واللجنة المالية . وكانت هناك لجنة وسطية (لجنة الظـــل) ، لتحل محل اللجنة العليا عند الضرورة والطوارئ .

بحثت اللجنة العليا موضوع رئاسة اللجنة فاختير محيي الدين عبد الحميد رئيسا بصفته اقدم الضباط واعلاهم رتبة عسكرية ، ولما انضم عبد الكريم قاسم اختير رئيسا بصفته اقدم الضباط واعلاهم رتبة عسكرية ايضاً ، وقد اختير كمجرد رئيس لادارة الاجتماعات وليـــس كزعيم للحركة او للثورة او للبلاد . وانتخبت اللجنة العليا رجب عبد المجيد سكرتيرا لها ، ويعتبر لولب الحركة كلها .

اتفق اعضاء اللجنة العليا على التمسك بالسرية التامة ، وكانت لقاءاتهم تتم في دار احدهم كلما سنحت الفرصة وحضروا الى بغداد وهم يتظاهرون كأن اللقاء زيارة عادية او وليمة طعام وقلما حدث ان حضر جميعهم في اجتماع واحد بل كان يحضر البعض منهم حسب الظروف واتفقوا على عدم كتابة اسماء الضباط الاحرار الداخلين في التنظيم في جميع انحاء العراق ، وهم يمثلون كل صنوف الجيش ومن مختلف الرتب . وقد بلغ عدد الضباط الاحرار ٢٠٣ ضباط .

المقررات والمبادىء :

. لم تسجل اللجنة العليا محاضر جلسات لان اعضاءها اتفقوا على عدم كتابة شيء . ولكن ظهر بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ان الاعضاء ركزوا على نقاط قليلة اهمها :

١ – اسقاط النظام الملكي القائم باية وسيلة واقامة النظام الجمهورى .

٢ – اقامة النظام الجمهورى على اساس الدمقراطية البرلمانية وضمان الحرية وتحقيق المصالح الوطنية واحترام حقوق الانسان المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

٣ – تحويل الهيئة العليا للضباط الاحرار بعد الثورة الى ' مجلس قيادة الثورة ' مع جواز ادخال اعضاء آخرين فيه .

٤ – قيام فترة انتقالية تشكل فيها حكومة مدنية يساندها ويشرف عليها مجلس قيادة الثورة ويجب ان ينال منهاجها وقراراتها موافقة هذا المجلس .

٥ – عدم دخول اى ضابط كوزير في الحكومه المدنية وعدم قبول الضابط مركزا عاليا في الجيش او في الحكومة المدنية دون موافقة مجلس قيادة الثورة .

٦ – عدم جواز انتماء الضباط الى الاحزاب ، بل يجب ابعاد الحزبية عن الجيش .

٧ – اقامة مجلس سيادة ثلاثي لرئاسة الجمهورية الى ان يتفق على اجراء انتخاب مجلس وطني خلال فترة الانتقال ويوضع دستور وينتخب رئيس للجهمهورية .

٨ – عودة اعضاء مجلس قيادة الثورة الى ثكناتهم بعد انتهاء فترة الانتقال . ومن يريد الاشتغال

بالسياسة عليه ان يستقيل من الجيش .

٩ - بحث اعضاء اللجنة العليا مصير عبد الاله و نوري السعيد والملك فيصل الثاني ولم يتوصلوا الى قرار ولكن بعضهم اقترح قتلهم .

١٠ - بحثوا احتمال تدخل دول ميثاق بغداد وسألوا بعض الساسة العراقيين وارسلوا يسألون جمال عبد الناصر فأجابهم باحتمال عدم التدخل خاصة اذا قضي على نوري السعيد وعبد الاله لان التغيير الذي سيتم يعتبر حدثا داخلياً .

١١ - اتفقوا على ضرورة اجراء اصلاحات ، واستعملوا تعابير عامة مثل الاصلاح الزراعي والقضاء على الاقطاع الذي كان عماد نظام الحكم الملكي وذلك على غرار ما جرى في مصر وقرروا ان يشمل الاصلاح القضاء على الفقر والجهل والمرض .

١٢ - تدعيم الجيش والقوات المسلحة .

١٣ - اتباع سياسة الحياد الايجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي ، والتمسك بمبادىء مؤتمر باندونغ وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة .

اما معالجة الموقف من حلف بغداد فقد تركت للحكومة المدنية القادمة .

١٤ - بحثوا موضوع ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترليني وموضوع عائدات النفط .

١٥ - تصفية القواعد الاستعمارية والقضاء على النفوذ البريطاني السياسي والعسكري .

١٦ - قيام اية جماعة عسكرية منهم تواتيها الظروف باحتلال بغداد واعلان الثورة ويكـــون ذلك ايذانا بان يسيطر الضباط الاحرار على وحداتهم في جميع انحاء العراق ويأتوا لمساعدة الجماعة التي قامت بالثورة .

١٧ - اما موضوع الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، فبالرغم من تعلق الضباط الاحرار عاطفيا بتلك الجمهورية الى انهم لم يتخذوا قرارا واضحا بشأن الانضمام الفوري بل تركوا ذلك للحكم المقبل . ولكن اذا هددت القوات الرجعية العراقية او الدول الاجنبية ثورتهم فحينئذ يصبح انضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة ضروريا لحماية الثورة وانجاحها .

الاتصال بخارج التنظيم :

بعد تكوين اللجنة العليا للضباط الاحرار واختيار رجب عبد المجيد سكرتيرا لها اتفق الاعضاء على ان يكون الاتصال بالساسة المدنيين مقصورا على رجب وحده . وقد اتصل رجب فعلا بمحمد صديق شنشل احد قادة حزب الاستقلال ولكن هذا القرار لم يحترمه عبد الكريم قاسم فقام باتصالات عديدة مع الحزب الشيوعي والحزب الوطني الدمقراطي عن طريق رشيد

مطلق .واتصل التنظيم بجمال عبد الناصر بوساطة محمد صديق شنشل واتصل عبد الكريـــــم قاسم بجمال عبد الناصر عن طريق حسين جميل . أما حزب البعث العربي الاشتراكي فقد اتسع نشاطـــه بيـــــن صفوف العسكرييـــن وكـــــان لـــــه اتصــــال باخبار تنظيم الضباط الاحرار وموعد الثورة لذلك كانت منظماته على أهبة الاستعداد لاسنادهـــا

محاولات سابقة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ :

كان بعض اعضاء اللجنة العليا مندفعا ومتسرعا يريد تنفيذ الثورة بسرعة مثل عبد السلام عارف وعبد الوهاب الشواف . وكان البعض الاخر متزنا لا يريد التسرع والتهور في تنفيذ الثورة . وقد جرت محاولات لتفجير الثورة اشهرها :

١ - محاولة ٦ كانون الثاني ١٩٥٨ في يوم عيد الجيش . وقد طرحت خطتان للتنفيذ الاولى طرحها عبد الكريم قاسم وتقول برمي المتفرجين والملك بالقنابل وقد رفضت لانها غير عملية . والخطة الثانية عرضها ناجي طالب وتقول بالتنفيذ قبل يوم استعراض الجيش وذلك بالاستفادة من وجود القطعات المستعرضة في بغداد ومن حركة كتيبة الدبابات التي يقودها عبد الرحمن عارف ، ولكن عبد الرحمن عارف اعتذر .

٢ - في ١١ أيار ١٩٥٨ اجريت مناورة في منطقة الرطبة وكان المفروض ان يحضر الثلاثي الحاكم (الملك وعبد الاله ونوري السعيد) ولكن نوري السعيد لم يحضر فلم تنفذ الثورة ، ولكن اسقطت قنبلة قرب الملك واجرى تحقيق لم يصل الى اتهام احد .

٣ - في اليوم التالي ١٢ أيار حين بدأت قوات مناورة الرطبة بالرجوع الى مقراتها توقف اللـــــواء الخامس عشر الذي تحت أمره أحمد محمد يحيي في أبي غريب قـــــرب بغداد ، وكان من المنتظر ان يقوم هذا اللواء بالثورة . وقد تجمع الضباط الاحرار باعداد كبيرة وصاروا يتناقشون في الموضوع وحدث خلاف حول امكانية التنفيذ . وجاءت كلمة من عبد الكريم قاسم بان حركتهم على وشك ان تكتشف ونصح بالتأجيل فصرف النظر عن التنفيذ . وقد تزعم هذه المحاولة عبد الوهاب الشواف وعبد الغني الراوي .

٤ - وفي ٢٩ أيار نفسه حاول عبد الغني الراوي تنفيذ خطة كان قد اعدها وعرضها على عبد السلام عارف وكانت تقتضي بقتل نوري السعيد وعبد الاله والمحافظة على الملك وتأليف حكومة يفرضها الجيش . وكان ذلك في الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس كلية الاركان . ولكن صرف النظر عنها لاحتمال حضور عدد كبير من المدعويين العراقيين والاجانب واعطاء تضحيات كثيرة لا مبرر لها .

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ :

في الاسبوع الاول من حزيران ١٩٥٨ تأكد للضباط الاحرار ان اللواء العشرين التابع للفرقة الثالثة في منطقة ديالى سوف يتحرك الى الاردن مارا ببغداد . وكان المفروض ان هذا اللواء يذهب الى الاردن لمساندة الجيش الاردني ضد الكيان الصهيوني . وكان عبد السلام عارف آمراً للفوج الثالث وعبد اللطيف الدراجي آمراً للفوج الاول في هذا اللواء العشرين . وكان عبد الكريم قاسم امرا للواء التاسع عشر التابع للفرقة الثالثة ومقره في معسكر المنصور في لواء ديالي ايضا . اتفق الضباط الاحرار ان هذه هي فرصتهم الاخيرة فاما ان ينفذوا الثورة او عليهم ان يعيدوا النظر في التنظيم كله .

اتفق عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي على تنفيذ الثورة عند مرور قطعات اللواء العشرين ببغداد ، وعلى التكتم الشديد وعلى ان لا يخبروا حتى ضباط اللجنة العليا خشية تسرب اخبار تنفيذ الثورة واتفقوا على ان يخبروا بعض الساسة المدنيين قبل ايام قليلة من يوم التنفيذ واتفقوا ايضا على ان يخبر عبد السلام بالموضوع عددا قليلا من الضباط المرتبطين به وتحديد واجباتهم في التنفيذ . وفي مساء الاربعاء التاسع من تموز اجتمع عبد السلام فعلا بعبد الستار عبد اللطيف وجاسم العزاوي وابراهيم جاسم التكريني واخبرهم بساعة الصفر ، واتفقوا على تقسيم الواجبات ، وعلى ان يقوم وصفي طاهر وابراهيم جاسم التكريتي وابراهيم عباس اللامي بدور الادلاء للقطعات الزاحفة .

كان بعض الضباط الاحرار قد وفروا العتاد اللازم مما يتبقي من المناورات واعدوه لليوم المنتظر للتنفيذ .

اجتمع الضباط الاحرار الثلاثة المنفذون للثورة عبد الكريم قاسم ، وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي قبيل تحركهم واطلعوا على صيغة البيان الاول الذى قراه عبد السلام من دار الاذاعة في الساعة السادسة من صباح يوم الاثنين ١٤ تموز ١٩٥٨ وعلى اسماء اعضاء مجلس السيادة والوزراء والاحالات على التقاعد والتعيينات في المناصب الكبيرة العسكرية والمدنية .

اتفق الثلاثي المنفذ على تقسيم الاعمال بينهم :

١ – يقوم عبد الكريم قاسم ولوائه التاسع عشر بحماية مؤخرة اللواء العشرين الزاحف .

٢ – يقوم عبد السلام بالسيطرة على دار الاذاعة وقصر الرحاب مسكن الملك وعبد الاله ودار نورى السعيد والشرطة السيارة . وقد قرأ عبد السلام البيان الاول للثورة بنفسه .

٣ – يقوم عبد اللطيف الدراجي باحتلال وزارة الدفاع ودوائر البرق والبريد .

٤ – يقوم عادل جلال (الذى عينه عبد السلام آمرا للفوج الثابي) باجتلال البلاط الملكي ويكون احتياطا للواء العشرين .

٥ – يذهب منذر سليم لاحتلال قصر الرحاب واعتقال الملك وعبد الاله .

٦ – يذهب بهجت سعيد و وصفي طاهر الى دار نوري السعيد لاعتقالـــه .

اختير الفريق الركن نجيب الربيعي رئيسا لمجلس السيادة وعين محمد مهدى كبة وخالد النقشبندى عضوين في المجلس . وعين عبد الكريم قاسم رئيسا للوزراء وقائدا عاما للقوات المسلحة وعين عبد السلام عارف نائبا للقائد العام للقوات المسلحة ونائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية وعين عبد اللطيف الدراجي بعد ذلك آمرا للكلية العسكرية . والفت وزارة ائتلافية تضم عناصر المعارضة .

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان الاول للثورة :

ايها الشعب العراقي الكريم :

بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة اقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم وفي سبيل المنافع الشخصية .

ايها الاخوان :

ان الجيش هو منكم واليكم وقد قام بما تريدون وازال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب فما عليكم الا ان توءازروه ، واعلموا ان الظفر لا يتم الا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار واذنابه ، وعليه فاننا نوجه اليكم نداء للقيام باخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لا ستئصاله ونطلب منكم ان تكونوا يدا واحدة للقضاء على هؤلاء والتخلص من شرهم .

ايها المواطنون :

اننا في الوقت الذى نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة والاعمال المجيدة ندعوكم الى الخلود والسكينة والى التمسك بالنظام والاتحاد والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الشعب .

ايها الشعب :

ولقد اقسمنا ان نبذل دماءنا وكل عزيز في سبيلكم فكونوا على ثقة واطمئنان بأننا سنواصل العمل من اجلكم ، وان الحكم يجب ان يعهد الى حكومة تنبثق من الشعب ويوحي منه وهـذا لا يتم الا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط برباط الاخوة مع الدول العربية والاسلامية ، وتعمل بمبادىء الامم المتحدة ، وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن ومقررات مؤتمر باندونغ ، وعليه فان هذه الحكومة الوطنية تسمى منذ الان الجمهورية العراقية ، وتلبية لرغبة الشعب قد عهدنا رئاستها بصورة وقتية الى مجلس يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس . ونسأل الله ان يوفقنا في اعمالنا لخدمة وطننا العزيز انه سميع مجيب .

بغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر ذى الحجة سنة ١٣٧٧ هـ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة ١٩٥٨ م .

القائد العام

للقوات الوطنية المسلحة - بالنيابة

مصرع العائلة المالكة :

هجم الضباط الاحرار وجنودهم على قصر الرحاب واطلقوا عليه النيران فخرج الملك وعبد الاله وافراد العائلة المالكة من البناية ، وبينما كانوا يتفاوضون مع الضباط حول التسليم فاجأ الضابط عبد الستار سبع العبوسي الملك وعبد الاله والعائلة المالكة باطلاق الرشاش عليهم فقتل الملك والامير وبعض افراد العائلة المالكة .

مصرع نورى السعيد :

لما وصلت القوات المكلفة باحتلال دار نورى السعيد لاعتقاله ، وهي تقع على ساحل دجلة في كرادة مريم في الكرخ ، هرب نورى من باب خلفي يطل على نهر دجلة واستقل زورقا لعبور النهر ، ولما رأى الناس متجمهرين في الجانب الاخر من النهر عاد واختبأ في صندوق سيارة احد الاصدقاء الخلفي وذهب الى دار صديقه محمود الاسترابادي في الكاظمية ، وبقي هناك يوما ثم حاول الوصول الى دار محمد العريبي جنوبي بغداد فوصل اولا الى دار صديق آخر وكان عبد الكريم قاسم قد اذاع عن جائزة قدرها عشرة آلاف دينار لمن يدل على مكان نوري . وقد اوجس نوري خيفة من ابن صاحب الدار فخرج مع زوجة صديقه الاسترا بادي وهو بملابس نسائية متوجها الى دار محمد العريبي .وفي الشارع عرفه الناس فقتله احد جنود القوة الجوية

انحراف الثورة :

ظهر بعد قيام الثورة ان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف كانا قد تأمرا على الضباط الاحرار قبل تنفيذ الثورة من اجل الانفراد بقيادتها . وبعد الاستيلاء على الحكم تآمر عبد السلام عارف على عبد الكريم قاسم وحاول التخلص منه وضم العراق الى الجمهورية العربية المتحدة لكي ينفرد بالنفوذ فيها . وفي الوقت نفسه تآمر عبد الكريم على عبد السلام وحاول التخلص منه بعد نحو ثلاثة اسابيع من قيام الثورة ، ثم تخلص منه بعد ذلك فعلا .

وقد اتضح انحراف عبد الكريم وعبد السلام كذلك في نقض مقررات اللجنة العليا للضباط الاحرار التي توصلت اليها قبل الثورة :

١ - لم يشكل مجلس قيادة الثورة بعد تنفيذ الثورة .

٢ - كانت اللجنة العليا قد اتفقت على ان يكون النظام الجمهورى على اساس الدمقراطية البرلمانية ، وان تكون هناك فترة انتقال تقوم فيها حكومة مدنية لايدخل فيها اي ضابط ولكن هذا القرار لم ينفذ .

المصادر

– آيرلند ، فليب ، العراق ـ دراسة في تطوره السياسي .ترجمة : جعفر خياط (بيروت ، ١٩٤٩)
– البصير ، محمد مهدى ، تاريخ القضية العراقية (بغداد ، ١٩٢٤) .
– بيل ، المس ، فصول من تاريخ العراق القريب . نقله الى اللغة العربية وكتب حواشيه جعفر خياط (بيروت ، ١٩٧١) .
– الجمهورية العراقية ، وزارة الاعلام ، بدايات الصراع الاستعماري على النفط (مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧٢) .
– الحسني ، عبدالرزاق ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، جزء ان (صيدا ، ١٩٣٥) .
– تاريخ الوزارات العراقية ، عشرة اجزاء ، (صيدا ، ١٩٧٤)
– تاريخ العراق السياسي الحديث ، ثلاثة اجزاء ، الطبعة الثالثة (بيروت ، ١٩٧٥) .
– الجبهة الوطنية في العراق . مستل من المجلد التاسع والخمسين لمجلة العرفان الصيداوية ، ١٩٧١ .
– حسين ، فاضل ، مشكلة الموصل ، الطبعة الثانية (بغداد ، ١٩٦٧) .
– تاريخ الحزب الوطني الدمقراطي (بغداد ، ١٩٦٣) .
– حميدي ، جعفر عباس ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ ـ ١٩٥٣ (بغداد ، ١٩٧٦)
– التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ـ رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧) .
– الحصرى ، ساطع ، مذكراتي في العراق ١٩٢١ – ١٩٢٧ (بيروت ، ١٩٦٧) .
– الدراجي ، عبد الرزاق عبد ، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق (بغداد ، ١٩٧٨) .
– سليمان ، حكمت سامي ، نفط العراق ، دراسة سياسية اقتصادية (بيروت ، ١٩٥٨) .
– السوداني ، صادق حسن ، العلاقات العراقية ـ السعودية .١٩٢ – ١٩٣١ (بغداد ، ١٩٧٦)
– صالح ، زكي ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر (بغداد ، ١٩٥٣) .
بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ (بغداد ، ١٩٦٨) .
– الصباغ ، صلاح الدين ، فرسان العروبة في العراق (بيروت ، ١٩٥٦) .
– العزاوي ، عباس ، تاريخ العراق بين احتلالين . جزء ٨ (بغداد ، ١٩٥٦) .

- العكام ، عبد الامير هادى ، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ - ١٩٣٣ (النجف ، ١٩٧٥) .
- العلوجي ، عبد المجيد وخضير عباس اللامي ، الاصول التاريخية للنفط العراقي . ثلاثة اجزاء (بغداد ، ١٩٧٣ - ١٩٧٧) .
- العمرى ، خيري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، (القاهرة ، ١٩٦٩) .
- العمرى ، محمد طاهر ، مقدرات العراق السياسية (بغداد ، ١٩٢٥) .
- العمر ، فاروق صالح ، المعاهدات العراقية - البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ - ١٩٤٨ (بغداد ، ١٩٧٧) .
- غالب ، صبيح علي ، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار ، (بيروت ، ١٩٦٨) .
- فرج ، لطفي جعفر ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر (الكويت ١٩٧٨) .
- القيسي ، سامي عبد الحافظ ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦ رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٤ .
- منشورات البيان ، دور احتكار النفط الدولي في العراق : وهو الفصل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية الامريكية عـــن احتكار النفط الدولي : مطبعة الرابطة بغداد .
- كبة ، محمد مهدى ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨ (بيروت ، ١٩٦٥) .
- النجار ، مصطفى عبد القادر ، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي (البصرة ، ١٩٧٥) .
- نضال البعث - القطر العراقي (١٩٥٣ - ١٩٥٨) ، (دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٧٦) .
- ولسن ، ارنولد ، الثورة العراقية . ترجمه وعلق عليه جعفر الخياط (بيروت ، ١٩٧١) .
- الهاشمي ، طه ، مذكرات طه الهاشمي (بيروت ، ١٩٦٧) .
- هولدين ، ايلمر ، ثورة العراق ١٩٢٠ . نقله الى العربية فؤاد جميل (بغداد ، ١٩٦٥) .
- هيرزوير ، لوكاز ، المانيا الهتلرية والمشرق العربي . ترجمة . احمد عبد الرحيم مصطفى ، (دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨) .

المصادر الانكليزية

1. Khadduri, M., Independent Iraq (London, 1961).
2. Longrigg, S.H., Iraq 1900-1950 (London, 1953).
3. Main, E., Iraq From Mandate To Independence, (London, 1935).



الموضـــوع	صفحـــة

الباب الرابـــع

المحاولات الاستعمارية لربط العراق بالمشاريع الغربية
والنضال الوطني ضدها ١٩٣٩ – ١٩٥٥

الباب الخامـــس

انهيار الملكية في العراق

محتويـــات الكتـــاب

الموضـــــوع	صفحـــــة
مقدمة عن احوال العراق في نهاية الحكم العثماني	٣

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٦٥ – ١٩٨٠

سعر النسخة الواحدة ١٫٨٠٠ دينار

